



المثقفون بين التسلط والعولمة



الوهابية تشعل الحرب من مومباي

دراسة: الوهابية والمحاربة الإقتلالية



الوطن الضائع وسلفية نايف



تراث: أبواب المسجد الحرام

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سطر الوجود ومعه الأثر

فضيحة مجادلة.. ممثل الإسلام يشرب نخب (كأسك يا وطن)!



السرطان يتغلب على سلطان:

قرب رحيله أشعل معركة الخلافة



- ١ الدولة العنصرية
- ٢ كلام في الأزمة المالية.. تفاؤل سعودي بلا أساس
- ٤ المنتج الوهابي.. هل يشعلها حريقاً في شبه القارة الهندية
- ٦ فضيحة مجلة.. خادم الحرمين يتبادل الأنخاب مع بوش
- ٨ المثقفون السعوديون محاصرون بين نظام تسلطي وعولمة ليبرالية
- ١٠ السرطان يتغلب على سلطان: قرب رحيله أشعل معركة الخلافة
- ١٢ السعودية بلا رصيد.. يأس من تغيير العراق وفق وجهتها ومصلحتها
- ١٤ هل تكون الإنتخابات اللبنانية آخر القلاع السعودية المحطمة؟
- ١٧ (ثققة) التحرر من القضية: السعودية تحدّ سكينه نحر فلسطين
- ١٩ أين الوطن؟ قراءة في (سلفية) الأمير نايف
- ٢٢ فرقة عبدالله والحريات
- ٢٤ أخبار
- ٢٥ الرياض تتلقى صغعة أخرى ولكن.. في أفغانستان
- ٢٦ دراسة: الوهابية والعمل السياسي، المحاذية الإقتلاعية
- ٣٣ تراث: أبواب المسجد الحرام
- ٣٩ وجوه حجازية
- ٤٠ تظاهرة (سلطانية) ضد (ملك الموت)

الدولة العنصرية

الثقافة الشعبية عبر تقسيم المجتمع على أساس أصولهم القبلية أو المذهبية أو المناطقية، فذاك حجازي، وذاك شرقاوي، وهذا قبيلي وذاك حضيري، كما جرى توغيف رموز الهاتف في تصنيف الأفراد والجماعات، فأصبح ٠١ إشارة إلى العرق الأسمى ممثلاً في نجد ليصل إلى ٠٧ في إشارة إلى العرق الأدنى ممثلاً في الجنوب.. وهذا الحال تجده في الوزارات الحكومية، فهناك وزارات خاصة بأنساب معينة، بل أن أئمة الحرمين والمساجد والقضاة هم من منطقة معينة أيضاً.

هذا الوعي العنصري المنقسم على ذاته ليس مقتصرأ على الداخل، بل يمثل صورة مكبوسة عن رؤية عنصرية ذات طابع كوني، يشمل كل شعوب العالم تقريباً، تارة بحسب جنسياتهم، وأخرى بحسب ألوانهم، وثالثة بحسب معتقداتهم، ورابعة بحسب أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما يبرر سلوكاً عدائياً تجاه الآخر المصنف في مرتبة متدنية في السلم الإثنولوجي (نذكر هنا قضية الطبيبين المصريين)، وعلى أساسها أيضاً تتموضع الكيانات أو تذبذب، في عملية توزيع فضائل وروايل قائمة على ثنائيات ذات طبيعة عنصرية، لم تفلح برامج التحديث والتحوّلات الاجتماعية في موارثها، بل ساهمت أحياناً في تصديدها كاستجابات عفوية أو بالأحرى تعبيرات أمينة على فشل تحوّل السعودية إلى دولة وطنية حديثة بالمعنى النام.

لاشك أن ثمة ما يثير غضب المفتونين بالأنساب القبلية في كتاب مدرّس اللغة الإنجليزية محمد محبوب حسين، البريطاني من أصل هندي، الذي كتب عن تجربته في السعودية، حيث خلص في مؤلفه بعنوان (الإسلامي) إلى أن ثمة عنصرية متفجرة في هذا البلد، تحكم سلوك الأفراد وروابطهم ورويتهم للعالم.

كان فوز براك أوياما قد شكّل صدمة لأولئك العنصريين، بعد أن أصبح (الرجل الأسود في البيت الأبيض) بحسب عنوان مقال الشيع عائض القرني. لأن أوياما ببشرته الداكنة مرشح أن يكون في دولة خليجية على قائمة المطلوب ترحيلهم، أو لسياسة تمييز على قاعدة عنصرية، أو سائق تاكسي أو حارس عمارة أو بائع خضار وليس رئيساً لأقوى دولة في العالم، كما يقول القرني.

وفيما نسي الأميركيون لونه الأسود، لم يغفره العنصريون في هذا البلد ذلك، حتى بعد أن أصبح سيّداً عليهم، وسيملي عليهم في يوم ما واجبات مرتبطة بالمصالح الإستراتيجية والحوية لبلادها.

ثقافة الرقيق، التي مثلت مصدر وعي جماعات قبلية، ونجديّة بدرجة أساسية، لم تنسحب من التداول الرسمي إلا كي تستمن في عقول وقلوب الجماعات تلك. نشير إلى أن السعودية وقعت على وثيقة تحظر الرق سنة ١٩٦٦، أي أن ما يقارب من نصف قرن من على الإلغاء الرسمي للرق، ولكن الثقافة العنصرية القائمة على أساس اللون، والعرق، مازالت ناشطة، وتحكم العلاقات الاجتماعية بل والسياسية. لم يكن سؤالاً مازحاً ذلك الذي طرحه موقع حواري على شبكة الإنترنت بعد فوز براك أوياما: متى نرى وزير سعودي (أسود)؟ وأخشى أن تتحقق أمنية الموقع قبوتي بالأمير بندر بن سلطان، ليس وزيراً بل ملكاً، وحينئذ نصبح كمن أعان الظالم على نفسه، أو بحسب المثل الشعبي (أراد يكحلها فعمها).

في قعر الوعي القبلي تريض خارطة إثنولوجية للعالم، حيث ترسم رؤية الذات عن الآخر في هيئة خطوط طول وعرض من نوع مختلف، فالمخيلات المتشكّلة على أساس عرقي تنحس في رؤية من سنخ المعيار القيمي الذي يحكم روابط الأفراد ببعضهم..

تحدثت ذات لقاء مع أحدهم، ورغم دراسته في الجامعات الغربية وتزوعه العلماني المتحلل، إلا أنك بالكاد تميّز بينه وبين أي قبيلي غارق في بداوته أو وهابي غارق في سلفيته، فعجبت من ذلك، لأن لا سبب وجيه يدعو لهذا الاستدعاء المتكرر للروابط التقليدية الذي لا ينسجم مع وعيه العلماني، كما لا يستقيم مع طبيعة الحديث الجاري بيننا..

في حقيقة الأمر، أن ثمة عصباً دائماً في وعي بعض الفئات يتحرّض حين يجد حاجة للتعبير عن ذاته العنصرية، أي لحظة إحساسه بالتحدي، أو النزوع نحو التمايز عن الآخر.. ولذلك فهو يرى العالم من خلال خارطة قبلية كونية، أي بمثابة جينوم قبلي، يروي السيرة الذاتية لأنواع الأعراق البشرية، التي على أساسها تتموقع كيّنونات الأفراد والجماعات.. لا يتخيل القبيلي في نجد، على سبيل المثال، أن لا تكون القبيلة أساس التراتبية الاجتماعية في أي بلد، فلا يمكن تصوّر أن لا ينتسب جورج، وصموئيل، وريكاردو، وسلطانوف، وقسطنطين، وراجا، ولي، إلى قبائل قطان وعدنان وفروغهما.. لم تكن مزحة تلك التي مرّرها بطلا مسلسل (طاش ما طاش) حين سأل زعيم قبلي نجد الطبيب الهندي عن أصله القبلي، إيماء إلى القبائل العربية الكبرى، فذلك مبلغ وعيه بخارطة شعوب العالم، فمن ليس بقبيلي فهو حضيري أو صليبي، المكافئ لوصف مقطوع النسب، أي لا أصل له معروف، وإن نزيد على ذلك!

لم تكن مشكلة (عدم تكافؤ النسب) متطهراً متأخراً لوعي قبلي في العلاقات الاجتماعية فحسب، وإن تحمّل السلفي مسؤولية تظهريها عبر أحكام طلاق متكررة، ولكنها مشكلة كانت غامرة فجاء الوقت كيما تطفو على السطح الاجتماعي والإعلامي والديني. وسيأتي يوم يتحدث فيه بعض المشايخ عن تمايزات داخل المجتمع السلفي الوهابي على أساس العرق والانتماء القبلي، حيث يقدّم مشايخ ينتمون إلى (قبائل ممتازة) ويؤخّر آخرون لكونهم من (قبائل عادية).

لا تسترعي بعض الآيات والأحاديث النبوية الناهية عن العنصرية إهتمام المفتونين بأعراقهم وأصولهم القبلية، ولا يتوقفون عند (وخلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) إن إكرمكم عند الله اتقاكم، (ولا فرق بين عربي ولا عجمي إلا بالتقوى)، وتحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من العصبية (..أنتم بنو آدم، وآدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع بأنفها التت). فهذه ليست مكونات الوعي الديني المطلوبة، خصوصاً وأن في المصادر الدينية التي يرجع إليها أولئك المتدينين العنصريين ما يشكل تسويقاً لتنشيط وتحكيم العنصر كآساس في كل العلائق بما في ذلك العلاقة مع الله سبحانه وتعالى.

ولعل من التعبيرات الأشد وضوحاً للعنصرية ما ينعكس في

كلام في الأزمة المالية

تفائل سعودي بلا أساس

عبد الحميد قدس

الرأسمالية الغربية، فإن مرور نحو عقدين من الجبروت الأميركي بنزعته الليبرالية المتوحشة، أفضى إلى نهاية كارثية، وهاهي تفتح أفق ترتيب النظام الدولي على أساس تعددية قطبية، تكون فيها الولايات المتحدة أحد الأقطاب، جنباً إلى جنب الصين وروسيا والهند وأقطاب أخرى صاعدة.

بقيت السعودية، رغم إمكانية الانتقال من مرحلة الانفعال إلى مرحلة الفعل والتأثير، تمارس الأدوار الصغيرة وفي الغالب غير المكلفة، ولأنها دولة قائمة على أساس اقتصاد ريعي، واستهلاكي، ما يجعلها دائماً تحت رحمة التحالفات الخارجية التي تكفل أمنها واستقرارها، وليس استقلالها، فإن قرارها الدخول في حلبة الأزمة المالية العالمية كان قهرياً وليس اختياريّاً، لأن الاحتياطات المالية من النفط، وبحسب الإنفاقيات الأربع الأخير التي وقعت مع الولايات المتحدة هذا العام، تملئ عليها إيداع مخراتها من العائدات النفطية في البنوك المالية الأميركية، وبالتالي فهي شريك سالب في الأزمة المالية العالمية، وإن كلام الملك عبد الله عن أن المدخرات المالية السعودية في البنوك الأميركية لم تمس ليس واقعياً لأن خطة الإنقاذ التي أعلن عنها الرئيس بوش قبل أشهر لم تكن تتغذى على الضرائب فحسب، بل هي تعتمد بدرجة أساسية على كل الموجودات المالية في الخزينة الأميركية، وفي قسم كبير منها هي أموال سعودية وخليجية رسمية وشعبية.

يضاف إلى ذلك، أن الانخفاض الدراماتيكي في مؤشر الأسهم السعودية، وفقدانه ٥٥ بالمئة من قيمته هذا العام وحده، دون حساب ذروة الإرتفاع التي بلغها متجاوزاً حاجز ٢١ ألف نقطة وذروة الهبوط الحالي إلى تخوم ٤ آلاف نقطة

تكبدت خسارة فادحة قضمت نسبة عالية من القيمة الاكتتابية لأسهمها.

كان تصريح الوليد بن طلال عن انهيار أسهم مجموعة سيتي جروب إيذاناً بخروج القيادة السعودية عن صمتها، أو بالأحرى عن نفاء لها المخائل، فثمة حقائق غير قابلة للإنكار وياتت تتجسد على الأرض، وتنعكس على الأوضاع المعيشية للناس، بل الأهم من ذلك كله أن مراجعة سريعة ودراماتيكية بدأت لمشاريع إقتصادية طموحة، لأنها صممت في مرحلة كان فيها الإقتصاد العالمي متعافياً بل مزدهراً في ظاهره، كما كانت أيضاً أسعار النفط في مستويات عالية، ولكن بعد هبوطها من إلى ما دون الثلث مقارنة بأسعار العام الماضي، فإن قرارات جراحية باتت مطلوبة، ليس لأن مخصصات المشاريع الطموحة لم تعد متوفرة، بل إن الالتزامات المالية الضرورية والمباشرة لم يعد بالإمكان الوفاء بها بسهولة، خصوصاً وأن الموازنة السنوية صممت على أساس سعر مرتفع للنفط.

ومن المرات النادرة في تاريخ السعودية، بل وتاريخ المنطقة بصورة عامة، أن يكون اللاعبون في حلبة الأزمة من غير دعوة من الكبار، فقد أملت الأزمة على دول صغيرة وأخرى متوسطة الدخول في الحلبة دون رغبة منها أو محاولة للعب دور إنقاذي لها ولغيرها. فثمة تفشحات في نظام اقتصادي عالمي تستدعي انخراطاً فيه، ولم يعد يتطلب الخوض فيه شروطاً تعجيزية على غرار الانضمام لمنظمة الجات، فالوضع لا يحتمل أشكال وصاية رأسمالية جديدة، فالجميع أمام مرحلة استحقاقات جديدة تشبه إلى حد كبير مرحلة ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وإذا كان انهيار الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٨٩ قد حسم المعركة لصالح

كل شيء على مايرام، والوضع المالي متين، والمدخرات لم تمس، ونحن قادرون على القيام بواجباتنا.. عبارات لم تغادر ألسنة الملك وكبار الأمراء بالرغم من تسونامي مالي عالمي يجتاح القلاع الحصينة، وتتوارى أمامه كبريات الشركات بل والدول.. خطط الإنقاذ التي أعلن عنها الرئيس الأميركي بوش قبل شهرين لانتقاذ ما يمكن إنقاذه من الشركات العقارية والبنوك الكبرى في الولايات المتحدة، مروراً بانقاذ شركات كبرى مثلت رموز التفوق الرأسمالي والتكنولوجي الأميركي.. وكانت أوروبا في قلب العاصفة المالية، ولم تكن دولة في العالم بمنأى عن تأثيراتها، فقد غمرت أرجاء العالم كافة.

في السعودية، كان الصمت سيد الموقف في الأيام الأولى للأزمة المالية العالمية، فيما كان مؤشر الأسهم يستجيب لمنطقها، فقد هوى بوتيرة متسارعة، ولم يخضع تحت تأثير التطمينات اللفظية التي كان المضاربون يتعاملون معها بقدر كبير من عدم الاكتراث، خصوصاً وأن ثمة ما يستوجب الإهتمام خارج الحدود. كان أبرز انعكاس للأزمة المالية العالمية على الداخل السعودي، ما أعلنت عنه مجموعة سيتي جروب في ٢٢ نوفمبر الماضي، والتي يملك الأمير الوليد بن طلال ٤ بالمئة، بأنها خسرت فوراً افتتاح السوق ما مقداره ٩ مليار دولار بانهيار سوق الأسهم والمضاربات في سوق وول ستريت. وبذلك يكون سهم المجموعة فقد قيمته الأساسية، وبذلك تكون المجموعة قد خسرت ٩٠ بالمئة من قيمة أسهمها منذ منتصف العام الماضي (٢٠٠٧). وكان ذلك الانخفاض متوافقاً مع انخفاض مماثل أصاب مجموعة (المملكة) التي يرأسها الوليد بن طلال والتي

خلال نحو عامين، كان لابد أن ينبّه إلى أن ثمة متطلبات مالية يجدر توفيرها لجهة مواجهة تحديات جدية داخلية قبل أن تتدلع الأزمة المالية العالمية. فقد كان التآكل التام في الطبقة الوسطى، وانفraz طبقتين إجتماعيتين على قاعدة اقتصادية: أغنياء وفقراء، يعني أن مواجهة كامنة بدأت ترسي شروطها الموضوعية ستفسي دون شك الى مصادمة كبرى، شأن كل الدول التي تهدمت فيها الجسور بين الطبقات الإجتماعية، وأصبح العامل المعيشي وحده المسيطر على العلاقة بينهما.

وإذا كان النفط المورد الأساسي لمداخيل الدولة، فإن الإنخفاض السريع في سعره سيؤدي حكماً إلى توقف مشاريع التنمية، ما يعني المزيد من البطالة، والمزيد من تراجع الأداء الإقتصادي، ونقص الخدمات العامة، وسلسلة انهيارات متعاقبة تتلوها تداعيات اجتماعية وأمنية وسياسية، وإخير لن يسلم قطاع في الدولة والمجتمع إلا وتصيبه آثار وأتام انخفاض الأسعار، بالنظر أيضاً إلى ما تعنيه أن يفقد ٨ مليون مضارباً نحو ٨٠ بالمئة من رؤوس أموالهم خلال عامين، في الوقت الذي لم تعد فيه الدولة قادرة على استعمال برامجها الرعوية، وتعويض الدائنين أو الذين تكبدوا خسائر كبيرة، فضلاً عن ضعف نظام الأمن الإجتماعي الذي يتطلب الإنضمام إليه إجراءات بالغة التعقيد، رغم المخصصات المالية المنخفضة نسبياً مقارنة بمتطلبات المعيشة بالنسبة للعوائل.

تخفيض سعر الفائدة من مؤسسة النقد العربي السعودي من معدل ٤ بالمئة إلى ٣ بالمئة في نوفمبر الماضي، وهو التخفيض الثالث منذ أكتوبر الماضي كان محاولة لدعم سوق الأسهم، ولكنها لم تغيّر كثيراً في أوضاع السوق، تماماً كما أن تصريحات الملك عبد الله التطمينية لصحيفة (السياسة) الكويتية في ٣٠ نوفمبر الماضي وخصوصاً قوله بأن الأموال السعودية في مأمن من الأزمة الاقتصادية العالمية، لم تبعث الإطمئنان في سوق الأسهم، الذي كان يرقب انهيارات مالية عالمية تتدفق أنوارها الكارثية بصورة مباشرة على الداخل. فقد انخفضت مداخيل أوبك من بيع النفط الخام بمعدل ٥٣ بالمئة خلال ثلاثة شهور.

وإذا كان سعر برنت هو أقل من ثلثي سعره منذ يوليو الماضي، فإن سعر سلة أوبك هو بالتأكيد أقل من ذلك وقد هبط إلى ما دون الـ ٤٠ دولاراً، وهو أقل من الثلث بالمقارنة مع سعر برنت. وبحسب صحيفة التايمز في ٢٦ نوفمبر فإن هذا السعر كما يعتقد المحللون في مركز دراسات الطاقة العالمية هو ليس مجالاً مريحاً بالنسبة للسعودية.

وترى الصحيفة أنه بوجود ٢٠٠ مليار دولار من الاحتياطي النقدي، فبإمكان السعودية التعايش مع أسعار نفط منخفضة لبعض الوقت دون وقف الاستثمارات. وهناك من يعتقد جازماً بأن السعودية ستقدم على خطوات راديكالية من أجل تخفيض صادرات النفطية من أجل رفع سعر النفط، ولكن ما هو خطير للغاية في ذلك هو تداعيات ذلك علي العام القادم، حين يبدأ الجفاف المالي يقلص من مخزون النفط.

في الداخل، يضاعف الأمراء الأرقام، وخصوصاً رقم الاحتياطي النقدي، حيث يجري الكلام عن وجود ٤٠٠ مليار دولار وليس ٢٠٠ مليار دولار، يراد تخصيصها لتمويل مشاريع التنمية في مجالي النفط والغاز، وهو رقم يبعث شكوكاً كبيرة ليس في حجمه فقط بل في إمكانية توفيره حالياً. في ٢٨ نوفمبر الماضي كتب صالح حفني في صحيفة (المدنية) مقالاً بعنوان: (من أين الـ ٤٠٠ مليار دولار؟) خصصه للسؤال عن إعلان السعودية عن تخصيص ما يقارب من الـ ٤٠٠ مليار دولار لإنشاء مشاريع تنموية في المملكة خلال الخمس سنوات القادمة. وطرح في السياق سؤالاً يتداوله العديد من رجال الأعمال: من أين سوف يتم ضخ هذه المليارات؟

وفي محاولته الإجابة عن السؤال، وضع حفني سيناريوهات أو خيارات محتملة منها: أن يكون الإنفاق على هذه المشاريع التنموية من خلال الميزانيات السنوية المعتادة، وذلك من الصعب تطبيقه بعد انخفاض أسعار البترول من ١٤٠ دولاراً إلى ٥٠ دولاراً للبرميل (والكلام قبل أن يصل إلى ما دون الـ ٤٠ دولاراً لاحقاً)، إضافة إلى أن الدولة لديها خطط وبرنامج طموحة في مجال التعليم والمياه والصحة ومحاربة الفقر. ومنها: أن يتم الإنفاق على هذه المشاريع التنموية من خلال احتياطات المملكة

والمتوقع أن تكون في حدود الخمسمائة مليار ريال، وهو أيضاً صعب التطبيق لكون هذه الاحتياطات تساعد وزارة المالية على علاج مشاكل إقتصادية قد تطرأ مستقبلاً علينا. والخيار الثالث وهو الأرجح، حسب حفني، أن تقوم وزارة المالية بتنفيذ سياسة متوازنة وذلك بدمج الخيارين معاً من خلال استخدام جزء من الاحتياطي وجزء من الميزانية السنوية للدولة. وفي النهاية طالب بأن تقوم وزارة المالية بوضع حد للتكهّنات مطالبا وزارة المالية بالكشف عن خطتها في الإنفاق على المشاريع.

ماهو غير مكتوم، أن أرامكو سبقت وزارة المالية في الإعلان عن وقف مشاريع الاستثمار في الطاقة، إما بسبب عدم الجدوى، أو الكلفة العالية أو عدم وفرة السيولة الكافية، ولم توضح ما اذا كانت تنوي اعتماد بدائل أخرى، أو أنها تنتظر قرارات سياسية من أجل حسم الوضع القادم. وكانت الشركة قد بعثت في ٤ نوفمبر بريداً سريداً للموظفين المسؤولين عن مشاريع أرامكو ومنها مشروع منيعة في شرقي السعودية، والذي تبلغ كلفته ٢٠ مليار دولار، بأن المشروع ألغي نهائياً، بسبب أزمة السيولة.

تقليل أحجام الإنفاق على المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة (النفط والغاز)، ليس سوى مؤشر على أن الأزمة المالية باتت واقعا يجري التعامل معه يومياً، وأن كلام الملك عبد الله في شهور سابقة عن حرب خفية تستهدف الاقتصاد السعودي، ليس سوى تمهيداً أو لنقل إعترافاً ضمنياً بأن الاقتصاد ليس متيناً ولا مستقراً، لأن الحديث عن حرب، واستهداف خاص.

ما يأتي بعد الاعتراف وبدء التدابير الاقتصادية التراجعية هو الإقرار بأن أمد الأزمة ليس قصيراً، بل الأهم هو الإعلان عن درجة الخطر، لأن الخبراء الماليين والاقتصاديين في العالم مجمعون على أننا مازلنا في نهاية بداية الأزمة وليس العكس، وأن ما هو قادم أسوأ بكثير مما شهده العالم خلال الشهور الثلاثة الأخيرة. ليس بالعلاج الاقتصادي وحده يمكن إنقاذ أزمة الدولة السعودية، فثمة أنظمة علاجية أخرى باتت مطلوبة إن أرادت البقاء متمسكة على قدمين.

المنتج الوهابي .. هل يشعلها حرباً في شبه القارة الهندية؟

محمد الأنصاري

هناك الصنّاع الماهرة في إنتاج شياطين العنف والمتعشّشين للدماء في أنحاء مختلفة من العالم.
هناك حيث مصدر الفكر/ والأيدولوجيا والمال الذي يخلق مثل أولئك الشياطين. الباكستان تدفع اليوم ثمنًا عاليًا للعلاقة المتميّزة مع السعودية لعقود طويلة. لطالما اعتبرت الباكستان الحديقة الوهابية الخلفية الأكبر منذ بدايات الستينيات الميلادية من القرن الماضي.

غارة بباكستان تقتل قيادي وهابي سعودي

أعلنت الشرطة الباكستانية مقتل أحد كبار عناصر القاعدة في باكستان ويدعى عبد الله عزام (سعودي الجنسية) وأربعة آخرين إثر إصابتهم بصاروخ يشتبه أنه أمريكي في منطقة القبائل شمال غرب البلاد. وأضافت إن عزام الذي كان قائدا ميدانيا يعمل كحلقة وصل بين القاعدة في الخارج خاصة في السعودية ودول الخليج العربي والمسلحين في منطقة القبائل الباكستانية والأفغانية. وقالت مصادر باكستانية إن (الضربة أدت إلى تدمير منزل مساء ١٨/١١/٢٠٠٨ في قطاع باتو في المنطقة القبلية التي ينشط فيها مسلحو جماعة طالبان وتنظيم القاعدة). وتقول مصادر أمنية سعودية، أن العديد من السعوديين ممن ينتمون إلى المذهب الرسمي الوهابي لازالوا يتدفقون على الباكستان عبر الجو والبحر. وأن كثيرا منهم يسافر إلى اسلام آباد بحجة جلب عمال للعمل لديه في السعودية، ومن ثم ينضم إلى مستقبليهم من القاعدة. وقالت مصادر أمنية باكستانية أنها قبضت خلال شهر نوفمبر الماضي على نحو ١١ سعودياً وجد بحوزتهم رسائل وأموال موجهة إلى زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وإلى نائبه الظواهري. وأضافت بأن المعتقلين جاؤوا إلى الباكستان على أربع وجبات/ خلايا لا تعلم أحدها عن الأخرى. وتقول السلطات بأنها تنسق مع المملكة السعودية لمكافحة تسلل الإرهابيين إلى أفغانستان والباكستان.

ولندن وغيرها.
لم يحدث في تاريخ المسلمين الحديث، ظهور مثل هذه الصور، ما يشي أن ما جرى يحمل بصمات القاعدة. وبصمات القاعدة مؤسسة على ايدولوجية سلفية وهابية، لا تكثر بحياة الناس كيفما كان دينهم أو مذهبهم. وما يقوم به الوهابيون به يختلف عن الحروب الطائفية التي جرت في أماكن أخرى من العالم الإسلامي، مثل نيجيريا وأندونيسيا وغيرها. كما تختلف حتى عن تلك الصور النضالية التي قدمها الفلسطينيون من اختطاف طائرات وتفجير مواقع داخل كيان العدو الإسرائيلي.
هنا القتل مفتوح على أبوابه في مدينة مختلطة الديانات والجنسيات والمذاهب والألوان والأعراق.

وهنا القتل والتدمير يتخذ طابع الشراسة والتعدد في أماكن مدنية عديدة.
وهنا تفتقد مبررات العنف بشكل كبير. فالهند في نهاية المطاف دولة ديمقراطية، بل أكبر ديمقراطية في الكون كله. وهي دولة لم تخلو من العنف الطائفي وحتى السياسي المحلي. لكن لم يصل عدم الإكتراث إلى هذا الحد. ولم يأت أشخاص من خارج الحدود، لا قضية لهم مع الهند، اللهم إلا الصراع التاريخي منذ تقسيمها، ليقوم بما قام به. حتى القوى الكشميرية التي تؤمن بالنضال المسلح لنيل الإستقلال عن الهند لم تنخرط في مشاريع عنف بهذا الحجم، ووفق هذا المنهج، اللهم إلا إذا دخل العنصر الأيدولوجي السلفي الوهابي على بعض الحركات الكشميرية خلال السنوات الماضية (لشكر طيبة). آخذين بعين الاعتبار أن من قام بالعملية أو تبناها سمو أنفسهم بـ (مجاهدين ديكن)!

إن صدقت مزاعم الهند بأن كل المهاجمين كانوا من الباكستان، فإن الحقيقة تقول بأن هؤلاء ليسوا منتجا باكستانياً محضاً. الحاضنة فقط هي باكستانية. أما الصانع الحقيقي فهو يقيم بعيدا في السعودية، وبالتحديد في وسطها.
هناك المفارقة الحقيقية للإرهاب.

أحداث مومباي، العاصمة الإقتصادية الهندية، والتي وقعت الشهر الماضي خلفت إضافة إلى عدد كبير من القتلى والجرحى (نحو ٢٠٠ قتيل و٣٠٠ جريح). أزمة متصاعدة تندر بوقوع مجابهة عسكرية بين الهند والباكستان، العدوين اللدودين منذ تقسيم القارة الهندية عشية استقلالها عام ١٩٤٧م.
الهند تتهم وتقول بأن (كل المهاجمين جاؤوا من الباكستان).
وتطالب الباكستان بتسليمها ٢٠ باكستانياً مطلوباً، وهو أمر مستحيل الوقوع على أية حال.
وتعلن بأنها ستستخدم القوة لمنع الهجمات على أراضيها والمنطقة من الأراضي الباكستانية.
أما الباكستان، فتستخدم اللغة الإعتذارية، وتقول بأن على الهند المفجوعة أن تتلمس خطواتها بشكل واقعي، وأنها مستعدة للتعاون الأمني لمكافحة الإرهابيين، وأنها قد تسحب جزءاً من جيشها على الحدود الأفغانية ووضعه على الحدود الهندية (مقابل القسم الهندي من كشمير) إن أصرت الهند على اتخاذ خطوات عسكرية، في محاولة من الباكستان جرّ الولايات المتحدة للتدخل لكبح جماح الإنفعال الهندي، والذي سيؤثر إن تطور إلى حرب، على وضع أفغانستان نفسها.
لكن أيّاً من الخبراء والمعلقين لم يركز كثيراً على طبيعة الجماعة المهاجمة. ليس المهم إسمها، ولا المهم معرفة أهدافها بالضرورة، بقدر ما هو مهم، معرفة العقيدة والأيدولوجية التي تدفع بأشخاص (باكستانيين أو غيرهم) ليقوموا بتلك التفجيرات الشتيعة والقتل العام للأبرياء، في بلد غير بلدهم، ولأهداف لا يظهر منها سوى الإنتقام.
طريقة القتل العام، والتفجيرات، ورفض التفاوض. كما تقول السلطات الأمنية الهندية. صورة جريئها منذ أحداث ٩/١١، وهي نسخة من أحداث جرت في السعودية نفسها، بل في عاصمتها، كما جرت في العراق بنحو أكثر عنفاً وحدة، وجرت في عواصم أوروبية في مدريد



منتج وهابي

الوهابي السعودي الدخيل الذي ينذر بتفتيت الدولة الباكستانية.
حال الوهابيين ينطبق عليه المثل: رممتي بدائها وانسلت!

الصامت، فيما التوترات الهندية الباكستانية تنذر بالحرب. أما مشاري الذايدي، فأشار في مقالة له في الشرق الأوسط، إلى أزمة الفكر الديني الباكستاني، ولكنه لم يشر مطلقاً للفكر

وآل سعود لم يستثمروا في ذلك البلد سياسياً واقتصادياً، بل كان استثمارهم الأكبر في مجال (الأيديولوجيا) وترويج الفكر الوهابي، وفتح المدارس والكتليات الوهابية، واستقبال المنات إن لم يكن الآلاف من الطلبة الباكستانيين للدراسة في الجامعات الدينية السعودية، وبالأخص الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، التي خرجت أجيال التطرف التي يحارب الكثير منها اليوم الحكم المركزي.

كانت التيارات السياسية الباكستانية ذات النزعة الدينية الحليف المقرب للحكم السعودي. وحتى السياسيين الذين لا يهمهم أمر الدين، تلفعوا بعباءاته بغية كسب ود وأموال السعودية. ولعل تجربة السعودية مع ضياء الحق، الجنرال الذي انقلب على الحكم المنتخب الذي يمثلته ذو الفقار علي بوتو، كانت الأنجح في تعزيز الوهابية وانتشارها كالنار في الهشيم منذ أواخر السبعينيات الميلادية الماضية.

دعمت السعودية ضياء الحق، ورفضت التدخل لإنقاذ بوتو من حبل المشقة، باعتبار ذلك شأنًا داخليًا؛ ثم صار ضياء الحق الحليف الحقيقي للسعوديين، وأرسل نحو ٢٥ ألف جندي لحماية السعودية في فترة الحرب العراقية الإيرانية، وكان كثير السفر للسعودية، والتمسح بالدين، بحيث أنه أدى العمرة مرات عديدة في العام الواحد!!

كتائب الوهابيين، خاصة بعد احتلال السوفييات لأفغانستان، كانت تنطلق من نجد السعودية (قرن الشيطان كما سماها الرسول صلى الله عليه وسلم) لكل المدن الباكستانية مباشرة بعقيدة (التوحيد)؛ حتى إذا شَبَّت الأجيال الوهابية الجديدة، أحرقَت - كما في دول أخرى - الأخضر والباس من حولها. وما يجري في باكستان اليوم، هو الثمن الذي تدفعه أية دولة بدون استثناء، إسلامية كانت أو غربية، عربية أو أعجمية، تسمح لهذا الفكر الدموي بالانتشار. ستدفع باكستان الكثير، وهي لاتزال تدفع الثمن، حتى أصبحت ضمن التعريفات الغربية (دولة فاشلة / Failed State)، لا استقرار سياسي، ولا ديمقراطية قائمة إلا تحت رحمة العسكر، ولا تطور اقتصادي، بل هي على حافة الإفلاس. وفي المقابل يمكن رؤية الصورة معاكسة تماماً على الجانب الهندي.

ما يؤثر الإستغراب، وهو ما لمج له فارس حزام في أحد مقالاته الأخيرة، هو أن الوهابيين السعوديين نأوا بأنفسهم هذه المرة عن مديح علني لتفجيرات مومباي، واتخذوا موقف

تجاهلوها.. وذلك حسن

عالمياً، الممثل اليوم بتنظيم (القاعدة). هذا الصمت (الجهادي) قد يكون ترقباً لتعليق يصدره الدكتور أيمن الظواهري، نائب قائد القاعدة، يتناول فيه ما جرى، إما بتأييد الفعل أو السطو عليه، ومن ثم تسجيله في دفتر نشاط التنظيم، وكثيراً ما فعلها وورط أطرافاً أخرى بشبهة الارتباط به. وما سبق من حوادث وقصص، فداشاً ما تكون هناك مسافة زمنية، هي نحو الخمسة عشر يوماً بين أي حدث وصدر تعليق من نائب قائد القاعدة. وهذه حسبة بسيطة يمكن ملاحظتها في جل خطابه، التي تتناول الأحداث الطارئة؛ فوز أوباما، حرب الصيف في لبنان، وغيرهما الكثير. فما إذا احتفظ الظواهري الحادثة بنسبها إلى تنظيمه، أو مجرد باركةا بتأييده، فقد يكون ذلك دافعاً لالتفاتة سريعة تجاه مومباي، ليدأ أنصاره في التشجيع واستحضار بطولة المسلمين العشرة وما فعلوه. ولا أعلم إن كانت الظروف تسمح لهم في اختلاق روايات تحكي عن كرامات ظهرت خلال معركة الأيام الثلاثة، أو التقول على شهود العيان بابتسامات (المجاهدين) بعد (استشهادهم). يمكن إعادةهم إلى كتاب شيخهم عبدالله عزام، واسقاط بعض قصص الأفغان على ما جرى، فالخيل في الكتاب كان أوسع مما أبدعته أعمال شكسبير.

فارس بن حزام
الرياض، ٢٠٠٨/١٢/٢

خيراً فعل الإسلاميون في السعودية وخارجها أن التزموا الصمت تجاه أحداث مومباي. فعلى غير العادة، تجاوزوا هذه المرة أعنف حادثة في العام ألفين وثمانية بلا تعليق أو تحليل. رغم اكتمال العناصر الضرورية في قصة أي جهاد معاصر. فهناك إسلاميون مسلحون وأجانب أوروبيون وأميريكيون وإسرائيليون ومركز يهودي، وهذه العناصر نادراً ما تلتقي جميعها في حالة واحدة داخل سجلات العمل الإسلامي المسلح، إن كان مثلاً بتنظيم القاعدة أو غيره.

قد يقول قائل إن المكان الجغرافي للحادثة غير حاضراً في الهوية الإسلامية سلفاً. وذلك ليس صحيحاً دائماً، فالتعبئة النفسية في حالة كشمير لا تغيب طويلاً عن خطاب القاعدة أو التنظيمات المسلحة الأخرى في باكستان، أو حتى أئمة المساجد، الذين يدعون لنصرتها منذ عقدين، ولم يكلوا بعد، من دون أن تعرف النتيجة المطلوبة: استقلالها أم ضمها إلى باكستان؟

فالمواقع الإلكترونية تعاطت القصة بخجل، فلا متابعة ولا تبريكات ولا اهتمام باحتجاز ثلاثين رهينة في مركز يهودي، ولا بعطرات الاسرائيليين وبقيّة الأجانب في الفدنيين. ولا حتى حسرة على عدم قتل اليهود والاسرائيليين المحتجزين.

وتجاهل الحادثة، رغم أنها فرضت نفسها على وسائل الإعلام إلى يومنا هذا، لم يكن قاصراً على الإسلاميين السعوديين، بل لدى أنصار (الجهاد)

فضيحة شعبية مجالدة

خادم الحرمين يتبادل الأنخاب مع بوش!

سعد الشريف

الضيقة فتتوسع الى الدوائر الأوسع. والهدف أن تكون هناك سواسية في السلوك لا تؤثر على طبقات الحكم الملكية العليا. بيد أن هذا النشر للفساد يعني تخلياً عن مشروعية الدولة ونظام الحكم القائم على مزاعم دينية: كما يعني توتيراً للرأي العام الإسلامي حول من يجب أن يحكم الحرمين الشريفين، وستثار مسألة تدويل الأماكن المقدسة طالما كان الحاكمون فاسدين متجاهرين بالفساد.

هنا تصطدم المساواتية بالمشروعية،

ويجري تباعاً التشكيك في ممارساته الأخرى، الشخصية وغير الشخصية. القشرة الدينية للنظام السعودي، وما يحيط به الملوك والأمراء أنفسهم من هالة تدنّ زائف كاذب مخادع، مسألة في غاية الأهمية، فشرعنة أفعالهم تعني شرعنة نظام الحكم، حتى وإن قام ذلك النظام على غير هدى من الكتاب والسنة، وهما المرجع المزعوم الذي يدعيه الأمراء.

لهذا كان الإستتار بالرداء الديني، وإخفاء التصرفات الشخصية، وتكرار عبارات التدنّي القليلة التي لا يخلو منها تصريح حكومي مسألة لازمت الحكم السعودي منذ تأسيسه. فبعد العزيز صار (اماماً) للمسلمين، وفيصل صار (حامياً) للحرمين الشريفين، لينتقل فهد الى (خادم الحرمين الشريفين) كلقب له باللغة العربية، وباللغة الإنجليزية أبقى (حامياً الحرمين)..

وانتشرت في السنوات الأخيرة عبارة (ولاة الأمر)

بما لها من ثقل ديني لتتحمم الخطاب الرسمي والشعبي، في الأخبار والمقالات وكل وسائل الإعلام الرسمية.

لكن الحاكم (الفاسد) يطغى عليه الإستهتار حين يتعود الرذيلة فلا يبالي بما فيه الكفاية لعواقب ظهوره المتبجح بالفساد، حتى وإن شعر بأن هناك من سيدافع عنه، ويطالب المتهمين له بصورة واضحة عن (الكفر البواح) أو حتى (الفسق البواح)، خاصة من المؤسسة الدينية ورجالها المنفعين.

الأكثر من هذا، إن (الفاسد) في القمّة لا يقبل إلا أن يكون (مفسداً) للقاعدة الشعبية، بحيث يتسرب الفساد من الدائرة الأضيق الى

هل يؤمن الأمراء السعوديون بالأثر القائل: إذا بليتّم فاستقروا؟

ربما يكون ذلك، ولكن المبتلين من الأمراء لم يعودوا يكثرثون كثيراً بـ (الستر). في الدائرة الضيقة للأمراء، كباراً وصغاراً، تجري الأمور بشكل مفتوح، وتمارس الرذيلة وكأنها شأن اعتيادي. أما في الدائرة الشعبية فإن صفة التدنّي يجب أن تلصق بالأمراء، وهؤلاء الأخيرون لا يبخلون بالكلام، فبين كل جملة وجملة يجري ذكر الله، وفضل الله، وتمسك الدولة ومسئوليتها بما يفرضه شرع الله (رب العزة والجلال).. الجملة الأكثر تكراراً في خطابات الملك الراحل فهد.

القشرة الدينية الرقيقة التي تغلف الأمراء، والتي يحاول الإعلام الحكومي أن يزيدها سماكة، مفضوحة عند الأكثرية من الشعب السُعودي، ولا يحتاج أكثر المواطنين الى المزيد من الأدلة على فساد الملوك والأمراء السعوديين. ونقص بالفساد، شتى أصنافه، ما يتعلق بالشخصي أو العام.

ولكن وكما هي ضروب الفساد المالي والإداري وكما هو القمع والديكتاتورية، أعطيت معان لا تدل عليها، وجهرت لها تبريرات عرفية ودينية، بحيث أصبحت سرقة ميزانية الدولة والتلاعب فيها شأنًا خاصاً (يجوز) للملوك والأمراء اقتراقه، باعتباره أن البلاد (ملك) لأل سعود.. وبحيث أصبح القمع والقتل والتعذيب جائزاً في النهج (الإسلامي) السعودي، لأن في المعارضة مخالفة لولاة الأمر، وتمرداً على الإجماع.. فإن السلوك الخاص صار معياراً أساسياً في الحكم على آل سعود ونظام حكمهم، الى الحد الذي يصعب فيه تبرير القتل والإعتقال والتعذيب والنهب للمليارات وإفقار الناس، مجرد أشياء تافهة لا تقاس بجريمة (سرق كأس من الخمرة)!

لماذا؟

لأن الرمزية الدينية تسقط عن الفاعل،



فهد يتبادل الأنخاب مع كارتر

وقد كان الحفاظ على سمعة النظام وشرعية الحكم أهم من الأشخاص. لهذا اضطر الملك عبدالعزيز بعد أن قبض على ابنه ناصر، أمير الرياض يومها، مخموراً، الى جلده أمام الملأ. وبعدها عزل ابنه مشاري عن الحياة السياسية بعد أن قتل القنصل البريطاني في جدة وهو في حالة سكر، وبقي مشاري معظم حياته يعيش في الظل.

لكن العائلة المالكة تشبعت بالفساد الأخلاقي، في مسائل أكبر بكثير من موضوع معاقرة الخمرة.

ولم تحل مسألة التصادم بين سمعة النظام الدينية التي يجب الحفاظ عليها، وسلوك أفراد

أمريكا والعالم، في حين يعيش نصف الشعب السعودي فقيراً، ٣٠٪ من الشعب تحت خط الفقر. هناك، تبادل الملك الانتخاب مع بوش ورؤساء آخرين. ربما لم ينتخبه الملك الأحق إلى أن الكاميرا حاضرة، وأنه قبل أقل من ٢٤ ساعة كان يمثل المسلمين جميعاً وبلاد الحرمين والمقدسات وغيرها في مؤتمر حوار الأديان، فإذا بممثل المسلمين وبلاد الحرمين وخدامهما يحتسي الخمر علناً ويتبادل الانتخاب.

نعم.. إنها الخمرة التي يجلد بسببها المواطن، تطبيقاً لشرع الله، وإذا بمطبق الشرع هو من ينتهكه، وليكون الضعيف ضحية، والقوي لا يقام عليه الحد. هنا لم يختلف الأمر أيضاً، فالوهابية لم تزل ولم تسمع ولم تتكلم!



ممثل الإسلام.. ونعم التمثيل!

مئات الآلاف من مشايخ الوهابية شاهدوا ورأوا أو سمعوا عن نخب الملك، فلم تهترو لهم شعرة من لحاهم، وحاولوا تفنيد الأمر: من قال أن ما بالكأس خمرة؟ لعله عنب؟ أو ماء؟ أو أي شيء آخر؟ لا بد أن نحسن الظن بولادة أمورنا!

ملايين المسلمين والعرب والسعوديين رأوا على التلفزيون صورة الملك المؤمن، ولم يخطر ببال أحدهم أن ما يشربه الملك ماء قراحاً؟ لماذا؟ لأنهم سيتوا الظن بالطبع! لم يكن الملك عبدالله في سوته يوازى عشرة بالمان من مساوئ فهد أو سلطان أو حتى سلمان. لكنه الحظ السيء ربما.

حظ سيء له كملك أن يصبح سخريه تنسج حوله النكات في كل مجالس السعوديين. وحظ سيء لحكم آل سعود الذي لن يستطيع الموازنة بين الشرعية الدينية والفساد.

هي مجلة (المستقبل) التي كانت تصدر من باريس، والتي كان السعوديون يمولونها. ثم بعد بضعة أعوام، في منتصف الثمانينيات الميلادية الماضية، ظهر الملك وهو يتقلد صليبا من قبل الملكة البريطانية. ومع أن هذه مسألة ليست بذات أهمية عند أكثر الناس، لكنها بالنسبة للثقافة الوهابية، التي تحرم حتى السفر إلى بلاد الكفر، وإلى حد أن أيما من مفتي آل سعود لم يسافر في حياته خارج السعودية، فإن الدلالة الرمزية وليس الصليب كان يفترض بها أن تثير أعماق أعماق الحس الوهابي المتطرف. لكن أيما من ذلك لم يحدث.

والوهابية العمياء التي ترى القذى في عين من تعتبره عدواً جذعاً مكبراً آلاف المرات، فإنها لا ترى الجذع في عين آل سعود أبداً. ترى لو فعل حاكم عربي، أو

إسلامي، ما فعله الملك فهد أو الملك الحالي، هل كان الوهابيون سيصمتون، أم أنهم سيستخدمون ذلك في معاركهم الطائفية والسياسية؟

الآن هنالك حادثة جديدة تضاف إلى تلك الحوادث التي يتعامى عنها الوهابيون، الباحثون عن (الفسق البواح، والكفر البواح) لملوك آل سعود، الذين اعتاد مفتي الوهابية الأسبق امتداحهم بالقول:

(فيهم خير كثير)! طبعاً كثير جداً!

لقد ظهر الملك عبدالله في رحلة واحدة إلى نيويورك ليسجل فضيحتين.

الأولى سياسية، تمت تحت مظلة الأمم المتحدة، وببافطة (حوار الأديان)، وبحضور رئيس إسرائيل ووزيرة خارجيتها.

لم يقل أحد من مشايخ الوهابية شيئاً. لم يسجلوا اعتراضاً علنياً، حين جلس الجميع على العشاء، وحين استقبل الملك قادة صهاينة تحت مسمى ديني. لم يلتفتوا إلى أن غزاة تحاصر وتجوّع. لنقل أن هذا له صلة بالسياسة، وهم لا يفهمون شيئاً فيها، أولئك لم يقلوا المشهورة: (ولي الأمر أبخص)!

ولكن ماذا عن الثانية؟

الثانية كانت حضور الملك لمؤتمر العشرين حراسي، لإتقان العالم مالياً، حيث تساهم الأموال السعودية - رسمياً - في إنقاذ

الأسرة الحاكمة والطبقة النجدية الحاكمة، إلا في عهد الملك فهد.

لقد كان هذا الأخير عبقرياً، فقد حلّ المعضل بصورة مذهلة، تناسب وضعه الشخصي والسياسي، باعتباره أكثر الملوك السعوديين فساداً، ولطالما لقيته الصحافة الغربية بأنه (بلاي بوي)، وتحدثت عن تعاظمه الحشيش الذي لم يقلع عنه إلا في عيادة جنوب إيطاليا أواخر السبعينيات الميلادية الماضية، فضلاً عن هوسه بلعب القمار حيث خسر خمسة ملايين دولار في ليلة واحدة في أحد مراكز لعب القمار في موناكو.

الملك فهد هذا، كان في عهد الملك فيصل موطئاً من المؤسسة الدينية الوهابية، وكان على الدوام يحرض الملك فيصل عليها، ولكن الأخير اعتاد تهدئته والقول بأن الأمور لا تحل بالمواجهة. ويبدو أن السنوات التي لحقت ذلك العهد جعلت فهد يتدع سياسة عبقرية قائمة على أمرين متناقضين، استطاع أن يجعلهما فاعلين بشكل (متوازن).

- دعم المؤسسة الدينية ورفع رصيدها بسرعة صاروخية.

- ودعم الفساد والإنحلال بصورة صاروخية أيضاً.

وشرح فهد للأميركيين أواخر عهد كلينتون (كما تقول نصوص وثيقة أميركية منشورة) الأمر بأنه سيجعل المواطنين السعوديين، ومن خلال السلطات الضخمة للوهابيين، يكفرون ليس بالإسلام، بل بكل دين، وقال بأنه لا يحب الأديان جميعاً.

وهكذا، فإن السياسة العامة في المملكة، تدعم كلا الاتجاهين، الديني الوهابي المتمزمت، كيما يغطي ويشرعن الإتجاه المقابل، بحيث لا ينبس أحد من مشايخ السلطة ببنت شفة، نظراً لأن أفواههم أغرقت بالمال وبالسطة. ولمن أراد التعجب فليعجب، فإن الملك فهد، الذي كان أكثر ملوك السعودية تحلاً وتهكاً، لازال حتى اليوم أكثرها شعبية في التيار السلفي الوهابي. إنها مفارقة تستحق التأمل.

نفس المفارقة تقوم على أن السعودية هي أكثر مالكة ومروجة للفضائيات المحتلة، وهي في نفس الوقت أكثر من يروج للقرآن والدين بنسخته الوهابية!

لهذا، وبالرغم من أنها المرة الأولى في تاريخ الملوك السعوديين، لم ينبس شيخ وهابي ببنت شفة حين ظهر الملك فهد مع كارتر أواخر السبعينيات وهو يتبادل معه الانتخاب. من المثير أن من نشر الصورة

المتحفون السعوديون؛ محاصرون بين نظام تسلطي وعولمة ليبرالية

مي يمانى

ألفت الدكتورة مي يمانى كلمة في مؤتمر عن المثقفين والديمقراطية في الوطن العربي، بجامعة ويستمنستر في لندن في يومي ٤ - ٥ ديسمبر، شارك فيه عدد من الأكاديميين والمفكرين، وحضر المؤتمر عشرات من الصحفيين والكتاب وطلاب الجامعة. وفيما يلي نص التسجيل للكلمة:

وفي ١٥ مايو ٢٠٠٥، وفي محاكمة مغلقة وبدون تمثيل قانوني، صدر الحكم على ثلاثة إصلاحيين بارزين: علي الدميني، الصحفي والأديب المعروف، وعبد الله الحامد، ومتروك الفالح، وهما أستاذان جامعيان، بالسجن لمدد تتراوح بين ٦-٩ سنوات. وكانت جريمتهم الدعوة لملكية دستورية. وينص الحكم الرسمي بأنهم هذبوا الوحدة الوطنية، وتحذروا أولئك الذين في السلطة وأثاروا الرأي العام ضد الدولة باستعمال مصطلحات (أجنبية). وفي أعقاب حوادث الحادي عشر من سبتمبر، إنضم هؤلاء الثلاثة الإصلاحيين الليبراليين إلى ١٦٠ أستاذاً للكتابة وتوقيع عريضة قدمت إلى عبد الله (ولي العهد

ويدرك الأكاديميون والصحافيون بصورة تامة الخطوط المرسومة المسموح بالوصول إليها، ومتى يصبح تجاوزها أمناً. وحيث أن معظم المثقفين يتلقون مرتباتهم من الدولة بصورة مباشرة، فإن حياتهم تعتمد على قدرتهم على المناورة داخل الخطوط العامة المحددة سلفاً. إن تجاوز حدود الرقابة غالباً ما ينتج عنه مكالمة في آخر الليل لتوجيه (نصيحة) لهم حول خطأ الآراء التحليلية الواردة في المقالة. وفي حال لم تكن المكالمات الهاتفية مؤثرة، فإن وسائل أشد قسوة يجري استعمالها مثل الطرد من العمل، أو الجلد، أو السجن.

وضع ودور المثقفين السعوديين؛ دراسة حالات

الجلد والحبس: من بين مئات الحالات، يبرز الحكم الصادر في فبراير ٢٠٠٨، على الدكتور أبو رزيه، أستاذ الجامعة في مكة والذي تجاوزت محاضراته، بطريقة أو أخرى، الحدود، بالحبس ثمانية شهور، و١٨٠ جلدة لانتقائه بطالبة دون محرم، في مقهى ستاربكس. وقد خطط أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذه المصيدة. وكانت هذه حالة مشهورة وجرى النقاش بشأنها على شبكة الإنترنت. والمطاطعة هم جزء من تطبيق السيطرة والرقابة على المعلومات، ويعمن القضاء النظر دائماً في الزندقة والردة. من نافلة القول، هناك حالات عديدة من الطرد والحبس شملت مثقفين تقدم بوصفها قضايا أخلاقية. مثال على ذلك، خالد الزهراني الذي حكم عليه بـ ٦٠٠ جلدة والحبس لمدة ثمانية شهور بتهمة (محادثة تلفونية غير مشروعة مع طالبة). وإتهام الأستاذ بالردة لمناقشة موضوعات مثل الزنا مع طلابه، وقد حكم عليه ثلاث سنوات في السجن، و٣٠٠ جلدة. من جهة ثانية، تلقى عدد من المثقفين السعوديين مثل الروائي تركي الحمد فتاوى بالقتل من قبل العلماء.

العولمة تمدّد مساحة المناظرة الثقافية السعودية، وتفرض تحدياً بالغ التعقيد للنظام التسلطي السعودي. وكان بزوغ التلفزيون القضائي، وخصوصاً قناة (الجزيرة)، قد خلق مرحلة جديدة، ومجالاً عاماً جديداً للمناظرة الثقافية ذات الأهمية الكبيرة لنمو الإصلاح الديمقراطي. وقد سلّطت النقاشات السياسية الصريحة على قناة (الجزيرة) الضوء على رقابة الدولة. ف (ظاهرة الجزيرة) قد أحدثت ثورة في الإعلام العربي، لجهة تعبئة الرأي العام بما نجم عنه تهديد لسيطرة الحكومة. كما ساهمت الموجة اللاحقة من القنوات التلفزيونية الفضائية المماثلة الأخرى وكذلك الإنترنت في صنع فضاء عام غير مسبوق على مستوى المناظرة السياسية والاجتماعية.

ولكن اختراق (الجزيرة) هذا لم يتطور إلى مستوى الانتقال بمسرح النقاش الأكاديمي، كما لم يمهّد الطريق للإصلاح الديمقراطي. وهذا عائد بدرجة أساسية إلى أنه بينما تقوم العولمة بتدمير فضاءها، فإن الحكومة السعودية تحاول في الوقت نفسه العمل على انكماش هذا الفضاء. ويواصل القادة السياسيون استعمال سلطتهم ونفوذهم لقرض حدود على المناظرات السياسية. ولحد الآن، فإن الحكومة السعودية مازالت قادرة على تنظيم الحقل الثقافي والسياسي المحلي إلى حد كبير.

وقد أبدت الحكومة السعودية قدرة على استعمال وسائل متعددة بما فيها تلك الصارمة، والتكنولوجية، والمقعية للسيطرة على وفرة المعلومات وتضييق الخناق على نطاق القضايا ولغة المناظرة العامة. ويتم فرض القيود بواسطة الملكية المباشرة من قبل أمراء العائلة المالكة وأيضاً من خلال السيطرة على الصحف والصحافيين بطرق متعددة. وتشمل هذه الطرق، التشريعات القانونية وتطبيقها بحزم، وكذلك الترضيات السياسية والمالية، والتي تستعمل للحفاظ على الحدود الرسمية وغير الرسمية حيال ما يجب مناقشته بصورة علنية.

بينما تقوم العولمة

بتمديد فضاء الحرية، فإن

الحكومة السعودية تحاول

في الوقت تضعضع العمل

على انكماش هذا الفضاء

آنذاك) تطالب بالإصلاح. وطالب الموقعون على العريضة الملك والقضاء من أجل العمل ضمن الحدود الموصوفة دستورياً. وطالبوا باستقلال القضاء. وكتب الإصلاحيون بأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن ينقذ السعودية من تهديد الإرهاب، وعدم الاستقرار، والتفكك.

عبد الله الذي كان حريصاً على أن يقدم نفسه رائداً في الإصلاح، تلقى تلك المقترحات بترحيب دافئ. في يناير ٢٠٠٣. ولكن أخيه غير الشقيق، الأمير نايف، وزير الداخلية، أصدر أوامر الاعتقالات،

حيث تمت محاكمة وحبس ١٣ إصلاحياً في مارس ٢٠٠٤. وقد التزم عبد الله الصمت فيما دخلت أجنحة الإصلاح في غيبوبة. الإصلاحيون الذين رفضوا التوقيع على تعهدات أو الندم على ما فعلوا يبقون في السجن. أما الموقعون الآخرون كـ ١٦٠ مثل المحامي محمد سعيد الطيب، الذي وقّع على تعهد بعدم المطالبة بالإصلاح مرة ثانية، قد تم العفو عنهم. ولكن هذا العفو يبقى مقيّداً، حيث من غير المسموح لهم بمغادرة البلاد، كما تمت مصادرة جوازات سفرهم، ومنعوا من الحديث للفتوات القضائية والصحف. لم



د. هي يمانى

تعد هذه الحالات سراً ويستعمل المثقفون المتهمون والمكتملون وأعوانهم تكنولوجيا العولمة لتعميم قضيتهم. وما زال متروك القالغ في السجن، حيث أن الدولة في موقف دفاعي بدرجة متزايدة. ولذلك، وبالرغم من أن العولمة قد مذّبت الحدود، فإن النظام السعودي يطبق مروحة من الاستراتيجيات لتقليص حدود المناظرة والجدل السياسيين. وينتج الوضع الحالي خليطاً من الملوّح والخوف، وما هو غائب بصورة خاصة هو منظومة من المنظمات المدنية لصون ومراقبة حكم القانون، وحقوق الإنسان، والتعليم. ويحاول النظام السعودي تدجين لعبة العولمة عن طريق الإنخراط فيها حيث يمكنه حينذاك صناعة القوانين.

ويمكّ الحكام السعوديون فتوات قضائية في عدد كبير من البلدان العربية، كما يملكون حصصاً كبيرة في الصحافة العربية التي تنشر خارج العالم العربي، وتشمل (الموارد) المملوكة من مجموعة شركة إرسال الشرق الأوسط (إم بي سي)، التي تأسست سنة ١٩٩١، والتي تتخذ الآن من دبي مقراً لها، وتلك ست فتوات تسلية ومحطتين إذاعيتين. وفي ٢٠٠٣، أضيفت قناة (العربية) الأخبارية إلى باقة إم بي سي في محاولة لمواجهة تأثير قناة (الجزيرة). وبالمثل، فإن وكالة الصحافة السعودية (إس بي أي)، وكالة الأخبار الرسمية، تملك شركات نشر رئيسية مثل شركة التسويق والنشر السعودية، والتي توزع صحفاً قومية خاصة مثل (الحياة) والشرق الأوسط ومقرها في

لندن. ويملك الأمراء السعوديون أيضاً قنوات قضائية تشمل آية آر تي - أوربيت (بالشراكة مع إل بي سي الدولية في لبنان)، ومجموعات المستقبل وروتانا أيضاً في لبنان.

وفي مركز اهتمام الإمبراطورية الإعلامية السعودية، يتبوأ هدف تعزيز وترسيخ النظام السياسي السعودي، محلياً وكذلك فيما يرتبط بسياساته الخارجية. وفي واقع الأمر، فإن معركة السعودية للسيطرة على القلوب والعقول تتركز على العالم الخارجي، بنفس القدر على الشؤون المحلية. وقد أنقذ النظام مليارات الدولارات على شركات العلاقات العامة، والتبرعات للجاسعات الغربية وتأسيس نخبة فكرية لتعميم صورة (الاعتدال، والتحديث، والعدل).

وبالسيطرة على المناصب العليا في الجامعات ومراكز الإستشارة بالنسبة لصانعي السياسة الغربية، ومن المؤثر أن النظام يركّز على الغرب فتسبب، وخصوصاً الولايات المتحدة أكثر من تركيزه على القوى الناهضة مثل الصين، والهند وروسيا. وقد اشترت الحكومة السعودية لنفسها درعاً فاعلاً ضد الانتقادات الدولية. ونفس الشيء يقال عن الإعلام الغربي منذ أن سمح له بالوصول إلى السعودية، ولكن على أساس إنتقائي، حيث يتم اختبار بعضهم بصورة حذرة قبل اختيارهم للتأكد بأنهم متوافقون مع الرواية الرسمية.

يضاف إلى ذلك، فإن القوة الاقتصادية السعودية، وخصوصاً في شراء أنظمة أسلحة بتكنولوجيا متطورة، قد جعلت الحكومات الغربية متحفظة للإحتفاظ بـ (علاقة خاصة) مع المملكة. وعلى أية حال، فإنه بدلاً من برنامج بناء وطن حقيقي مع دور حقيقي للمثقفين السعوديين، يظهر آل سعود أكثر نجاحاً في تسويق رؤيتهم عن السعودية للقوى الغربية. بإمكانهم فعل ذلك، لأنهم أسكتوا أو استوعبوا المثقفين.

وكوني أكاديمية، لم يجر احتواؤها ولست معارضة، تعرّضت لأشكال مختلفة من الرقابة على كل شيء أقوم بنشره.

أضحت إدارة بوش في السنوات الخمس الماضية الوقت في التلويح برباية الديمقراطية في الشرق الأوسط ولكن الولايات المتحدة ليست كما هو واضح معنية بتسوية المشاكل الحقيقية لشعوب المنطقة، وبالتأكيد ليس على حساب استقرار حلفائها. ولذلك، واصلت تنفيذ سياستها الانتقائية الداعمة للأنظمة السلطوية التي تضمن مصالحها، جنباً إلى جنب مع السعودية كونها المستفيد الرئيسي. في منطقة مضطربة ومتطرفة، تأتي السعودية، بالرغم من تعصّب المؤسسة الدينية الوهابية المهيمنة التابعة لها وسجلها الحقوقي المزري وانعدام الشفافية والمحاسبة، لتمثل الحليف النموذجي.

ولكن، وكما أخبرني مثقف سعودي: (كنا نقاش الإصلاح الديمقراطي منذ زمن طويل قبل أن يبدأ الأميركيون بالحديث عنه، وسبقني على ذلك طويلاً حتى بعد أن فقدوا الإهتمام به). ليس لدى معظم

المثقفين السعوديين اعتراض على الحماية الأميركية للنظام السعودي، ولكن يطالبون بكسر الرابطة بين الدفاع عن السياسة الدولية والقمع المحلي بإسم (محاكمة الإرهاب). وفي واقع الأمر، تم اعتقال عدد من الإصلاحيين في فبراير ٢٠٠٧ بتهمة تمويل الإرهاب وبقوا بدون تمثيل قانوني، وهو تكتيك جرى اعتماده لتمكين، جزئياً، صانعي السياسة في الولايات المتحدة الذين يتجاهلون إنتهاكات العدالة بإسم الأمن.

وقد ساهم الإنترنت في زيادة الطلب الشعبي على الحقوق السياسية، بما في ذلك التمثيل الديمقراطي الذي تكرره تاريخياً أبوية الدولة.

ولا يمكن أن تغلق حدود المملكة على الناس الذين يشاهدون بحماسة عالية قناة (الجزيرة) القطرية ونظيراتها، قناة (العربية) الممولة سعودياً ومن الناحية الرسمية، فإن قناة الجزيرة ممنوعة في السعودية ولكن العربية ما زالت تبث تقارير عن الإنتخابات في الكويت والمناظرات الديمقراطية في بلدان الخليج الأخرى. وقد تكون الإستراتيجية من أجل خلق انطباع لدى السكان في السعودية بأن الآخرين مختلفون كثيراً حيث ليس لديهم مكة والمدينة، ولذلك فإن الإصلاح السعودي يجب أن ينظم ويهندس بصورة حذرة كيما يتوافق مع خصوصية البلد الذي خض بمسؤولية عظيمة برعاية الأماكن المقدسة.

يحاول النظام السعودي

تدجين لعبة العولمة عن طريق

الإنخراط فيها حيث يمكنه

حينذاك صنع القوانين التي

تحول دون التأخير عليه

ولكن بدلاً من ذلك، فإن العولمة لا تعترف بهذه الفجوة الإنتقائية. فللعولمة تأثير تدميري على المملكة التي حذرت نسختها الخاصة بها من التقاليد والدين.

ونخلص مما سبق، هناك دون ريب مثقفون بعقلية ديمقراطية في السعودية ولكنهم يواجهون عقبات متنوعة. فهم يدركون إمكانية حرية أكبر للبلاد، ولكن كثيراً منهم تعرض للترهيب، والفصل من الوظيفة، والتهديد بفتاوى الموت، واعتقال أو جلد. وهناك صراع محتمل يدور بين الحكام والمحكومين. وقد مذّبت العولمة القضاء بالنسبة للمثقفين، وأن الحكام يقومون بعمل الحرس الأمامي لاستعادة المنطقة الخارجة عن سيطرة الدولة. ولكن السؤال: إلى متى يمكنهم فعل ذلك؟ وما هو الثمن المطلوب دفعه؟

السرطان يتقلب على ولي العهد السعودي سلطان

قرب رحيله فاشتعلت معركة الخلافة والوراثة

محمد شمس

الشخصية القوية، كان من الناحية الفعلية محكوماً بمعادلات وتوازنات القوى داخل العائلة الحاكمة. وبعد وفاته أو اغتياله في مارس ١٩٧٥، وهو الإغتيال الذي اتهم بتدبيره فهد شخصياً، أصبح الجناح السديري مسيطراً من الناحية الفعلية على كل مقدرات الدولة حتى هذا اليوم.

وكان من المنتظر أن يتحول الحكم إلى جيل الأحفاد، أحفاد الملك المؤسس عبدالعزيز، نظراً لأن جيل الأبناء قد بلغ من العمر عتياً بحيث أصبح غير قادر على ممارسة الحكم فأوكلت شؤونه إلى الأبناء، كما هو الحال مع محمد بن نايف الذي يدير الداخلية، وخالد بن سلطان الذي يدير وزارة الدفاع، ومتعب بن عبدالله الذي يدير الحرس الوطني. ولكن السؤال كان ولازال: من الذي سيحكم من جيل الأبناء؟

الجناح السديري كانت تنتظره معركتان، الأولى مع الأخوة غير الأشقاء، ممثلة بالملك عبدالله، والأخرى داخل الحزب السديري نفسه. وحتى الآن لم تحسم كلتا المعركتين نهائياً.

كان السديريون يتوقون إلى الإستفراء بالمجد. حسب تعبير ابن خلدون -دون باقي إخوتهم. ومع أنهم كانوا ذلك ولكن دون إطار قانوني، فإنهم تافوا لإزاحة ولي العهد يومئذ (عبدالله) الأخ غير الشقيق. لكن عبدالله أصبح ملكاً رغماً عنهم، لسبب رئيسي وهو أنه كان يمتلك قوة عسكرية على الأرض وهي قوة الحرس الوطني. وبالتالي كانت إزاحته أمراً صعباً وإن لم تكن مستحيلة، فقد خشي السديريون دفع كلفة عالية. حينها فضلو الحكم من الخلف، ليبقى الملك عبدالله ملكاً بالاسم. وهكذا كان.

لكن الملك الضعيف، الملك عبدالله، الذي فرح كثيراً لأن صورته طُبعت على العملات

قائماً. يبلغ سلطان ٨٢ عاماً من العمر. أمضى منها ٤٦ عاماً كوزير دفاع، أي منذ عام ١٩٦٢م. وقبلها تولى وزارة المواصلات فور تأسيسها عام ١٩٥٤م. ويعتبر سلطان من الناحية العقلية، الرجل الأول والقوي في الدولة، وهو أكبر الأحياء بين الأخوة السديريين بعد وفاة شقيقه الملك فهد. واشتهر سلطان بلقب (الذئب الوهاب) فهو أكثر الأمراء لصوصية، ولكنه أكثرهم كرماً وعطاءً مما يسرق بالطبع، شأنه شأن قطاع الطرق من البدو الذين تطلق عليهم هذه الصفة!

وتنبع قوة سلطان ليس فقط من كونه عضواً مركزياً في الجناح السديري الحاكم، بل لأنه أيضاً وزيراً للدفاع، حيث تعتبر قوة الجيش معززة لمكانته السياسية، فضلاً عما يجري باسمه من نهب للأموال عبر صفقات أسلحة خيالية طالما تحدثت عن سمسرتها الصحافة ووسائل الإعلام.

وسلطان ما كان ليصبح ولياً للعهد وفق عامل السن، فهناك أخوة يكبرونه سناً، مثل وزير الدفاع الأسبق، مشعل بن عبدالعزيز، ثاني وزير دفاع للسعودية، وشقيق منصور بن عبدالعزيز، أول وزير دفاع. ويبدو أن اتفاقاً بين مشعل وسلطان قد تم قبيل وفاة الملك فهد في جنيف بستين، بحيث يتنازل الأول للثاني عن ولاية العهد مقابل مبلغ كبير من المال. ولم يكن قبول مشعل سوى اضطرار، كونه يعلم بأن سلطان سيصبح ولياً للعهد شاء أم أبى، فهو يمتلك القوة على الأرض ولا يمكن إقصاؤه إلا بالقوة وهي غير متوفرة، لا سياسياً ولا مادياً.

المملكة ومنذ الستينيات كانت تحكم من قبل الحزب السديري، أو ما يسمى بالسديريين السبعة (الأشقاء). حتى في عهد فيصل، وهو

تواترت الأنباء عن تدهور سريع لصحة ولي العهد السعودي، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وزير الدفاع والطيران.

الثابت أن الأمير أجرى قبل عام عملية في جنيف لإزالة سرطان في القولون.

ومن الثابت أن الأمير زار جنيف في أكتوبر الماضي من أجل الفحوصات، فثبت انتشار السرطان مرة أخرى، وأن أطباءه السويسريين والأميركيين الذين استقدموا خصيصاً للكشف عليه نصحو بعدم إجراء العملية مرة أخرى، لأن نتائجها ليس فقط غير مضمونة، بل قد تؤدي بحياة الأمير.

ومن الثابت أيضاً أن الأطباء قد حددوا في حدود يونيو الماضي فترة ثمانية أشهر هي مدى الحياة المتوفرة للأمير ضمن المعطيات آنئذ، وبصدور هذا العدد من المجلة يكون الأمير قد استنفد ستة أشهر منها.

ومن الثابت أخيراً، أن الأمير سلطان زار في نوفمبر الماضي واشنطن، بعد أن تعاطى العلاج الكيميائي للمرة الثامنة، وأن الأطباء الأميركيين لاحظوا عدم تغير في المعطيات، فالسرطان ينتشر بدل أن ينكمش، والعلاج بالإستئصال الجراحي غير ممكن، خشية وقوع نزيف أثناء العملية تنهي حياة الأمير.

ومع أن ولي العهد، الذي رافقه في رحلته العلاجية إلى أميركا عدد كبير من الأمراء، بينهم أخوه الأمير سلمان أمير الرياض، وأبنائه، وأزواج بناته وآخرون، يميل إلى إجراء العملية الجراحية مهما كانت النتائج، فهي بنظره أفضل من انتظار الموت البطيء.. فإن عدداً من الأطباء رفضوا إجراء العملية، واقترحوا عليه بدلاً من ذلك تعاطي العلاج بالأشعة لمكافحة انتشار الورم الخبيث. ويبدو حتى الآن أن الأمير قبل مكرهاً بهذا العلاج، وإن كان خيار العملية الجراحية

بعيد.

لكن الأكثر أهمية هو موقف النخبة الدينية السلفية الوهابية النجدية، فهذه النخبة كانت ولا تزال تميل إلى جناح السديريين، وقد وقفت معهم في كل المعارك التي خاضوها في الداخل والخارج وحتى تلك التي كانت في إطار العائلة المالكة. لو تطورت الأمور إلى مواجهة مفتوحة بين الجناحين، فإن القوة السلفية ستصطف إلى جانب حمايتها ومموليها، وهي لم تخف يوماً أنها ضد الملك الحالي وأنها لا تعيره بالا، كما لم تخف هيامها وغرامها بسلطان ونافذ وسلمان الذين يؤكدون دوماً في تصريحاتهم التصاقهم بالوهابية ودعاتها ويدافعون عنها وعن تصرفات مشائخها.



لهذه الأسباب لا يمكن توقُّع تغيير راديكالي في مراكز القوى مع رحيل سلطان. كما لا يمكن توقُّع حدوث تغيير في السياسات العامة للدولة. فنحن بإزاء أجنحة متصارعة على الحكم وليس بين أجنحة لها أجدان ومناهج مختلفة. لكن تبقى الإشارة إلى أن غياب سلطان قبل الملك عبدالله، قد يفتح كوة في التغيير السياسي على مستوى المملكة، فيما لو تطور الصراع إلى مواجهة مفتوحة بين الأجنحة تدخل فيها شرائح مختلفة من المواطنين، وفيما لو ضعف نظام الحكم وخفت سيطرته المتوقعة برحيل رموز العنف والديكتاتورية والإستبداد، وحل محلهم شخصيات ضعيفة مهزوزة على شاكلة الملك عبدالله نفسه.

السديري سيخسر معركة السيطرة الكاملة على الدولة، ومن المرجح - إن مات سلطان خلال الأشهر القليلة القادمة، والأعمار بيد الله - أن يكون ولي العهد من خارج الجناح السديري، مع الإدراك بأن كل الوجوه المطروحة ضعيفة كونها لم تمارس الحكم فعلاً ولا تتمتع بالخبرة التي حصل عليها السديريون بسبب طول إقامتهم في كراسيهم.

بهذه المعركة الفاسدة فيما يبدو، تكون المعركة الثانية داخل الحزب السديري نفسه ليست ذات أهمية. فمن يحكم من الأبناء لا معنى له إن كان حكم الأباء محل شك. نعم.. ربما تتضرر مواقع الأبناء في حال أصبح ولي العهد من خارج الجناح السديري.

قد يعزل محمد بن فهد من أمارة الشرقية، وقد يستعيد مشعل وزارة الدفاع بعد وفاة سلطان إن أصبح هو ولي العهد القادم، وبالتالي لا مكان لخالد بن سلطان. لكن هذه التغييرات وأمثالها لن تحدث بين عشية وضحاها، وإنما بالتدريج، مثلما سيطر السديريون على الحكم بالتدريج أيضاً.

حتى مع وفاة سلطان قبل الملك وخسارة

السديريين مقعد ولاية العهد، فإن ما يعيق حدوث تحول جوهري في مراكز القوى داخل العائلة المالكة أمران:

الأول - أن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع لاتزالان بيد السديريين، وهما أقوى وزارتين في الدولة، وأكثرهما استهلاكاً للأموال العامة. فضلاً عن مراكز قيادية أخرى ستبقى بيدهم: كأمانة الرياض والشرقية وغيرها.

الثاني - أن مركز الجناح السديري لدى النخبة النجدية الحاكمة بشقيها المدني والديني قوي جداً. فمعظم الوزراء والمسؤولين وكبار الضباط النجديين يميلون إلى الجناح السديري، فضلاً عن أصحاب القلم والكتاب الذين اشتراهم الجناح السديري منذ زمن

الورقية، وبالرغم من إدراكه مبكراً بأنه لا يستطيع أن يحكم، بل ولا يمتلك الخبرة والكفاءة لأن يحكم، إلا أنه قام بعمل يقطع الطريق على حصول السعودية إلى دولة (سديرية) وذلك حين رفض أن يكون وزير الداخلية السديري الأمير نايف ولياً لعهد الملك القادم، أي الرجل الثالث في الدولة، أي أن يحتل منصب (النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء). وقد ألغى الملك عبدالله هذا المنصب، وبشكل هيئة البيعة لتمثل أبناء الملك عبدالعزيز الأموات والأحياء بأشخاصهم أو بذرياتهم، بحيث تنتخب الهيئة ولي عهد الملك القادم.

لكن لم يبد أن الجناح السديري وهو يخوض معركته للإستئثار بكامل السلطة قابلاً بهذا الحل. وحاول تدبير انقلاب داخل الحرس الوطني تم اكتشافه، ثم تحدثت أنباء عن محاولات اغتيال الملك، وكانت الخشية كل الخشية أن يرحل سلطان ولي العهد عن الدنيا قبل أن يصبح ملكاً. فهذا يعني تحديداً انتخاب ولي عهد جديد من قبل هيئة البيعة التي تسيطر عليها أكثرية مهيشة رافضة لسلطات السديريين الموسعة.

أما في حال مات الملك عبدالله قبل ولي عهده سلطان، فإن المرجح أن يعيد السديريون سيطرتهم مجدداً ويفرضوا مرشحهم (نايف على الأرجح) ليكون الملك القادم، سواء كان ذلك بالتهديد أو بالترغيب المالي، أو بإلغاء هيئة البيعة من أساسها.

يبد أن إعلان مرض سلطان وإصابته بالسرطان واحتمال رحيله المبكر قبل أخيه عبدالله الذي يكبره بعامين فقط، فتح الصراع داخل العائلة المالكة مبكراً أيضاً حول الخلافة، حيث يتأهب عدد من الأمراء المهمشين من أخوة الملك وولي عهده إلى المرحلة القادمة، لاحتلال مناصب يشغرها الجناح السديري، وربما تراهي لبعض أنه بصدد وراثة الجناح السديري قبل الأوان. في حين وصف الأمير سلمان في جلسة لمقربين منه، بأن تغييراً دراماتيكياً للحكم لن يحدث بوفاة سلطان، وأنه مستعد لخوض معركة يسيل فيها الدم (إلى الركب) حسب تعبيره. ووصف سلمان إخوته الآخرين، وهم الأكثرية، بأنهم مجرد (دبش) لا يعرفون شيئاً عن الحكم وإدارة الدولة.

كل المعطيات تشير إلى أن الجناح

السعودية بلا رصيد إيجابي

يأس من تغيير العراق وفق وجهتها ومصالحها

عبد الوهاب فقي

تبدو الحكومة السعودية يائسة من إمكاناتها تغيير العراق بوجهته السياسية المعروفة باتجاهها. فهي لم تبذل لها صداقات، ولم تحافظ على ما لديها من أصدقاء حقيقيين أو محتملين، كما أنها استعادت الأكرديّة والكردية والشيعة والسنيّة على حد سواء.

استثمرت السعودية إمكاناتها في تدمير العراق، فأرسلت رجالها المتطرفين، وعقيدة العنف إلى هناك فكانت المساهم الأكبر في إشعال الحرب الأهلية. واستثمرت السعودية قوتها السياسية لمحاصرة النظام الوليد بدعوى أنه منتج أميركي، مع أن حكم آل سعود منتج بريطاني، قبل أن يتحول إلى الضفة الأميركية. وكانت حجة السعودية بأن النظام في العراق طائفي، لا يراعي مصالح السنة، ولكن نظامها أكثر بشاعة وطائفية ولم يكن يهملها السنة (العرب) بالفعل، وخسرت أقوى قوة السنية وهي (الحزب الإسلامي) مكتفية بدعم الإرهابيين من جهة ودعم حارث الضاري وأولئك الآخرين الذين يؤمنون بإلغاء كامل العملية السياسية والعودة إلى النظام القديم، وهو رمان مجنون مستحيل الوقوع.

راهنّت السعودية في وقت متأخر على أباد علاوي بعد أن خرج من السلطة وليس حين كان فيها. فخرس الرجل أوراقه في العراق بسبب ارتباطه بالسعودية والدول العربية المعادية للحكم في العراق، وهي دول يال للاربابية الأميركية التوجه، مثل الأردن ومصر. وأيضاً بسبب ارتباطه بأحداث الزرقة التي قتل فيها المئات، حيث ألقت الحكومة العراقية والاستخبارات الأميركية على علاوي والأمير مقرر رئيس الاستخبارات السعودية، بأنهما كانا وراء تلك الأحداث.

حين انطفأت شائرة العنف الطائفي الأعمى، راهنّت السعودية أكثر على حصار النظام السياسي العراقي عريباً، ولكن الحصار تفكك، من مصر التي حصدت ثلاثة مليارات دولار في صفقة سياسية قدمها المالكي للحكومة المصرية، واعداداً إياها بالمزيد؛ وتفكك حلف الاعتدال حيث أعادت الأردن ومصر فتح السفارات، بل أن دول الخليج نفسها أعادت فتح سفاراتها، ولم يبق من متشدّد سوى قطر، التي تحتضن قاعدة السنية الأميركية؛ الآن السعودية لا تعرف ماذا تصنع؟ إنها تلعب في الوقت الضائع. لم تعد لها القيمة التي كانت في الماضي، ولم يعد فتح سفارة سعودية في بغداد يمثل للأخيرة تلك الأهمية، طالما كسر الحصار.

بقي لدى السعودية ورقة أخيرة، وهي الديون المتركة على صدام حسين، والتي لا تريد أن تتنازل عنها للنظام الجديد بدون ثمن سياسي كبير، بل أكبر مما تحمله تلك الديون. والسعودية ليس فقط ترفض فتح سفارتها حتى الآن، وتماطل في ذلك، بل تقول بأن الديون مستحقة وعلى العراقيين الدفع.

أوانسل هذا الشهر، حثّ رايس، وزير الخارجية الأميركية، ربما للمرة الأخيرة الدول العربية، في إشارة خاصة إلى السعودية، بأنه لم يعد هناك مبرر لعدم الانفتاح على العراق.

ربما هناك بعض الحق لدى السعودية، من جهة أنها تخشى من ردّة فعل الغول الوهابي الداخلي الذي ترى على العداة والحروب الطائفية، وفتح سفارة قد يسبب لها بعض الإزعاج، ولربما كان التأخير يعود في جزئية منه إلى هذا السبب بالذات.

العذر الآخر، هو أن السعودية لا تمتلك الكثير من الأوراق لتلعبها في العراق، بعد أن فزلت بحلفاء وأصدقاء محتملين صاروا

في قمة السلطة اليوم في بغداد، وبالتالي فالرياض تتشبّث بأية ورقة وحجة للمضي في سياستها القديمة لعلها تحصل على صفقة أفضل مع الحكومة العراقية.

المسألة الثالثة هي أن الحكومة السعودية اعتادت أن تضع مقاييساً لاقتربها من بغداد، (وليس عن الأميركيين) متناشياً أن الحكومة العراقية كانت ولا تزال في وضع لا تستطيع معه حتى مع الدعم الأميركي أن تتخلص من النفوذ الإيراني الذي ترعرع في غياب الدول العربية، ذلك النفوذ المتقن والمهندس له وفق خيارات واستراتيجيات بعيدة المدى. وجهة النظر الأميركية تقول: انهضوا إلى العراق حتى يمكن الحد من النفوذ الإيراني. والسعودية تقول: قاطعوا الحكم في العراق حتى تحد من النفوذ الإيراني. ومعنى هذا، إن استطاعت بغداد الحد من ذلك النفوذ لوحدتها وبدون دعم العرب، فإنها بالقطع لن تحتاج إلى (حضان مصر والرياض) بعد تمكنها من الأرض. المنطق السعودي تبين هو الفاسر في النهاية، والتحليل العقدي للقضايا السياسية أعمى الأمراء ولا زال عن رؤية الحقائق.

وهناك قضية لها علاقة بالأمن، فالسعودية ستدرك أن الأمن في العراق لن يكون في جزيرة معزولة، وأن الخضات الأمنية ستعود إليها من الفارين من العراق، فضلاً عن وجود تبعات لوجود مقاتلين سعوديين في العراق، أو معتقلين في سجون بغداد، وهؤلاء في معظمهم يصنفون ضمن دائرة اجتماعية ومناطقية ومذهبية موالية للنظام، ويشعر الأخير بأنه يجب عليه أن يسعى لحل أوضاعهم واستعادتهم.

وقد يكون الباب الأمني مفتاحاً من مفاتيح إعادة العلاقات التدريجية بين بغداد والرياض. وهناك مؤشرات لهذا، وإن كان التحول في العلاقات سيستغرق وقتاً طويلاً، لا يبدو أن بعض السياسيين في بغداد يملأون من السير فيه.



العراقي، الذي ينظر اليه كعراق للعلاقات السعودية العراقية، مرونة فيما يتعلق بالمقاتلين الوهابيين الزرقاويين المعتقلين في العراق من جماعة القاعدة. وقد أفرجت عن عدد غير قليل منهم. الأمن قد يكون البوابة التي يمكن للسعودية ان تفتحها مع العراق. إنها اهم من البوابة السياسية، او بوابة المصالح الاقتصادية.

الريبيعي أن الجانبين ناقشا ملفات السجناء والموقوفين السعوديين في العراق، وكذلك السجناء والموقوفين العراقيين في السعودية، بالإضافة إلى موضوع اللاجئين العراقيين (رفحاً)، وشدداً على ضرورة ضبط الحدود بين البلدين ومنع المتسللين والمتجاوزين من الجانبين.

أكثر من هذا فقد أعرب الوفد السعودي عن استعداد بلاده لتقديم الدعم اللازم للحكومة العراقية لإتمام نجاح العملية السياسية، مضمينين في الوقت ذاته التطور الأمني الملحوظ الذي حققته قوات الجيش والشرطة العراقية في فرض سلطة القانون.

هناك اصرار سعودي لاستعادة عنفيها، ولا نفهم سبب الحرص، اللهم إلا اذا كان الغرض إعادة مكانة الحكم السعودية لدى قاعدته النجدية التي ينتمي اليها معظم المعتقلين وكذلك المقتولين في العراق.

ففي تطور غير مسبوق زار وفد أمني سعودي بغداد، وأعلن في (١١/٢٧) استعداد بلاده حل موضوع اللاجئين العراقيين في مخيمات (رفحاً)، وقضية السجناء والموقوفين العراقيين في المملكة. جاء ذلك لدى لقاء استقبال مستشار الأمن القومي موفق الربيعي. وذكر بيان صادر عن

الحكم في العراق لا يريد فتح معارك مع السعودية رغم وجود مبررات لذلك، وهو يستشعر اليوم الثقة بالنفس أكثر من أي وقت مضى. ولقد راهن حكام بغداد على علاقات طيبة مع السعوديين، فسرها الآخرون بتعال سياسي، بأنهم يمتلكون أهمية مضخمة في عيون الآخرين، وأنهم لن يمنحوا علاقاتهم لكل من هبّ ودب، وظهرت تصريحات سعودية تطفح بالعنصرية والطائفية. لكن السعودية وجدت نفسها مؤخراً مرغمة على الإقتراب من حكومة المالكي ولو قليلاً. فالرجل أثبت كفاءة وحسماً وقوة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

والمالكي ليس الشخصية المفضلة لدى ايران، العقدة السعودية. والمالكي استطاع إعادة التوازن الى الحكم بين الشيعة والسنة والى حد ما مع الأكراد. وسياسته مقبولة ومعقولة حتى الآن.

والمالكي يريد الاتفاقية الأمنية مع اميركا. وقد صادق عليها البرلمان مؤخراً. خلافاً لرغبة ايران، وهذا ما تريده السعودية أيضاً.

اذن هناك مشتركات كثيرة. وقد أبدت حكومة المالكي، خاصة من طرف موفق الربيعي، مستشار الأمن القومي

الملك: ٧٥ دولاراً لبرميل النفط، وحوار الأديان يشغلني!

الصحيفة عن الملك الأبكم قوله: (انقلها عني للقاصي والداني: اقتصاد السعودية بألف خير وينتابه فقط قليل من الذعر ينهبه قليل من الوقت!) وزاد الملك الخبير بالإقتصاد! بأن الأزمة المالية العالمية ستزول بعد سنة ونصف إذا عرف العالم سبيل التعاون لحلها. وتابع بأن السعر العادل لبرميل النفط هو ٧٥ دولاراً. ما فهم منه أن الحكومة السعودية ستتحمل تخفيض الإنتاج في اجتماع أوبك القادم، وأنها قد تكون تفاهت مع الإدارة الغربية/ الأميركية بهذا الشأن.

وقال الملك في معرض سؤال عن الضرر الذي لحق بالسعودية جراء الأزمة: (كدولة وأموال دولة لم تنضرب فقواض نفطنا في سأم، ولم تتعرض إلى أي اشكالات في الاسواق العالمية). ولكنه اعترف بتأثير انهيار أسعار النفط على الدولة.

الملك الفتاة أشار إلى حوار الأديان، وقال أن (مسألة الحوار بين الأديان المختلفة كانت تشغلني منذ زمن).

السؤال: هل تصدق هذا الملك الذي لا يجيد قراءة البسملة بأنه قال ما قال، وأنه ما قاله صحيح؟

للإقتصاد السعودي، والأموال السعودية التي تحدث كثيرون أنها تهبت من قبل الإدارة الأميركية ما سبب قلقاً انعكس على سوق الأسهم السعودية التي تعاني أزمته المتواصلة منذ عامين. كان عنوان (السياسة): (الملك عبدالله: الأموال السعودية في مأمن من الأزمة الاقتصادية العالمية) ونفى أن تكون واشنطن قد طلبت من بلاده بلايين الدولارات من أجل تجاوز أزمة الإقتصاد. وقال الملك في المقابلة بأن اقتصاد السعودية بخير، ومتين وأن الخطأ الإنشائي ستسير مثلما هو مخطط لها.

يأتي هذا في وقت أكدت فيه مصادر اقتصادية عديدة توقف الكثير من المشاريع الحكومية، وبعضها مشاريع نفطية. وفي وقت حثت فيه أرامكو مسؤوليها الكبار بأن يشدوا الحزام. لكن من أجاب على الأسئلة أو من وضع الأسئلة والأجوبة معاً حاول طمأنة المواطنين بأن عدوى ما يجري في الغرب لن تنتقل إلى جدة والرياض. ونقلت

أجرت جريدة السياسة الكويتية (١١/٢٩) لقاءً مع الملك السعودي عبدالله، واضح أنه كله من صنع الجريدة الكويتية، التي يرأسها أحمد الجار الله، صديق السعودية القديم، وذي الأصول النجدية، وأنه قد تمت الموافقة على المقابلة بأسئلتها وأجوبتها من قبل أشخاص في الديوان الملكي مع إضافة بعض اللمسات.

صار من السهل اليوم معرفة ما يمكن وما لا يمكن للملك أن يقوله، ما يستطيع وما لا يستطيع، والكلام المنشور في السياسة فوق مستوى الملك الثقافي فوق مستواه اللغوي. الملك لا يتحدث، لا يعرف أن يتحدث، ولكن السياسة الكويتية اعتادت أن تجري مقابلات بين فترة وأخرى مع المسؤولين السعوديين الكبار، وهي في الغالب إن كانت مع الملك. تتخذ طابع سنوياً، لا يدري معها هو نفسه إن كانت هناك مقابلة قد تمت بإسمه وأنه قال ما قاله. سنوية (السياسة) هذا العام، خصصت

رهاناتها الإقليمية دوتية، والمال لوحده لم ينجح

هل تكون الانتخابات اللبنانية آخر قلاع السعودية المحطمة

محمد فلاحي

لا تعرف الشخصية السعودية المسؤولية بالفعل عن الملف اللبناني. ربما هناك أكثر من مسؤول/ أمير، وربما هناك اتفاق بين كبار الأمراء على النهج والسياسة السعودية القائمة تجاه لبنان. أياً كان المسؤول، فإنه يستحق بجدارة أن يلقب بالأحمق أو الحمقى، على الإنجاز التاريخي الذي حوّل الانتصار السعودي وهو في قمته بعيد مقتل الحريري، إلى انتكاسة حقيقية ومدمرة أخذت بالتوسع منذ حرب تموز ٢٠٠٦.

بالطبع لم تخسر السعودية نفوذها كاملاً في لبنان. هي بعيدة عن ذلك. ولكن نفوذها (المنمّز) قد أفل بشكل حقيقي. وآية هذا الأفول، أن السعودية شكت لأول مرة في تاريخها وبصورة رسمية إلى رئيس الجمهورية ميشال سليمان، من أن هناك أصواتاً متصاعدة من شخصيات سياسية لبنانية تهاجم السعودية بالتصريحات في الإعلام، الأمر الذي دفع بالرئيس إلى القول بأنه لا يقبل بالهجوم على السعودية. ولكن من سيسمع له غير فريق (الموالاة) وبأية قانون يمكن منع تلك التصريحات في بلد يتمتع بحرية إعلامية وسياسية مثل لبنان؟



عون في دمشق: ضربة موجعة للسعودية

سوريا، وهو أمر مشترك مع السعودية، كيف عميت السعودية عنه، وفضلت عليه قاتلاً مكروهاً مثل ججع، الذي تورط في قتل الكثير من القيادات، خاصة السنية، مثل رشيد كرامي؟ الرجل يقول أنه على استعداد لزيارة السعودية إذا ما تلقى الدعوة، والسعوديون يقولون: لا نريده! ثم يقومون بهاجمته، وتوزيع الأموال والهدايا لكسره في الانتخابات القادمة. لقد خسرت السعودية بهذا، الضلع المسيحي الأقوى في مثلث السلطة بلبنان.

الضلع الآخر، وهو حزب الله، وحركة أمل، ممثلين للشيعه. أيضاً السعودية راهنت على

وتهديدات إسرائيل بغزو لبنان مجدداً.

لكن السعودية نفسها، لم تلتفت إلى أن لبنان الداخل، وقع فيه تخييران كبيران، أحدهما يتمثل في حزب الله كقوة سياسية عسكرية صاعدة منذ تحرير الأراضي اللبنانية عام ٢٠٠٠م، وثانيهما يتمثل بعودة الجنرال عون من منفاه بعد الإنسحاب السوري عام ٢٠٠٥م. وهي العودة التي جعلته القوة المسيحية الأولى.

السعودية فيما يتعلق بالداخل اللبناني لم تأبه بتلك التغييرات الكبيرة، وكانت

تعتقد بأن لبنان - كما كان دائماً - يتحكم فيه المال السياسي، ولأنها القوة الإقليمية الأكثر قدرة على الدفع، فإنها تصورت بأن مالها سيحكم لها القبضة على الوضع الداخلي اللبناني، وربما لهذا السبب راهنت السعودية على (مالها) وليس بالضرورة على (رجالها).

ولاً هل هناك عاقل في السياسة، يقرّط في الجنرال عون، أقوى قوة مسيحية، وأكثر اللبنانيين عداءً لسوريا، وهو المصمم والفاعل الذي كان وراء قرار ٢٥٩٩ شخص يمتلك أكثر من ٧٥٪ من الأصوات المسيحية، وله تراث في العداء مع

خرجت سوريا عام ٢٠٠٥م من لبنان مهبطاً الجناح، مكسورة ذليلة خاسرة.. وإذا بها اليوم تعيد نفوذها ومكانتها إلى وضع قريب مما كانت عليه حين خروجها، ولكن بدون وجود قواتها. وعلامة النجاح السوري (والضعف السعودي) هو زيارة الجنرال عون إلى دمشق، والهجوم العنيف من الإعلام السعودي المتناغم مع إعلام حلفائها في لبنان على تلك الزيارة بصورة هابطة للغاية. كيف تصل سوريا، التي أصبحت بنظر السعودية عدواً لدوداً تطالب وتسعى عملياً لإسقاطه، إلى ما وصلت إليه، رغم أن الوجود السوري في لبنان لم يكن محبباً أو مرغوباً حتى من حلفاء سوريا أنفسهم مثل حزب الله والآخرين؟ وكيف تصبح السعودية وهي في قمة انتشائها بالتصمر على السوريين، الحلقة الأضعف، والجدار الهابط الذي ينتظر البعض سقوطه في الانتخابات القادمة، رغم وضع المال السعودي بلا حساب على الحلفاء (المال السياسي)؟

السعودية لم تلتفت جيداً إلى التغييرات في موازين القوى بلبنان، وركزت نظرها على التغييرات والتطورات في المحيط الإقليمي والدولي المؤثر على الوضع في ذلك البلد. بمعنى آخر، كانت السعودية ولا تزال مهتمة بالنفوذ الإيراني والسوري الذي يشاركها نفوذها في لبنان، واهتمت بإضعاف منافسيها الإقليميين اعتماداً على الموقف الغربي (الفرنسي الأميركي) الذي كان يزعج بقوة على المنطقة مستفيداً من تداعيات احتلال العراق،

السعودية تعرض أسلحة للبنان غيرة من إيران

لم تشعر السعودية بارتياح من زيارة الرئيس اللبناني إلى إيران أواخر الشهر الماضي (نوفمبر)، خاصة وأنه عاد موعوداً بدعم عسكري، رفض الغرب تزويد جيشه به، خشية من استخدام الأسلحة ضد إسرائيل. وكان الرئيس ميشال سليمان جال على معرض للصناعات العسكرية، مختتماً زيارة امتدت يومين بمؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الإيراني محمود أحمددي نجاد، أكد في خلاله (ضرورية تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار ١٧٧١، واسترجاع كامل حقوق لبنان وأراضيه بالطرق المشروعة والمتاحة، شاكرًا لإيران «دعمها لبنان فتمتكن بمقاومته وشعبه وجيشه من التصدي للعدو



وبدحه بعدما تمكن من تحرير معظم أراضيه عام ٢٠٠٠). ورأى أن من (حق الدول، ومنها إيران، التطوير السلمي للطاقة النووية في إطار المعايير والمرجعيات القانونية). من جهته، أعلن نجاد تأليف لجنة لبنانية-إيرانية مشتركة (في القريب العاجل بهدف تعزيز الروابط والعلاقات بين البلدين ودراسة ما تم الاتفاق عليه كي يوضع موضع التنفيذ).

وعلى ما يبدو، أثارَت أنباء الدعم الإيراني (غيره) السعودية، التي زار سفيرها عبد العزيز خوجة وزير الدفاع إلياس المر، وعرض معه سبل دعم المملكة للجيش. وكان المر قد التقى مساعد وزير الدفاع الأميركي جيمس روبرت كليبر، الذي زار بيروت، وتحدث عن تزويد الجيش اللبناني بالأسلحة ولكن بعد الإنتخابات:

وترفض واشنطن تزويد الجيش اللبناني بأسلحة حديث لأنها لا تثق به، ولا تثق بأنه لن يستخدم ضد إسرائيل. وأعلنت إيران عن استعدادها لدعم وتسليح الجيش اللبناني من مصانع أسلحتها، الأمر الذي اكسبها حظوة جديدة على حساب نفوذ السعودية والولايات المتحدة ودول الإعتدال العربي التي لم تمد يد العون للجيش الذي قاتل بأسلحة سورية في نهر البارد.

لها. متأخراً. قنوات مع الحص وكرامي وغيرهما، فيما لاتزال السعودية غير قادرة على إنتاج كتلة سنّية قوية تحفظ للهيئات السياسية مكانتها، وهذا يعني أن الإنتخابات القادمة ستكون في غير صالح تيار المستقبل الحريري، الذي من المرجح أن يحصل على أكثرية اصوات السنّة، ولكن ليس معظمها كما كان سابقاً.

وبقي جنبلاط، فهذا الرجل غير موثوق في موقفه، وهو يمثل نحو ٦٪ من اللبنانيين هم عدد الدور، ومع هذا، فإن المعادلة اللبنانية لما بعد ٧ أيار ستعدي جنبلاط الى حجه الطبيعي، وسيكون تأثيره أقل مما مضى.

ما تخشاه السعودية بالفعل، هو أن تؤدي الإنتخابات القادمة الى خسران الأكثرية أكثريتها، وبالتالي فإن نظام ما بعد الطائف لن يكون كما هو عليه في منتصف العام القادم.

آخر فرصة للسعودية للحفاظ على موقعها في لبنان هي الإنتخابات القادمة، وهي تشعر بأنها أمام تحدٍّ خاص، ولذا خصصت - حسب بعض المصادر اللبنانية - نحو مليار دولار وذلك للتأثير عليها لصالح فريق الموالاة، ومنعه من الانحدار ليصبح أقلية.

المنزعجون من المال السياسي السعودي الذي تدفّق باكراً لتغيير مسار الإنتخابات اللبنانية القادمة، جهتان سياسيتان لهما وزنهما:

كسريهما بمعادلة إسرائيلية وفي حرب تموز ٢٠٠٦، حيث وقفت ضد الحزب في مبالاة مع إسرائيل وأميركا، وحين ربح الحزب العرب، كان من الطبيعي أن تخسرهما السعودية. وبدل أن تعيد الأخيرة التوازن في العلاقات مع التيارات السياسية الشيعية الفاعلة، اعتمدت وسائل التهريك وهاجمت (التشيع كمتعقد) وحزب الله، وأمل كقوى سياسية. كان يمكن للسعودية أن تهدئ اللهب، وبدون أموال تمنحها للقوى الشيعية، وأن تبقى خيط العلاقة في حدوده الدنيا على الأقل، لكن السعودية واصلت هجومها ولا تزال، ورفضت حتى استقبال نبيه بري لشرح وجهة نظره، على الأقل بوصفه رئيساً للبرلمان. وهكذا خسرت كل القوى المعتدلة وغير المعتدلة في الساحة الشيعية اللبنانية، آخذين بعين الاعتبار أن تلك القوى هي في طريقها. بسبب تنظيمها ووجود السلاح بيدها وكثرة عددها. لأن تكون الرقم الصعب في المعادلة اللبنانية المحلية.

نعم كانت مراهنه السعودية على الحريري في محلها، فهو القوة السنّة الأبرز. وقد زاد تيار الحريري قوة شعبيته مقتل الحريري الأب، حيث تشير التحقيقات الى أن سعوديا وهايابي كان وراء ذلك. لكن السعودية عملت على تهميش القوى السنّة الأخرى، وتعاطت معها بدهاء مطلق، وهذا أدى الى اضعاف السنّة الذين تراعن عليهم السعودية. حاولت مصر النأي بنفسها عن هذا التوجه، ففتحت

فرنجية: أموال السعودية لن تغير نتيجة الانتخابات



هذه اموال دفعتها السعودية لتقوي نفوذها في لبنان وليس لتقوي ١٤ آذار ولا لدعم مسيحيي لبنان ولا في النهاية

يهيئها امر المسيحيين في لبنان. ما يهيمها هو اضعاف القرار المسيحي من خلال دفع اموال لبعض المسيحيين الذين لا يمثلون احدا لشراء الصوت المسيحي لارتهاته بمرجعية آل الحريري والتي لا تصب في النتيجة في مصلحة المسيحيين).

ولفت الى أنه (بالامس كان الرئيس امين الجميل يحدثنا عن الولاء للخارج ويجب ان يكون ولاؤنا للوطن ويجب الا نخضع لاملاءات الخارج. لقد كان هناك نحو ستة سفراء في هذا المهرجان خمسة يجلسون في الخلف والسفير السعودي وضعه بجانبه. فأما الرئيس امين الجميل اقتنع بالفكر الوهابي... وأما لشيء آخر).

اتهم سليمان فرنجية، زعيم حزب المردة، السعودية بضع الاموال في لبنان لدعم تحالف الموالاة لكسب الانتخابات القادمة. وقال: (انا أتهم السعودية وأتهم كل الدول الداعمة لهم. الاميركيون لا يدفعون بسبب الكونغرس، ولكنهم يطلبون من الذين لديهم أموال ان يدفعوا... هناك دول تدعم الفريق الآخر ولكن الذي يموله هو السعودية وهذا ليس سرا).

وأضاف: (من المؤكد ان الذي نراه هو رصد مبالغ كبيرة تنزل في الانتخابات لم تكن نراه في السابق، لكن اتصور ان كل اموال العالم تستطيع ان تغير خمسة بالمئة او عشرة بالمئة لكنها لا تستطيع تغيير الخريطة الانتخابية برمتها بشكل عام).

وتابع: (نشاهد ارقاما لم نكن نسمعها من قبل... اقساط جامعية بأكملها... اقساط مدرسية بأكملها... مساعدات... الذي يتم دفعه هو بكميات كبيرة ولكن ارادة الناس اقوى ونحن ندعونا الناس وندعومهم مجددا... فليأخذوا هذه الاموال وليصوتوا على ذوقهم. هذه ليست اموال السياسيين الذين يأتون بها،

الأولى - الجنرال عون وحلفاؤه مثل تيار المردة (سليمان فرتجة).

والثانية - القيادات السنية غير المنضوية تحت لواء تيار المستقبل مثل كرامي والحص وبيوتات سياسية بيروتية وصيداوية.

أما الشيعية، فلا توجد قوة ثالثة تنافس أو تهدد أدنى تهديد، مكانة أمل وحزب الله، مهما كان حجم المال السعودي المتدفق. وعموماً فإن السعودية لا تقدّم مالا لتغيير المعادلة السياسية في الوسط الشعبي لأسباب طائفية وليس سياسية بالضرورة.

وبهذا فإن السعودية خرجت من إطار الموقف المتوازن بين الأطراف إلى الإنحياز التام إلى أطراف محددة بالمال والدعم السياسي والإعلامي، أي أنها فتحت النار إعلامياً على منافسين عدّتهم خصوصاً لها كما هي الحال مع الجنرال عون.

معنى هذا، أن النار المقاتلة ستوجه إلى السعودية، خاصة من المتضررين الأساسيين. وهذا بالضبط ما حدث، وهذا بالضبط ما جعل السعودية تتن وتشتكو مما أسمته الحملات الإعلامية المغرضة ضدها، مكررة مزاعمها بأنها تنفق على مسافة واحدة من كل الفرقاء اللبنانيين، وهو زعم يفقد الحد الأدنى من المصداقية، ولا يصدق الإنسان العادي في الشارع. فهل موقف السعودية من عون مثل موقفها من ججع؟ أم هل كان موقفها من كرامي والحص مثل موقفها من الحريري والصفيدي؟ أم هل موقفها من حزب الله الذي يتلقى الشتمات في الإعلام السعودي -

مثل موقفها من مخالفه في العملية السياسية اللبنانية؟

الجنرال عون حذّر مراراً من المال السياسي السعودي، وهو لا يفتون تصريحاً صحافياً إلا وأشار إليه، فيما كان حليفه فرتجة يدعو الناجحين المسيحيين إلى استلام المال والانتفاع به، ولكن مع التصويت بحرية في نفس الوقت، طالما أنه لا يستطيع إيقاف المال السياسي السعودي، فعلى الأقل تحبيبه قدر الإمكان.

المحكمة والعلاقات مع فرنسا

هناك مجال آخر لمرامنة السعوديين، متممين أن يخدمهم الخط هذه المرة أيضاً. السعودية التي مولت محاكمة قتل الحريري، معتقدة بأن سوريا متورطة، تبدو اليوم خائفة من أن يرتد السحر على الساحر. فمعطيات المحكمة تقول بأن القاتل من السعودية، ما يجعل (الوهابية) المتطرفة وقواعدها العنيفة) المتهم الأول، بدل أن تكون سوريا، وهذا الإحتمال الكبير الذي أشرنا إليه مراراً من خلال نشر بعض التحقيقات في (الحجّاز) يزعم السعوديين، ويؤجج نغمتهم على سوريا التي يتمتعونها مدانة، تخسر بموجبها مجدداً نفوذها لصالح السعودية، وتورط النظام السوري في أزمة كبيرة مع الأميركيين والأوروبيين.

وقالت النهار (١٢/٦) أن هناك (ملاحم تشدد عربي تجاه سوريا تقوده الرياض في شكل يتنامى منذ عام ٢٠٠٥). ورأت (أن موضوع المحكمة

الدولية يعود احد عناصر شدّ الحبال بين السعودية وسوريا). مشيرة إلى أن هناك تنسيق واستعجال غربي مع الرياض والقاهرة في شأن تفعيل عمل المحكمة لإدانة سوريا.

من جهة أخرى، لانتزال العلاقات السعودية - الفرنسية متوترة بسبب انفتاح ساركوزي على دمشق، الأمر الذي وقر لها - حسب السعوديين - منفذاً للهروب وفك الحصار، وقد هاجمت الصحف السعودية الموقف الفرنسي بصورة مبطنّة وهو أمر غير معتاد، وأحياناً بصورة صريحة كما في أحد مقالات رئيس تحرير المشرق الأوسط، ورأت أن ساركوزي يستغني العرب في موضوع علاقاته بدمشق.

وتخشي فرنسا أن تتأثر علاقاتها الاقتصادية مع الرياض بسبب موقفها من دمشق، وفي زيارة ساركوزي الأخيرة للرياض بدا أن الأخيرة أقل ميلاً للترحيب بالضيف المتقلب على خلاف سلفه شيراك.

الأمين العام للرئاسة الفرنسية كلود غيان ومستشار الرئيس دافيد لوفيت زارا دمشق اواخر الشهر الماضي، في عملية تواصل تستهدف تأمين الوضع مع لبنان، وأظهرت باريس أنها تريد أن تبقى علاقاتها مع دمشق حيّة وقوية لهذا الغرض، حتى وإن مارست مصر والسعودية ضغوطاً عليها، وهي تريد أن تفهم السعوديين والمصريين بأنها تتعاطى مع القوى الفاعلة بغرض تأمين سلامة الوضع في لبنان، وهذا أمر لا يقبله السعوديون، بل هم متذمرون منه أشدّ التذمر.

وهاب: السعودية لن تحكم أو تشتري لبنان عبر الحريري

خمسین مرة (وذلك في إشارة إلى ملك السعودية الخارج مؤخراً من أميته. وأوضح وهاب أنه ليس هناك صراع سني شيعي في المنطقة وإن الصراع الحقيقي هو بين السنة والوهابيين الذين تمثلهم الأسرة السعودية الحاكمة اليهودية.

وكشف وهاب أن السعودية حاولت رشوته، وأن أتباعها هم وراء أحداث بومباي الأخيرة. وسبق لهواب أن هاجم السعودية في ١٨ نوفمبر الماضي، قائلاً أنها لا يمكن أن تحكم لبنان أو يشتري الحريري، فعقب استقاله في دارته سفيري فنزويلا وكوبا وقتناصل دول فنزويلا والإكوادور والبراغوي في لبنان، سأل وهاب كاس من الذي عرض، مشيراً إلى تعاطي الملك الأنخاب مع بوش، مذكراً بأن كل العالم يعلم ما فعلته الولايات المتحدة بنحو مليون عراقي وما تقوم به في غوانتانامو فضلاً عن دورها الأساسي في حصار غزة. كما علق وهاب

قال ونّام وهاب رئيس تيار التوحيد، والوزير السابق، أن النظام السعودي هو مصدر الازهاق في العالم، وانتقد في حديث له على تلفزيون (الجيدرد) الممارسات المكتبية لتقويض سيادة واستقلال لبنان. وأضاف وهاب إن (الغلام) سعد الحريري ليس لبنانياً وأنه (يحمل الجنسية اللبنانية بالاسم) وتحده أن يتقوه بجملة واحدة باللهجة اللبنانية دون أن يخطئ. وتنبأ وهاب بسقوط النظام السعودي والأسرة المالكة التي اتهمها بأنها استولت على أرض الحجاز الطاهرة وأهاليها المباركين وقامت بتشويه المنطقة. وأشار إلى أن الأسرة المالكة السعودية تعود بأصلها إلى قبيلة بني قينقاع اليهودية وأنها عادت للانتقام من قوم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي هزمهم بعد خيانتهم له.

و تساءل وهاب كيف لرئيس دولة أو ملك أن يخطئ بقراءة سطرين (مقرينو إياهمون شي

على الدور السعودي في مؤتمر حوار الأديان وعلى الأموال التي تغذيها في لبنان قائلاً إن لبنان لا يمكن أن تحكمه المملكة أو أن يشتريه سعد الحريري.



وكان الملك السعودي قد ظهر في ضيافة الرئيس الأميركي وتبادل مع أكثر من رئيس قمة العشرين، التي عقدت مؤخراً.

وقد احتلت الصور التي نشرت للملك وهو يتبادل الانتخاب خفيفة عدد كبير من العرب والمسلمين، خاصة لدى الجاليات الإسلامية في الغرب، ورأت فيما فعله الملك السعودية إهانة للإسلام والمسلمين، وتجاهراً بالمنكر لا يمكن السكوت عليه. هذا ولم تعلق المؤسسة الدينية الوهابية على الصور الفاضحة التي نشرتها القنوات الفضائية الأجنبية والعربية والتي تظهر الملك وهو يتناول الخمر علناً.

خلفيات ثمننة التحرر من (القضية)

السعودية تحدد سكينه نحر فلسطين

توفيق العباد

فوجيء الحضور في إحدى المنتديات الأكاديمية أن أستاذاً جامعياً سعودياً بدأ مدافعاً بطريقة غير مألوفة عن موقف حكومته من القضية الفلسطينية، في سياق دعم مبادرة النسوية التي تقدم بها ولي العهد حينذاك عبد الله (الملك الحالي) في بيروت سنة ٢٠٠٢، وشدد بطريقة ملفنة للنظر على أن مسؤوليته تقتضي تبني الموقف الرسمي لحكومة بلاده.

لم يلفت الأستاذ الجامعي إلى كونه خارج الحدود، وليس هناك من سيمنحه مكافأة على تقريضه للموقف الرسمي، والأهم من ذلك أنه نسي بلوغه مرحلة الرشد العقلي التي تخوله التفكير بصورة مستقلة كصاحب رؤية وليس كأحد الرعايا الذين يرددون بعفوية وسذاجة ما يسكب في أذهانهم من بيانات وتصريحات من على شاشات التلفزة أو المذيع أو على صفحات الجرائد.

صوت يعلو فوق صوت المعركة، ودفعتنا إلى دفع ثمنه الباهظ في المادة والإنسان، بل نحن من كان له من الصانعين، ونحن من كان له من المنقذين..

ليس المثقف العربي ولا الشعوب العربية هي من استعملت القضية الفلسطينية مشجياً لتبرير تعطيل التنمية، والاستبداد السياسي، وحرمان الجماهير من الحريات العامة، ولا القضية الفلسطينية هي التي حجرت على المثقف العربي البحث في قضايا التنمية والتعليم وحقوق الإنسان، ولكن الحكومات العربية التي أرادت توظيف القضية الفلسطينية لتبرير العتالة التاريخية، والاستبداد السياسي، والتخلف الاقتصادي، فكل شيء كان معلقاً لأجل غير مسمى قداء للقدس، هكذا كان الحاكم العربي يواجه دعوات الإصلاح، والتغيير، بل وضع بعضهم قوانين طوارئ بذريعة الصراع من أجل القضية الفلسطينية.

قلم تكن الأمة هي من شوّعت وأسطرت القضية الفلسطينية، بل جرى تشويه مركزية القضية من قبل القادة السياسيين، الذين حولوها إلى مسوغات الحملات الإعلامية السعودية المكثفة والندوة والتراتج الاجتماعي والتعليمي.

على أية حال، فإن مقالة تركي الحمد، ومقالات أخرى كتبها مثقفون سعوديون، دفعت برود فعل نقدية في مواقع عربية متعددة، ففي رد فعل على مقالة الحمد كتب رئيس تحرير جريدة (القدس العربي) عبد البارى عطوان مقالاً في ١٧ نوفمبر بعنوان (خطاب لبرالي سعودي غريب)، انتقد فيه المحلات الإعلامية السعودية المكثفة والندوة (لإلغاء قضية فلسطين ومحوها من العقل العربي كقضية مركزية تشكل لب الصراع الاسلامي الاسرائيلي، وتحويلها إلى قضية ثانوية تحتل مكانة متدنية على سلم الأولويات..).

واعتبر عطوان مقالة الحمد جزء من استراتيجية جديدة (بدأت تنكس بقوة في سلسلة من المقالات لبعض الكتاب السعوديين ظهرت في الآونة الأخيرة،

جزء من نسج ثقافي وسياسي مؤقت، ما يلبث أن يستعيد علاقته بعد زوال تلك الاحتفانات. ولكن ما جرى أن تنظيرات للتسوية بدأت تصدر عن مثقفين سعوديين في الآونة الأخيرة وبوتيرة منتظمة تعكس جنوحاً نحو إزاحة القضية الفلسطينية من مركز الاهتمام العربي، باعتبارها المسؤولة عن كل أشكال التخلف التي أصابت الشعوب العربية، وبالتالي فإن تحرير إرادة العرب إنما يتم من خلال تطوير الوعي السياسي العربي بقضايا أخرى، تقضي في نهاية المطاف إلى إخراج القضية الفلسطينية من أولويات العمل العربي.

في مقالة الدكتور تركي الحمد (العرب والمعضلة الإسرائيلية) في صحيفة (الشرق الأوسط) في ١٧ نوفمبر الماضي، ما يستوجب المراجعة، كونه ينطلق من رؤية سياسية مثيرة للجدل، حيث يلجأ إلى أن القضية الفلسطينية تحولت إلى ما يشبه الكابوس داخل الثقافة السياسية العربية المعاصرة، تماماً كما هي محدد رئيس للسياسة في المنطقة. ما دعا إليه الحمد ببساطة هو تخفيض القضية الفلسطينية إلى مستوى قضايا أخرى عربية وربما أقل من ذلك، أي إخراجها من مركز الاشتغالات الثقافية والسياسية وجعلها قضية كباقي قضايا أخرى (فلسطين قضية عربية لا شك في ذلك، ولكنها ليست القضية الوحيدة، ويجب أن لا تكون القضية الوحيدة. فباسم هذه القضية، احترق في عالم العرب الأخضر واليابس، قلا حلت القضية، ولا حصل العرب على رزاه الغرض التي كانت متاحة. ولتخفيض العبء التخلي عن هذه القضية، بصفتها قضية من القضايا، ولكن المطلوب هو إخراجها من توهيمات الأسطورة إلى وقائع الأرض، بحيث لا تبقى بوصلة اتجاه أو محور ثقافة ومحدد سياسة).

ويضيف (إن حل قضية فلسطين، أو قضايا فلسطين، لا يعني أن يكون على حساب قضايا التنمية في ديارنا، وليست هي إسرائيل التي صاغت لنا لا

كان يمكن للمشاركين في المنتدى أن يعتبروا ما حدث مجرد حالة مفردة، أو هفوة غير مقصودة، أو ربما لطيفة لتغيير الأجواء الصارمة في المنتديات الأكاديمية. وأجزم، بأنه لم يتوقع أحد منهم بأن ثمة فئة من المثقفين السعوديين، وبفضل عوامل متعددة: تبرير الإنعزال عن العمل السياسي المكلف، اليأس وانسداد أفق التغيير، انبعاث الميول الذاتية والإنحسار في إطار أقل من قطرية، الوقوع تحت تأثير المخدر المالي السعودي، وغيرها، خرجت بتصورات أول ما يقال عنها أنها غير مدبنة.

لا شك أن حالة الاستقطاب الشديدة التي سادت المشرق العربي في السنوات الثلاث الأخيرة، دفعت بعض المثقفين لإعادة التوضيع ضمن الخارطة السياسية المرسومة أميركياً بدرجة أساسية. ولحظنا في سياق التناظر على اللغات الخلافية: لبنان، فلسطين، العراق، السلام مع الكيان العربي، أزمة الملف النووي الإيراني والتحديات الأميركية بالحرب، كيف تحول بعض المثقفين السعوديين إلى مجرد ناطقين غير رسميين بإسم الحكومة السعودية، وصار بعضهم يشارك في تهيئة أجواء الخصومة في مكان والنسوية في مكان آخر.

فقد ظهر أحدهم على شاشة فضائية عربية بالزى التقليدي السعودي مدافعاً عن خيار سياسي في لبنان وفلسطين، وظهر آخر على قضائية أخرى يتحدث بلغة التهويل الأميركي، وظهر ثالث بلغة التحريض على الطائفية، ورابع ظهر يطالب بمحاصصة سياسية متوازنة، يفتقروها في بلاده، ونخشي أن يأتي خامس يتحدث على شاشة قضائية عربية بلغة عبرية فصحي مطالباً بضرورة توفير عوامل القوة والإستقرار للدولة اليهودية..

بقيت تلك الأمثلة حتى وقت قريب خارج اهتمام المتابعين لحركة بعض الفاعلين الثقافيين السعوديين في غمرة الاحتفانات السياسية والمذهبية التي سارت المشرق العربي، وبالتالي أصبحت تلك الحركة

متزامنة مع جولات انعقاد مؤتمر حوار الآديان تركز في جوهرها على ضرورة فك الارتباط الحسي بالقضية الفلسطينية..). وتستدعي تلك الحملة عرس عطوان بحملة مقالات (سارت في الصحافة المصرية قبيل وأثناء وبعد زيارة الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى القدس المحتلة، حيث شنت مجموعة من الكتاب حملات ضارية ضد العرب والفلسطينيين وصلت إلى حد الشتائم وتحريض الشعب المصري وتكريهه بالعرب الذين ينعمون بالمال والرخاء بينما يغرق هو في الفقر والحرمان)، في إشارة واضحة إلى السعي التطبيعي مع الدولة العبرية والذي تأمل السعودية إنجاحه، بما يؤهل في نهاية المطاف إلى اتفاقيات تطبيع وتبادل سفراء وسفارات.

ويشير عطوان إلى تباين بين المهتمين السعودي ونظيره الساداتي، حيث أن الأخير اعتمد أسلوب الصدمة، إذ توجه الرئيس المصري أنور السادات بطائرته إلى مطار بن غوريون في تل أبيب ضيفاً على الحكومة الإسرائيلية، ومحدثاً في الكتيبت عن مشروع السلام. أما المنهج السعودي فيميل، بحسب عطوان (إلى التدرج، والتريث، والخطوات الصغيرة وصولاً إلى الخطوات الأكبر، بسبب حساسية وجود الأماكن المقدسة في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وعدم وجود أراض سعودية محتلة تبرز الرغبة في استعادتها فتح حوارات وتطبيعاً).

ويجرح عطوان في هذا السياق على اللقاءات السعودية الإسرائيلية التي بدأت (سرية على مستوى القادة الأمنيين الباراين في عواصم عربية وأجنبية، في تواز ملحوظ مع لقاءات علنية مع قيادات روحية يهودية في الولايات المتحدة، تمخضت عن دعوة بعضها لزيارة المملكة في اطارات متعددة، من بينها حوار الآديان)، بحسب عطوان، الذي اعتبر (أول لقاء علني "غير رسمي" جرى في مدينة أكسفورد في إطار ندوة نظمها مجموعة أكسفورد للعمل، برئاسة الناشطة البريطانية غيرايل ريفكند، المقررة من تل أبيب، تحت عنوان (تحريك) مبادرة السلام العربية، وشارك فيها الأمير تركي الفيصل قائد الاستخبارات، والسفير السابق في واشنطن ولندن، والجنرال داني روتشليك منسق الاستيطان السابق في الحكومة الإسرائيلية، إلى جانب سفراء ومسؤولين امينيين عرب سابقين).

وبعد استعصر لسجل التحركات السعودية الرسمية في إطار التقارب السعودي الإسرائيلي يرد عطوان على رأي الحمد بأن (الإهتمام بالقضية الفلسطينية وجعلها القضية المركزية الأولى جاء على حساب التنمية وحقوق الإنسان والتعليم، وغيرها من القضايا الحياتية الهامة)، ويرى عطوان في ذلك (مخالطة كبيرة لا يمكن المرور عليها دون تنقيد ورد). ويقول عطوان (فأحر حرب خاضها العرب تحت مسمى تحرير فلسطين كانت قبل ٢٥ عاماً. بعدها بسنوات، وبالتحديد منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد، جرى إسقاط الخيار العسكري كلياً، وشاهدنا دولاً عربية تستغل اتفاقاً أولو المرحلي الذي جاء بعد حصار وعزلة قاتلة لمنظمة التحرير، لتوقيع معاهدات سلام مع الدولة العبرية. فلماذا لم يتوقف انتهاك حقوق الإنسان وتمع العدالة

والديمقراطية والمساواة والقضاء المستقل؟).

ويذكر عطوان بأوضاع مصر ما قبل السلام مع الدولة العبرية وما بعدها (ففي أوائل السبعينات، وبعد أشهر من تولي الرئيس السادات الحكم خلفاً للراحل جمال عبد الناصر، كانت الصحافة تتندر بنقص الفراع في الجمعيات، وتنتشر الرسوم الكاريكاتورية عن طواويرها. الآن وبعد ثلاثين عاماً على السلام واتفاقات كامب ديفيد تنتشر الصحافة نفسها رسوماً ساخرة عن طواوير الخبز، وتحول الجيش المصري إلى جيش من الخبازين وموزعي الأطعمة، وإدارة معامل تربية الدواجن وصنع أعلافها).

وعلى صعيد السعودية، يقول عطوان (أزمات التعليم والخدمات الطبية وارتفاع معدلات البطالة والنقص الحاد في المياه، وانعدام وجود شبكة مجار في مدينة كبرى مثل جدة، واتساع نطاق مدن الصفيح والفقر حول الرياض، هذه الأزمات كلها ليست بسبب قضية فلسطين وانتشغال الحكومة السعودية بها وتقديمها على قضاياها المحلية، وإنما بسبب الفساد وسوء الإدارة، وصمت الكتاب عن الحديث بجرأة عن القضايا الحقيقية في البلاد). ويرى عطوان بأن منحنى الكتابات السعودية على شاكلة مقالة الحمد، تتجه ليس لمجرد تخفيض القضية الفلسطينية بل صناعة عدو جديد هو إيران بدلاً من إسرائيل، ويقول (إن أخطر ما نراه حالياً على الساحة العربية هو محاولة البعض تحويل إيران إلى عدو، ونقل إسرائيل من خاتمة الأعداء إلى خاتمة الاصدقاء، وإغراق المنطقة العربية، بل والعالم الإسلامي بأسره، في حرب طائفية مذهبية دموية ربما تمتد لعقود إن لم تكن لقرون مقبلة، بسبب الخوف من القوة الإيرانية النووية والعسكرية المتنامية).

ويخلص عطوان للقول بأن (النتشطاء الأجانب يركبون البحر لكسر الحصار والتضامن مع هؤلاء المصاعير، وبعض الكتاب العرب يتعامل على الصامدين ويحملهم وقضيتهم مسؤوليات أعمال حكومات فاسدة ومستبدية).

ليس عبد الباربي عطوان وحده من تنبه إلى ما يشبه حملة منظمة للتخلي عن قضية فلسطين، فقد كتب رشا عبد الله سلامة من جريدة (الغد) الأردنية مقالاً في ٢٢ نوفمبر الماضي بعنوان (حملة منظمة للتخلي عن قضية فلسطين)، حيث تبدأ مقالته بعجالة تطويز على ألم: (لم يكك الفلسطينيون يبقون من صدمة تصريحات الإعلامي السعودي تركي الدخيل، التي أطلقها ضدهم سابقاً، حتى وقعت عليهم تصريحات الإعلامي السعودي الآخر تركي الحمد). واعتبرت رشا عبد الله أن مقالات عدد من السعوديين جاءت محملة بد (مصلحات وعبارات لم تسبب جرحاً نفسياً للفلسطينيين فحسب، على قاعدة (وظلم ذوي القربى أشد مضاضة)، بل هي أفاعت وأفصحت عن وجهات نظر إعلامية وسياسية مرعية حبال شعب منكوب منذ ما يزيد على الستين عاماً).

كانت لغة تركي الدخيل في مقالة بصحيفة (الوطن) في ٧ يوليو الماضية بعنوان (السعودية: أولاً) مؤلمة وجارحة خصوصاً سلسلة المقارنات التي أجراها بين آلام غائرة في فلسطين وآلام عابرة استثنائية، حين خاطب جمهوراً عريضاً بقوله (يا

قوم لا غضاضة أن أقولها بلمء في، فقيضة الوادي المتصدع في جازان كانت تعني لي ما هو أهم من القضية الفلسطينية، واحتمالات أن يصيب إعصار غنوة المنطقة الشرقية يؤذي من أكثر من أن يصاب سكان غزة، بل إن ألمي لأن هذا الإعصار ضرب مسقط وقطع الكهرباء وروع أشقائي العمانيين أكثر من ألمي لو كان الإعصار ضرب الضفة الغربية ذلك أن الأفريين أولى بالمعروف). فمتى كانت القضية الفلسطينية موضع مساومة في الألم، ومتى كان جرح فلسطين يخضع للمقايضة المبتذلة والهابطة بهذه الطريقة؟ أليس من حق هؤلاء المكولمين أن يجهروا بسوء الطالع الذي بدا في كتابات متفقين يتماهون مع نهج حكومتهم التي تسير نحو ختف التطبيع، تنظر شر عبد الله إلى تلك المراجعات بأنها تأتي على قاعدة (كلمة حق أريد بها باطل)، إذ يتم استغلال اخطاء القيادات الفلسطينية من أجل إعلان



تركي الحمد: ضد فلسطين

الخلاص ونحر القضية من جذورها. تركي الدخيل، بدوره رد على مقالة رشا عبد الله في ٢٦ نوفمبر الماضي في صحيفة (الوطن) بعنوان (سعوديون ضد فلسطين)، حمل فيها على أصوات فلسطينية لا تقدر السعودية صنيحها وما أقدمه شعباً وحكومة، بل يصلها انتقادات في أحيان كثيرة وشائتم.

لم تتخفف لغة الدخيل في مقالته - الرد، بل زاحمها جرعة تقريع على الشعب الفلسطيني الذي حملته أخطاء قلّة من قاداته، ليبرّض بشارة للقضية الفلسطينية بالقول (وأصبح في الذين يدعمونكم منذ أكثر من ستين عاماً، من يقول إننا لم نجن من هذا الدم - وأصداً القضية يتقاتلون - الكثير، أفنكون أكثر وقاءً ولولا وعطاء لفلسطين من أهلها؟).

كثيرة هي المقالات التي بدأت تكسر محرمات ثقافية وسياسية تنشر في الصحافة السعودية المحلية والإقليمية، وتبشر بمرحلة مضاعفة، حيث يجري تصوير قضية فلسطين والمسيح الأقصى باعتبارها قضية شعب تحت الاحتلال يجب أن يتحمل مسؤولية خلاصه بنفسه، وليست قضية أمة ساهمت أكثر قياداتها السياسية، والسعودية في طليعتها، في التفریط بالقضية، فإذا كانت فلسطين قضية شعب فلماذا تقدم السعودية وقياداتها وكتائبها على بيعها عبر مبادرات تسوية سياسية وتطبيع ثقافي؟

أين الوطن؟

قراءة في (سلفية) الأمير نايف

محمد قستي

تموضعاتهم السياسية. ولأنها سلفية، بحسب الأمير نايف، فلن يكون لغير المتتمين للمذهب الوهابي مكان في الدولة، بل أكثر من ذلك، أن الأخيرة تتحول إلى نصير لمن ينتمي لمذهبيها وخصم لمن هم خلاف ذلك.

يتحدث الأمير نايف عن (دليل علمي وموضوعي) لمعرفة أسباب وجود الإرهاب، وتوقف عند المعالجة الفكرية (إن لم يواجه الفكر

الوهابي في سياق رده على (الذي يقدره في المملكة ويتهمونها بالسلفية ويبحثون عن السلبات الثقافية ويضخمونها) وفي حقيقة الأمر، أن الأمير نايف يوجه رسالة لحليفه السلفي وليس لفئات أخرى، يصورها كصانع للثمة، بالرغم من أن الكلام عن سلفية الدولة يستوجب وقفة طويلة.

في اللقاء المفتوح الذي جرى في المدينة المنورة في ٢٦ نوفمبر الماضي في مقر الجامعة الإسلامية، كان الأمير نايف يسعى، من أحد المراكز الفاعلة في التعليم السلفي، إلى تهديد مخاوف من انقلاب الدولة على عقيدتها وحليفتها، من خلال الإنغماس في نشاطية حوارية ذات طبيعة دينية دون أن يكون لرووس المذهب رأي شرعي، وموقف جماعي، لتقرير ما إذا كان هذا النوع من النشاط الحواري ينسجم مع تعاليم المذهب الوهابي.

في المقام الأول، يبدو إسباغ الطابع السلفي على الدولة أمراً مألوفاً في دولة قامت على مدعيات دينية، وتمثل امتداداً للتحالف التاريخي بين الشيخ محمد

ليست المرة الأولى التي يؤكد فيها الأمير نايف، وزير الداخلية، على الهوية السلفية للدولة السعودية، ولا يبدو أنها ستكون الأخيرة، فثمة حاجة متجددة على الدوام تدفع لجهة تثبيت سلفية الدولة.

تستحث هذا التأكيد المتكرر قضيتان رئيسيتان: محاولات جناح الملك عبد الله صوغ نموذج ديني بنكهة ليبرالية يحظى بقبول الضحايا من دول وشعوب العالم، ولكنه نموذج غير مشدود بجذور الوهابية الأصلية، حيث تصرّ النخبة الدينية الوهابية بشقيها المتشدد والمعتدل على ضرورة الحفاظ على نقاوة النموذج الأصلي، ونبذ أية محاولات التطعيم الثقافي التي تقضي في نهاية المطاف إلى تقويضه وتشويه هويته التاريخية.

القضية الأخرى، أن ثمة ضغوطات متزايدة تفرضها الجماعات الوهابية المتطرفة على العائلة المالكة، وتبعث رسالة واضحة للأخيرة وللنخبة الوهابية المتحالفة معها، بأنها خرجت عن النهج السلفي ولم تعد تمثل دولة تطبيق الشريعة بحسب تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ما يضغط بشدة على الأمراء المتحالفين مع النخبة السلفية من أجل إبقاء مصدر مشروعية الوجود والاستمرار، كما أنها تضع النخبة تلك أمام تحد كبير، الأمر الذي يهدد جدارة الموقع الذي يحتلون، بوصفهم أمناء على العقيدة وحرّاساً للفضيلة.

أمام هذين التحديين، كان لا بد أن يضطلع الأمير نايف، المعروف بصلاته الوثيقة بكبار العلماء والمشايخ من الطبقتين الأولى والثانية، بمهمة درء التهمة التي تلقتها الجماعات السلفية الأصلية والمتشددة في أنبياتها، بالرجوع إلى المصادر الأولى والرئيسية للوهابية، فالأمير نايف لا يكتثر كثيراً لما يقال عن سلفية الدولة، بقدر إكترائه بالحفاظ على الحاضنة السلفية للدولة، لأنها المساوي الذي تلجأ إليه العائلة المالكة حين تتعرض مشروعيّتها للمساءلة، أو حتى تواجه خطراً وجودياً يهدد مصيرها. ولذلك، فهو يمرر رسالة ترضية للمجتمع السلفي



وزير الداخلية: السلفية في الجيب!

بفكر فسوف يكون هناك نقص في الجهد)، ولكنّه أشار إلى فئة لم يحدها بالإسم تنتمي إلى التيار السلفي (ولا زلنا في وقت هناك أفكار متضاربة علينا أن نتعرف على من يعملون في هذا المجال وهم شخصيات معروفة ومعروف انتمائهم وفكرهم). هذا ما يوحي به ظاهر الكلام، ولكن ما يلبث الأمير نايف أن يفتح إطاراً واسعاً تكاد تفقد فيه نقطة الارتكاز في حديثه عن الدليل العلمي وعن العامل الفكري وعن المسؤولين عن تغذية الفكر المتطرف.

بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤، وبالتالي فالحديث عن سلفية الدولة يأتي في سياق التوصيف التاريخي لتشكيلها. ولكن حين يتم الحديث عن السلفية باعتبارها أيديولوجية سياسية للدولة، فحينئذ لا تعود دولة وطنية، بكل المفاهيم المتصلة بها: الهوية، الانتماء، الولاء.

يضاف إلى ذلك، أن مجرد إعطاء صفة عقيدة للدولة، يعني تقسيماً لفئاتها المنضوية فيها، على أساس معتقداتهم الدينية، وتالياً

ونحتاج هنا إلى تقطيع كلام الأمير نايف لما ينطوي عليه من دلالات غاية في الخطورة، خصوصا من رجل يفترض أنه كما يسمى نفسه (رجل الأمن الأول)، ومسؤول في دولة يفترض كونها ممثلة لكل الطيف السكاني.

يقول الأمير (لا نستبعد أن هناك جهات معادية للإسلام بشكل عام ومعادية لدولتنا)، وهذه العبارة تأتي في سياق الحديث عن صنّاع الفكر المتطرّف، الذين باتوا معروفين تماما كما المنابع الفكرية للتطرّف التي باتت هي الأخرى معروفة للقاصي والداني، وإن مجرد تحميل (جهات معادية للإسلام) ليس أكثر من هروب مقفّل من حقيقة أن التراث العددي الوهابي يشتمل على محرّضات ناشطة على العنف والتطرّف، ولم يثبت (الدليل العلمي والموضوعي) أن تورّطت جهات غير سلفية بتعميم هذا الفكر الذي بات متشاعا حد الطغیان في كتب مؤسسي المذهب وفتاوى كبار العلماء من الأولين والأخرين، ويكفي كتاب (الدور السني في الأجوبة الجديدة) الذي يشتمل على آراء تحريضية على العنف بعد تكفير المجتمعات.

من جهة ثانية، يعتبر الأمير نايف تلك الجهات، المجهولة بطبيعة الحال، بأنها (معادية لدولتنا دولة السنة). ونضع هذا المقطع برسم أولئك الذين عابوا، وكثير منهم وهابيون، على الدستور الإيراني، كونه ينصّ على أن مذهب الدولة الرسمي شيوعي إثني عشري. فهل يعمل في دولة يروّج ملكها وحاشيتها لمفاهيم وطنية، وأن يستعير الأمير نايف من ملكه بأننا لا نسامو على وطننا وعقيدتنا، فماذا يبقى من الوطن حين يصنّف الناس على أساس إنتماءاتهم المذهبية؟ وهل من الوطنية أن تصبح الدولة مؤسسة على قاعدة مذهبية، وأن يجاهر الأمير، المسؤول عن الأمن الوطني، بأن دولته سنية؟ ثم يضيق الإطار فتصبح (دولة سلفية وتعتزّ بهذا؟) فعلام تحاربون إذن من ليس في قلبه ذرة من حب للدولة، وللوطن الذي تطحنون الهراء في الإعلام المحلي والخارجي من أجل الترويج له وتزعمون بـ (أننا دولة وطنية)، فأی وطن هذا الذي لا مكان فيه إلا للسلفية، فكيف يجتمع العام والخاص، والوطني والقوي؟

لم يكن حديث الأمير نايف عن سلفية الدولة مجرد فكرة عابرة، ببساطة لأنها ليست المرة الأولى التي يفصح عنها، فقد قالها قبل عامين وبغفس اللغة الحارّمة تقريبا، وهو هنا يشكّل نفس اللغة (لا بد أن نوضح هذا الأمر بشكل واضح ونواجه الأمور بحقيقتها..)، إذن لم يكن الموقف إنفعاليا، أو ارتجاليا، فالرجل يعي ما يقول ويقصد من ذلك أمرا واحدا: أن دولتنا سلفية وستبقى كذلك، الأمر الذي يطيح بعنف

الحديث عن الوطن والدولة الوطنية، فهو مجرد كلام يستعمل إما للإستهلاك الإعلامي الخارجي أو للتحويل الداخلي.

مغالطة أخرى يسوقها الأمير نايف حول الموقف السلفي من العلم والتقنية وكأنه يعمي على حقائق باتت مرصودة في كتب مؤرخي الدولة السعودية من أمثال (محمد المانع، خير الدين الزركلي، وحافظ وهبة وغيرهم). يقول الأمير (نعم نحن في زمن العلم والتقنية ولكن من قال إن الإسلام يمنع، بل يحث عليها ودولتنا دولة السلف الصالح منذ أن قامت من مؤسسة الدولة الأولى محمد بن سعود حين وضع يده في يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقامت الدولة السعودية الأولى). ويضفي قائلا: (وبعد الدولة الثانية التي أسسها تركي بن عبد الله حوربت حتى انتهت وجاءت الدولة الثالثة التي أسسها الملك عبدالعزيز فوجد الأمة وأول ما اهتم به هو العلم فأرسل العلماء لكل مكان كي يفقهوا الناس ويصححوا كل الأمور الخاطئة).

لا تحتاج عبارات الأمير إلى كبير عناء لتحديد الوهن والتعمية في شكلها البدائي، والنهاية المؤيرة للشققة فهو لم يدافع عن موقف العلماء من العلم والتقنية فحسب، بل جاءت الطامة في خاتمة الكلام بأن من آيات اهتمام عبد العزيز بالعلم أنه أرسل العلماء (للكل مكان كي يفقهوا الناس ويصححوا كل الأمور الخطأ).

حين يتم الحديث عن السلفية

باعتبارها أيديولوجية سياسية

للدولة، فحينئذ لا تعود دولة

وطنية، بكل المفاهيم المتصلة

بها: الهوية، الانتماء، الولاء.

ولا يغفل من له ذرة من وعي أن العلماء الذين جابوا الأصقاع لتفقيه الناس وتصحيح الخطأ، لم يبلغوا الناس رسالة العلم والتقنية، وإنما بلغوهم أحكاما شرعية وحذروهم من البدع ومنها العلوم الحديثة مثل الجغرافيا واللغة الإنجليزية واستعمال جهاز الهاتف والسيارة وغيرها، كما ذكر ذلك وهبة المانع والزركلي، وهم من المقرّبين من الملك عبد العزيز. أما من الناحية التاريخية، فلم نقرأ في مصدر حليف أو خصم يذكر أن الوهابية منذ تأسيسها اشتغلت على نشر العلم والتقنية، فكلام هو في الكتب

مدوّن ومنشور، ولم نجد فيها ما بحث على علم أو تقنية، فكلمها أحاديث في العقيدة الصحيحة. لا تبدو الوجهة دقيقة في الربط بين السلفية وأداء المسلمين في الأزمنة الغابرة، وخصوصا حين نستحضر طائفة السجالات الفقهية والعقدية، والتي لم تكن في بعض الصالات تعبيرات بريئة عن طرق الاختلاف المتعددة والموصولة بوحدة الحق، فالأمر أشد تعقيدا من ذلك كله. ولا يبدو أن الأمير نايف معني كثيرا بالدفاع عن الإسلام في إطاره العام والتاريخي، باعتباره ظاهرة حضارية ساهمت في نقل وتطوير العلوم إلى أوروبا، إنطلاقاً من الأندلس، ولكن الأمير يدرج الإسلام في سياق دفاعه عن الإسلام المتمظهر في زي سلفي: يقول (المسلمون اقتبسوا علوم الفلك والحساب ومثل دولة الأندلس التي فقهت الأوروبيين، وقول مردود لمن يدعي أن الإسلام بشكل عام أو ما يقال أن السلفية منعت العلم بالعكس يحضون عليه. والدولة التي هي متمسكة بهذا النهج وتمسكة بالسنة النبوية بعد كتاب الله هي من حققت هذه الأمور وسوف تحققها وستعمل جامعاتنا ومراكزنا العلمية لتحقيق الكثير من الأمور المطلوبة من الدول العربية التي وصل أحد شبابها إلى الفضاء أنه احد أبناء هذا الوطن).

وذلك لم ينفك يؤكد مرة تلو أخرى على السلفية باعتبارها رؤية عقيدة مستقلة، وعلى الدولة السلفية بكونها إمتثالا وتمثيلا لمبادئها. يقول (إن القول مردود لمن يقول بأن السلفية تؤخر العالم أو تحاربه والدولة مع كل المذاهب الصالحة، وقال عبدالعزيز كلمة: انني أتمنى أن يجتهد علماء المسلمين جميعا ليتفقوا على مذهب واحد، وعلى كل حال فالاختلاف رحمه بل ان علماءنا لا يتمسكون تماما ولا يحكمون مذهباً واحداً، بل يأخذون من كل المذاهب).

ثمة ما يبعث الشققة في هذا المقطع، حيث يغشي الأمير رغبة مستودعة في الرؤية السلفية بإدماج كل المذاهب في المذهب السلفي، إذ لا معنى أن يحكمون مذهباً واحداً إلا إذا كان هذا المذهب صحيحاً، بزعم من يعتقد، وهو ما فعله عبد العزيز بن سعود بعد احتلال الحجاز، حين بُنيت نظاما تشريعياً يستمد أحكامه من الفقه الحنبلي، وعطل بذلك عمل المحاكم الشرعية الأخرى. أما قول الأمير نايف بأن علماءنا لا يحكمون مذهباً واحداً ويأخذون من كل المذاهب، فتلك دعوى تدعو بها المحاكم الشرعية الرسمية، التي لا تجد فيها قاضياً من غير المذهب الحنبلي والوهابي حصرياً، كما أن النظام التشريعي للدولة مستمد من اجتهادات علماء المذهب الوهابي، وفوق ذلك كله، أن كل الهيئات الدينية العليا، من هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة

للبحوث العلمية والإفتاء، ومجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل والشؤون الدينية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. وغيرها لا تجد فيها إلا من إمتدحت الوهابية عقيدته، وحاز على إجازة النطق بإسمها والحكم بأحكامها.

وتعود تارة أخرى للطابع الدفاعي التبريري الذي كسا لغة الأمير نايف، يقول ما نصه (هناك من يقدح في دولتنا ويحمل نهجنا السلفي سلبيات ليست موجودة..). حسناً، فماذا جرى إذن منذ الحادي عشر من سبتمبر من تفجيرات في الدالخل وغمرت العالم، حتى لا تجد بقعة إلا والسلفية المتطرفة بلونها الدامي قد وضعت فيها بصماتها، ثم نخلص من (الدليل العلمي والموضوعي) إلى (سلبيات ليست موجودة) في النهج السلفي، فلماذا الحديث إذن من أصل عن الأمن الفكري، ولماذا الاعتقالات لمئات العناصر، وتقارير متوالية عن اكتشافات لشبكات إرهابية، ولماذا تشكلت لجان المناصحة والنصيحة؟ هل كانت مسرحية طويلة ومملة، أم أن ثمة ما يبرر كل تلك التدابير الأمنية والفكرية؟ ولماذا يكون المعتقلون من أتباع السلف الصالح، وحصرياً من المذهب الوهابي؟ هل اقتصرت (الجهات المعادية للإسلام) على السلفية دون سواها، وهل تلك الجهات مسؤولة عن استدراج آلاف العناصر إلى ساحات الوغى كي يتحولوا إلى قتال بشري، ونسخ من رامبو، حيث يشيوعون الصوت في كل مكان، حتى بات العالم يضع العناصر السلفية على رأس قائمة الأطراف المحتملة في التورط في كثير من أعمال العنف في العالم، بما في ذلك (غزوة موجبي) الأخيرة في الهند.

لم يخطئ الأمير نايف حين أوكل مهمة التصحيح الفكري ومعالجة التطرف الفكري المفضي إلى العنف للجامعات الدينية في دولته السلفية، ويكفي تحديده للجهة القادرة على التعامل بصورة صحيحة ودقيقة مع هذا الفكر الخارج من صفوفها وصلات دروسها، ولذلك يقول (ونرجو من جامعاتنا جميعاً أن تهتم في هذا الأمر ومنها هذه الجامعة - أي الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة - ونرجو أن تستمر الجامعة في هذا الأمر ويجب أن تنتهي في حصيلته ونرى من جامعتنا الاهتمام في جامعة الإمام وجامعة الملك سعود وقد سبق وأن التقيت بالمسؤولين في تلك الجامعات وطلبت منهم أن يبحثوا بشكل علمي كيف انحرف هؤلاء عن هذا النهج). أما كيف انحرف النهج، فلا يتطلب عملاً استثنائياً، فالتراث السلفي المراكم على مدار أكثر من قرنين يحمل من عناصر الإنحراف نحو العنف ما يكفي لأن يحكم قارات العالم في أتون حروب عالمية لا تنقطع أوارها، ولا تخمد نارها. ومن لطائف الكلام الأميري، أنه يفت

حصر التهمة في جهة محدّدة، وخصوصاً حين تتجه البوصلة إلى دولته وعقيدتها السلفية ولذلك، يميل دائماً إلى التدويل، على أن يكون هذا التدويل باباً خلفياً للهرب من المسؤولية، وألا يتحوّل إلى عين نافذة تنتهي إلى حملات تفتيش في مستودعات السلفية، للكشف عن المغايل الفكرية للعنف فيها.

يقول نايف (أما ما يتعلق بإنشاء مركز، فهي فكرة مطروحة أمل أن تتحقق وعلى المستوى الدولي، خادماً الحرمين الشريفين قدم فكرة إنشاء مركز أبحاث ولا زال موضوع أمام تلك الدول ونرجو أن يتحقق ونحن محتاجون في بلادنا إلى مركز أبحاث عال ونحن مسؤولون عن تنقية أفكار شبابنا عن الانحراف). وهنا يوزع الأمير نايف المهمات، فهو ينزع إلى إبقاء العامل الدولي بعيداً عن الديار السلفية، ويفضّل أن تبقى مهمة تنقية أفكار الشباب السلفي محصورة بيد الدولة، أي بيده وزارة الداخلية التي تدير شبكات المناصحة والنصيحة للجنسين الذكور والإناث، كما خصّصت موازنة عالية للتعامل مع العناصر السلفية المعارضة للدولة.

ما يتمسك به الأمير نايف، أن السلفية في نسخها الوهابية ليست مسؤولة عن إنتاج العنف، وبالتالي فلا بد من البحث عن جهات أخرى

يميل الأمير نايف إلى

إبقاء مهمة تنقية أفكار

الشباب المتطرف بيد وزارة

الداخلية، لأن التدويل

يكشف خبايا المنابع الفكرية

ولها عواقب قانونية

تارة يحدّدها في (الإخوان المسلمين) في مصر، وأخرى في الصهيونية، وثالثة في جهات معادية للإسلام ولدولته السلفية، وكل تلك المحاولات الهروبية لم تغفر من الحقائق الرقمية بشأن أعداد العناصر السلفية السعودية الضالعة في دوامات العنف في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وجمهورية آسيا الوسطى وصولاً إلى وأوروبا والولايات المتحدة. لا نعتقد بأن قول الأمير نايف بأن (المسؤولية الأولى تقع على العلماء والدعاة وأئمة المساجد ورجال الفكر)، وهم ليسوا من غير السلفيين بطبيعة الحال، فهو يقصد نوعاً خاصاً

من العلماء والدعاة وأئمة المساجد ورجال الفكر، وهم الذين يسكنون بعشرات الآلاف من المساجد وحلقات الدرس والمنابر الدعوية في طول البلاد وعرضها. ولذلك فإن (من يشكك في نهج هذه الدولة ويسمهم بتسميات لا تعقل ويتهمم بالتكفير..)، بحسب الأمير نايف، هم من درسوا بتّمعن تراث التكفير في السلفية من زمان الشيخ

المؤسس إلى المتناسلين من صلبه ومدرسته. يرّد الأمير على الانتقادات التي تنطوي على تعريض بالسلفية ويقول (ويشرفنا أن يقال بأننا سلفيون وهذا أمر نعتز به ونقلو لهؤلاء هم علمائنا ودعاتنا، ونجد من يلمز الشيخ محمد بن عبد الوهاب ويسمينا وهابيين، والأئمة لم تتبع محمد بن عبد الوهاب ولكن ما أتى به ليس من عنده بل أتى ليحارب الشرك وعبادة القبور والعلماء سيعجزون أن يأتوا بكتاب يدين عبد الوهاب..).

يخلع الأمير رداء المسؤول في دولة، ويتحدّث بوصفه عضواً في جماعة عقائدية تدافع عن نفسها. ولذلك لا نعبج من دفاع الأمير عن سلفية عالم الدين الوهابي والدولة معاً (نعم الدولة سلفية وليس فقط العالم). فهذا التعبير الواثق عن التصاهي بين آل سعود والعلماء، ليس من قبيل التزوع الغريزي للدفاع عن الذات فحسب، بل يحمل خلاصة الرؤية الاستراتيجية للعائلة المالكة بصورة عامة، تماماً كما هي بصيغتها العقدية والإجتماعية لدى الطبقة الدينية السلفية. وربما هي من المرات القلائل التي تشي عبارات لأحد كبار الأمراء عن المصير المشترك بين آل سعود والوهابية، فزوال أحدهما يفضي دون مناص إلى زوال الآخر.

المشكلة تكمن في تداعيات مثل هذه التصريحات على الفئات السكانية غير المصنّفة على السلفية، ومن الطبيعي أن يجد كثير أنفسهم غير معينين بكلام الأمير، فهم في المردى النهائي في منطقة تقع خارج النسق التاريخي والديني والإجتماعي للعلاقة بين آل سعود وحليفهم السلفي، وإذا ما جرى استدعاء كل ويلات هذه العلاقة على مناطق متفرقة من البلاد، تكون النتيجة أن سلفية الدولة ليست سوى إصراراً على السير في طريق إعلان الحرب المفتوحة على خصوم إفتراضيين، وبالتالي تثبيت قناعة قديمة متجددة بأن الدولة الحالية ليست سوى ظاهرة قهريّة قامت على أساس مصادر الحرية والعدل والمساواة، تبعاً لمصادر الأرض والممتلكات. وخلاصة القول: إنها دولة منطقة وفئة ومذهب، ولكنك لباقي المكونات في هذا البلد دول خاصة بهم أيضاً، ليس الأمير نايف وأمثاله من يؤسسون لتفكيك الدولة، فلماذا الحديث عن الوطن للجميع؟!

فرقة عبد الله والحرريات

سعد الدين منصور

صدور التوجيه الملكي: أليس حري به أن يبني مصداقيته فور لحظة صدوره بإطلاق سراح المعتقلين الذين مازالوا في المعتقلات، أو الذين لم يحاكموا بتهم جنائية وإنما سياسية، فما ذنب هؤلاء؟

أليس الإجراءات الرحيمة التي أعلن عنها الأمير نايف في كلمته أمام منسوبي الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في ٢٦ نوفمبر الماضي، حيال الموقوفين بتهم تتعلق بأعمال إرهابية، من مساعدات مالية لهم ولعوانهم، وتوفير فرص وظيفية، وبناء مساكن لهم، كان حري بأن تشمل أولئك الذين زج بهم في السجون والمعتقلات، فقط لأنهم مارسوا حرية الفكر والرأي؟

وبعد ذلك، لننظر في ضوء هذا التوجيه الملكي ماذا يجري على الأرض، خصوصاً وأن سلسلة التقارير المتعاقبة عن حقوق الإنسان في السعودية، قد كشفت عن أوضاع بالغة الخطورة. فليس هناك فئة وطائفة وجماعة في هذا البلد إلا وتشكو من الانتهاكات السافرة والمثيرة للإشمئزاز لحقوقها وحرياتها، كما تبهر عن ذلك التقارير الحقوقية الصادرة خلال السنتين الماضيتين.

وليس هناك من مؤسسات الدولة السعودية إلا وتمارس الانتهاك للحقوق والحرريات، ومنها: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، النظام القضائي، وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة التعليم... حتى باتت الحقوق والحرريات أول الضحايا وأبرزها في ملكة تشارك في أهم النشاطات الحقوقية على مستوى العالم وأخرها حوار الأديان، بما يعنيه من حرية، وتسامح، وتعايش بين المعتقدات..

لا ريب أن المراقبين للأوضاع الحقوقية في السعودية ساءهم كثيراً اضطلاح الملك عبد الله بمهمة ليست من متبنيات دولته ولا عقيدته السلفية الاستصالية. وكان الأولى به قبل أن يبشر بحوار الأديان والذي اعتبره في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المحلية (واجبا على كل إنسان وإنسانة) أن يرسى أسسه في دولته قبل أن يسوقه عالمياً. التقارير الدولية عن الحرريات

حقيقية على الواقع، وأن الملك جاد في توجيهه الكريم، لأن هناك حاجة إلى عملية تزيين شامل للصورة السعودية، ولا يمكن تقديم جزء جميل منها فيما لا تزال أجزاء قبيحة تغطي مساحة كبير من الصورة.

أم الأمر غير ذلك، فالاحتفالية بالتوجيه الملكي عبارة عن رغبة داخلية لدى أولئك الذي وجدوا في التصريح مبرراً للكتابة عن موضوع يمثل بالنسبة لهم قلقاً دائماً بسبب الانتهاكات المستمرة لحقوق وحرريات الأفراد فأفادوا من كلام الملك كيما يشيعوا أجواء ضاغطة من أجل وقف التعدييات. وربما هناك من الضحايا من أراد أن يقدم التوجيه إما كورقة إدانة أو درع وقاية من تداعيات جور أصابهم في أيام سابقة.

أم لا هذا ولا ذاك، فالتوجيه ليس سوى

أليس حرياً بالتوجيه الملكي

بناء مصداقية بإطلاق سراح

العشرات الذين مازالوا في

المعتقلات، دون محاكمة بتهم

سياسية وليست جنائية

صوت عابر وتسجيل موقف غير ملزم، كأن يراد القول أن هناك عملاً يجري في مجال الحرريات والحقوق، وعلى المنظمات الحقوقية أن تكتب عن التوجيه الملكي في تقاريرها، باعتباره تطوراً لافتاً في ملكة نعتت خلال العقد الأخير وقبله بأوصاف (الشر)، و(الصمت)، و(الكراهية) من قبل منظمات حقوقية دولية.

نشير هنا إلى أن عشرات ضحايا حرية الرأي والفكر مازالوا خلف القضبان، ومئات من أمثالهم ممنوعون من السفر، أو مقتصلون من العمل، ومحرومون بحسب تعهدات خطية من الكلام بحرية لوسائل الإعلام. والسؤال بعد

نشرت صحيفة (عكاظ) السعودية في عددها الصادر (السبت ٢٤/١١/٢٠٠٨هـ) الموافق ٢٢/نوفمبر/٢٠٠٨ توجيهاً ملكياً ينص على (ضرورة الالتزام بما نصّت عليه الأنظمة والتعليمات من كفالة حقوق الأفراد وحررياتهم، وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحرريات إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً. وجاء في التوجيه الملكي لجميع الوزارات والمصالح الحكومية وإمارات المناطق، بأنه سيتم العرض على متخذ الإجراء عن أي إجراء خاطئ يمس تلك الحقوق أو الحرريات لتصحيحه، وتحمل مسؤولية ما قد يقع من تجاوزات في حالة عدم القيام بذلك). وشدد التوجيه (على إبلاغ جميع الإدارات والفروع والأقسام كل فيما يخصه بوجوب التقيد بهذه التعليمات). وقال المقرَّبون من الملك عبد الله بأن التوجيه الكريم يتوافق مع مضمون المادة (٧/ج) من نظام المناطق في شأن كفالة حقوق الأفراد وحررياتهم.

قبل كل شيء، لا بد أن نضع النظرة في عبارات التوجيه الملكي، فقد عُدتْنا الأوامر والتوجيهات السابقة على أن ثمة ألفاظاً غامضة ومفتوحة على تأويلات متعددة، ولعل أبرزها عبارة (المقررة شرعاً ونظاماً). وحينما تصبح الحقوق والحرريات مقيّدة بالشرع والنظام، فنحن إذن أمام إشكالية كبرى، لأن ما جرى من انتهاكات طيلة العقود الماضية كان يتم بإسم الشرع والنظام. وليس الشرع هنا سوى الإجتهاادات الفقهية لدى علماء المذهب الوهابي، وليس النظام سوى التشريعات الصادرة عن الدولة، فحينئذ يتطابق مصدرا الحل والمشكلة معاً، فكيف يرجى من صانع المشكلة حلاً؟

من جهة ثانية، ألا يعني نص التوجيه الملكي إصراراً على السير وفق نهج كان ومازال مسؤولاً عن انتهاك الحقوق والحرريات، وبالتالي فإن التوجيه لم يأت بجديد، قلن يحدث أدنى تغيير، سوى أنه صالح للاستعمال الإعلامي خارجياً. فهل يستحق تصريح الملك عبد الله بشأن حقوق وحرريات الأفراد كل ذلك التظليل والتزوير، أم أن هذه الاحتفالية تعبير عن تغيرات

الدينية في السعودية طيلة السنوات الخمس الماضية لم تلحظ تغييرات جوهرية، فقد كانت نصوص التقارير متطابقة لأن معديها لم يغيروا على ما يقيد بتحسين ملحوظ في مجال الحريات الدينية.

ويعتقد مراقبون بأن التوجيه الملكي جاء كرد فعل على الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها السعودية على خلفية مؤتمر حوار الأديان، والذي ينظر إليه باعتباره محاولة خادعة من القيادة السعودية من أجل تغيير الإنطباعات السائدة عن المملكة في العالم.

نشير هنا إلى ما ذكره تقرير صادر عن السفارة الأميركية في الرياض الشهر الماضي عن الحريات الدينية في السعودية، إذ جاء فيه: (أن الحكومة تحظر على الجمهور نشر تعاليم الدين الإسلامي التي تختلف عن التفسير القبول رسمياً للإسلام). ويضيف (يغض النظر عن التقاليد الدينية الشخصية، يتلقى طلاب المدارس الحكومية من كافة المستويات التعليم الديني الإلزامي الموافق لتفسير الحكومة للإسلام السني. ويذكر أن الطلاب غير المسلمين في المدارس الخاصة غير مطالبون بدراسة الإسلام، كذلك فإن الحكومة لا ترخص لغير المسلمين والمسلمين الذين يتبنون تفسيراً للإسلام يختلف عن تفسيرها بإنشاء المدارس الدينية الخاصة).

ويتساءل كثير من ضحايا الانتهاكات الدينية عن مصير التوجيه الملكي، شأن توجيهات مماثلة، وهل سيدخل حيز التنفيذ أم سيودع في التلاجة أو ربما سلة المهملات وربما يستند أغراضه؟ ونحن بدورنا نتساءل هل أن الوزارات والمؤسسات والهيئات المسؤولة عن انتهاك الحريات والحقوق ستلتزم بمبمليات التوجيه، أم ستعامل معه باعتباره موضوعاً خارجياً لا يعنينا بشيء، وأنها قائمة على تطبيق ما ترى فيه مصلحة خاصة؟

تقرير الحريات الدينية عن الطائفة الإسماعيلية كان، بحسب تصوّر كثير من المراقبين والباحثين، صورة مكثفة عن سلوك النظام السعودي الوهابي إزاء الجماعات الدينية الأخرى في هذا البلد. فالتجارب المريرة التي عاشتها الجماعات في ظل سياسات تمييز رسمية شاملة وجائرة، وردود الفعل المقاومة لتلك السياسة أثبتت أن الحريات والحقوق لم تأت وفق إرادة عليا بل كان القمع والسجن والتعذيب وربما القتل سبيلاً وحيداً لإرغام الحكومة على احترام الحقوق والحريات الدينية وإن جزئياً.

وكان الإحساس المتعاظم بالغبن والاضطهاد باعاً على نشاطات اعتراضية داخلية وخارجية من أجل تنبيه العالم إلى ما يجري في ملكة النفط والصمت، ما يفضح أية محاولات لتضليل الرأي العام العالمي. ولا شك أن تلك النشاطات وحدها التي كانت دائماً عامل الضغط الفاعل على الحكومة السعودية.

حتى الآن، لا يبشر التوجيه الملكي بمرحلة جديدة، فما زالت الإجراءات القمعية ناشطة، وما زالت الاعتقالات العشوائية جارية، بل مازال ضحايا الجور قابعين في المعتقلات دون تمثيل قانوني ودن محاكمات عادلة، فكيف نقتنع بجدوى التوجيه الملكي، إن كان أول من يضرب عنه الذكر صفحاً هو وزارة الداخلية ونظيراتها في القمع والقهر؟

وإذا كان التوجيه الملكي لم يقطع دابر قمع الحريات الدينية والسياسية، فما جدوى صدوره، بل ما قيمة التفاؤل به، فيما ثبتت التجارب مرة تلو أخرى بأن لا سبيل لضمان وإقرار الحريات إلا بالعمل الإحتجاجي الشعبي، وهو وحده السبيل الذي يرغب الدولة السعودية على التنازل. إن الخبائات الناعمة ممثلة في كتابة عرائض، والمناشدات، واللقاءات الودية، والتطلعات لم تسفر عن تغيير من أي نوع، بل على العكس فقد

يتساءل الناس عن مصير

التوجيه الملكي وهل سيدخل

حيز التنفيذ أم سيودع في

التلاجة أو ربما سلة المهملات

بعد استنفاذ أغراضه

منحت أجهزة القمع جرأة على استعمال أقصى الخيارات وأقساها مع المطالبين بالحرية والعدالة والمساواة. في تجربة التيار الإصلاحي الذي نشط مجدداً في يناير ٢٠٠٣ م يرسخ قناعة سابقة بأن هذه الدولة لا تملك قابلية التسويات الودية والقانونية، لأنها قائمة على نقيضها، فلم تكن في الأصل دولة حريات حتى إذا تعرضت حرية فئة للإنتهاك تمت معالجتها بطريقة قانونية أو عبر اللجوء للقضاء، فليست بهذه الطريقة كانت تسوّى مشكلات الأفراد والجماعات، وإنما كان الأمر يتطلب على الدوام عملاً جراحياً، أي انتفاضات شعبية أو حركات

تنظيمية إعتراضية، أو نشاطات سياسية إحتجاجية محلية وخارجية، رغم ما يتخللها من أشكال قمع وقهر متنوّعة.

أولئك الذين يباركون التوجيه الملكي الجديد قد يكونوا من غير المضطّهدين وبالتالي هم من فرقة الطبّالين الذين يعملون في وظيفة (تلميع) الصورة الشوهاء للعائلة المالكة وللدولة السعودية بصورة عامة، وبالتالي فهم غير معنيين بتجسيدات التوجيه الملكي إن كانت لصالح المتضررين أو لسواهم. لا يجب القبول بدخول الحرية في بازار التوجيهات الملكية ولا المزايدات الإعلامية، وليس المعتقلون الذين يتضررون ألم الحبس، وألوان التعذيب النفسي والجسدي بانتظار خدعة جديدة نساهم جميعاً في تمريرها عليهم، وقد تشكّل غطاءً جديداً لمزيد من وجبات القمع ضدهم، تحت مسوّغ التوجيه الملكي.

كما لا يجب أن نفصل بين التوجيهات الملكية وأداء الدولة بصورة عامة، فقد أذمن السكان على السماع عن توجيهات فارغة في المضمون وأحياناً في الشكل والمضمون حتى صاروا يعرفون مدة صلاحية التوجيه ولأي غرض يستعمل. ولذلك، إن موضوع الحرية كما قضية المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير لا تتطلب توجيهاً ملكياً قابلاً لأن يوظف سياسياً في الخارج، ولكن تتطلب تحركاً شعبياً يرغب الدولة على وقف تام لكل أشكال الانتهاك للحريات وحقوق الإنسان، بصرف النظر عن انتماه المذهبي والسياسي والإجتماعي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحرير الدولة من القيود المعتقدية والمذهبية والتي مازالت تحول دون توفير شروط انتقالها إلى دولة وطنية حقيقية. فالحرية لا تنمو في بيئة تشجّع على التمييز بين السكان، وتقسّم الأرزاق على أساس إنتماءاتهم القبلية والمناطقية والمذهبية.

وما جرى في نجران، ليس استثناءً في مجال الحريات والحقوق، بل هو القاعدة في المشكلة والحل سواء بسواء، مع التنكير بأن الحل لا يكون باستبدال أمير مكان آخر، طالما أن أسس المشكلة لا تزال كما هي عليه، وترتبط بسياسات الدولة وبرامجها وخطتها التنموية، والتعليمية والبيروقراطية. هذا يعني، بكلمات أخرى، أن مشكلات الحرية والحقوق في هذا البلد لا يحسم أمرها توجيه ملكي، بل منظومة تغييرات جوهرية في بني الدولة كيما تكفل الأخيرة حقوق وحريات السكان، والذين يرجى تحويلهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

حصار سعودي على غزة .. تسييس الحج بعد توهيبه

المزاعم التي كانت تسوقها الحكومة السعودية بأنها ترفض تسييس الحج في سياق ردها على مظاهرات (البراءة من المشركين) التي كان ينظمها الإيرانيون خلال موسم الحج في السنوات الماضية، باتت جليةً وخصوصاً هذا العام، إذ باتت السعودية تمارس التسييس بطريقة مثيرة للسخف، بدأت بمضايقات حملات الحج القادمة من بلدان عربية محدّدة، ورفض منح تأشيرات لدخول بعض القيادات الدينية والسياسية في الخارج مثل الشيخ راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة التونسية، وقيادات فلسطينية في الجهاد الإسلامي، إضافة إلى حرمان حجاج قطعا غزة من الحصول على تأشيرات سفر.

وذكر بيان لبعثة الحج الفلسطينية (أكروا لنا - أي وزارة الحج السعودية - أن لديهم قراراً سياسياً بعدم التعامل إلا مع جهة واحدة - حكومة رام الله - التي يتعامل معها المجتمع الدولي). وقال صلاح البردويل، القيادي في حركة (حماس)، في تصريح له ما ذكرته البعثة قائلاً: (هي - الرياض - تريد التعامل مع الرئيس محمود عباس وحكومته؛ لأنها تعتبره شرعياً ويحظى بدعم أمريكي، ولكنها تشعر بالحرج إزاءنا، وتعتبر حكومة حماس غير شرعية).

ونفى الدكتور طالب أبو شعر وزير الأوقاف والشؤون الدينية في الحكومة الفلسطينية برئاسة اسماعيل هنية وجود أية إشكالية مع مصر حول فتح معبر رفح الحدودي مع غزة أمام الحجاج، موضحاً أن المشكلة تكمن في منحهم تأشيرات دخول من قبل السلطات السعودية.

وقد ردّ مصدر مسؤول بوزارة الخارجية السعودية في ٣٠ نوفمبر الماضي على تصريحات قادة حماس بالقول (إن المملكة العربية السعودية، تنظر إلى جميع الفلسطينيين بعين المساواة). ولكن المصدر اعترف بأن تأشيرات دخول المملكة لأداء فريضة الحج (سلمت للسلطة الفلسطينية) في إشارة إلى سلطة محمود عباس.

وبالرغم من مناشدة الحكومة الفلسطينية برئاسة هنية نظيرتها السعودية بالتدخل القوي والحال من أجل إنهاء أزمة حجاج قطاع غزة، والسماح لهم بالسفر لأداء فريضة الحج، فإن القيادة السعودية التي كان يأمل حجاج غزة صدور مرسوم ملكي أو مبادرة كريمة عنها لانتهاء الأزمة، قد لاذت بالصمت، فيما عاش حجاج غزة وضعا نفسياً بالغ الصعوبة يضاف إلى قائمة مآسي القطاع، ودخل الحصار السعودي في مشهد الحصار الشامل على فلسطين.

فكرة الحصار العربي - الغربي - الإسرائيلي لقطاع غزة واضحة. المراد إضعاف المجتمع الغزافي وتقييده، تمهيداً لاجتياح إسرائيلي عسكري ينهي حماس مرة وإلى الأبد، ويعيد السلطة إلى محمود عباس بحركة فتح. كل الضغوط السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية القائمة اليوم تستهدف الوصول إلى تلك النتيجة.

الأمير تركي الفيصل .. محاضراً في التطبيع

يستعد رئيس الاستخبارات السعودية السابق والسفير السعودي في لندن وواشنطن سابقاً الأمير تركي الفيصل لتولي منصب محاضر في جامعة (جورج تاون) في واشنطن. ونقلت صحيفة (الوطن) السعودية في الأول من ديسمبر بأن الأمير تركي سيحاضر لمجموعة من طلاب الدراسات العليا من الكلية في مادة (رئيسية) بمناهج درجة الماجستير. وتعلّق الصحيفة: (ولا يخفي الأمير تركي سعاداته بتجاوب الطلاب معه خاصة عندما يتعلّق الأمر بالملكة ومظاهرها التطور فيها). ويقول الأمير تركي بأن قبوله التدريس جاء تلبية لطلب الجامعة.

وفيما يعتبر الأمير تركي أن منصبه الأكاديمي يتسجم مع مهامه الدبلوماسية السابقة حيث كان يشارك في الندوات والمحاضرات (وتكثيف الجهود لنشر الهوية والثقافة، وتبادل وجهات النظر مع الدول الصديقة)، إلا أن التطورات الجديدة تسبب طابعاً مختلفاً على نشاطه الأكاديمي بعد تقارير نشرت في الشهرين الماضيين عن دور تطبيعي علني يزاوله الأمير تركي الفيصل لتهيئة أجواء المصالحة مع الدولة العبرية. وكانت مشاركته في ندوة أكاديمية في أكسفورد قبل شهرين بحضور وفد أكاديمي إسرائيلي (اعتبرت مؤشراً على طبيعة النشاط الأكاديمي والثقافي الذي ينوي الأمير الاضطلاع به في المرحلة المقبلة، وخصوصاً من خلال جامعة جورج تاون العريقة).

ومن اللافت أن الأمير تركي - الذي لا يحمل شهادة أكاديمية تخوّله التدريس - قد وهب قبولاً مفتوحاً لأي (دعوة يتلقاها من مؤسسات تعليمية أو أدبية أو ثقافية في الداخل أو الخارج للحديث عن المملكة العربية السعودية). بحسب صحيفة (الوطن) في إشارة إلى المهمة التي كُرس نفسه لها في المرحلة القادمة، والتي ستكون حبلتي بمفاجآت أكاديمية وثقافية على مستوى التطبيع العلني مع الكيان الإسرائيلي، وتسويق نموذج الاعتدال السعودي على يد رجل ساهم على مدار عقدين في تسويق نموذج التطرف عبر انخراطه التام في الشأن الأفغاني بكل تعقيداته وتنظيماته.

سامح الله خوجه .. هذه لبنان، السمكة الزجاجية

لو صرّح السفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجة في دولة أخرى لقلنا أن الأمر عادي، فمساحة العتمة أكبر بكثير من مساحة الضوء، ويمكن إخفاء أسرار كثيرة عن الرأي العام، بل حتى عن الموالين أنفسهم، فما بالك في دولة مثل لبنان، التي تشبه إلى حد كبير السمكة الزجاجية، التي يتساوى النظر إلى ظاهرها وباطنها، فليس هناك ما تخفيه حتى هيكلها العظمي، وباقى محتويات جوفها.

رد خوجة على زعيم تيار المردة والوزير السابق سليمان فرنجية بشأن الأموال السعودية المخصصة لدعم تحالف ١٤ آذار في الانتخابات البرلمانية المقبلة جاء متأخراً، لأن الحديث عن تلك الأموال يعود إلى ما قبل عام تقريباً، ونُبّه كثير من أقطاب المعارضة من خطورة تلك الأموال على الديمقراطية التوافقية في لبنان. فقد شعر أنصار التيار الوطني الحر بأن أموالاً سعودية بدأت تتدفق في الشوارع المسيحي لدعم حزبي (القوات) و(الكتائب) المسيحيين بهدف إضعاف التيار العوني في الانتخابات القادمة، فيما بدأ تيار المستقبل حملة واسعة لشراء الأصوات الانتخابية في مرحلة مبكرة، كما انتقد رئيس مجلس النواب، نبيه بري، حركة الأموال لأغراض انتخابية.. وبات الجميع يدرك بأن لا مال في لبنان يطابع سياسي إنتخابي غير المال السعودي.

كما شعر أنصار (حزب الله) و(أمل) بأن أموالاً سعودية تدفق على عناصر شيعية هامشية منهم أمين عام ما يسمى بـ (المجلس الإسلامي العربي) السيد محمد علي الحسيني، والذي أقرّ في مقابلة مع قناة (العربية) في ٢٧ نوفمبر الماضي (أن المجلس يحصل على دعم من الدول العربية ومعظم الدول الخليجية). وكشف بأن (المجلس الإسلامي العربي سوف يتطوّل بفكره وعمله إلى الكويت، والسعودية وقطر ويعمل الآن على افتتاح محطة فضائية تروّج لهذا الفكر).

يضاف إلى الصيغتين شخصيات أخرى مثل أحمد الأسعد الذي زار السعودية، وتكثبت عنه صحيفة (الأخبار) البيروتية مقالاً في ٢٣ أكتوبر الماضي بعنوان (أحمد كامل الأسعد يدخل الجنوب بالمال السعودي).

فلم تكن حملة المعارضة اللبنانية على السعودية لأغراض انتخابية، ولكنها حقائق باتت مشاعة في بلد يكشف على أرضه عورات الآخرين، فليترك القادمون من خلف الحدود (الله) في أنفسهم، قبل أن يأمرأوا غيرهم بها، لأن كل شيء في لبنان قابل للكتمان إلا السر.

الرياض تتلقى صفقة أخرى ولكن في.. أفغانستان

عمر المالكي

ثمناً باهظاً، سواء في أفغانستان أو لبنان أو العراق. لا بد من طرف آخر يقوم بالوساطة وليس السعودية، التي هي طرف معاد. لهذا السبب خسرت السعودية قبل أن تبدأ حتى الجمع بين الملا عمر وكرزاي، أو من يمثلهما. وقد توقعنا (في أعداد سابقة) أن السعودية ستصل إلى هذه النتيجة الحتمية.

في السابع من ديسمبر أعلن الملا عمر في رسالة له بمناسبة عيد الأضحى أن دعوة الصلح (المضلة، تعتبر حماقة ولا يقبلها العقل) في ظل استمرار الصراع (وتحت ظل طائرات المحتلين الفتاكة وقنابلهم الضخمة، وفي حالة وجود الاحتلال وإرسال مزيد من القوات)، وأضاف وجهها كلامه للسعودية: (على الذين يبتغون المصالحة إنهاء الاحتلال أولاً، فهؤلاء هم الذين فرضوا وسلطوا الحرب

على الشعب الأفغاني المجاهد، ولا يمكن في مجتمع إنساني أياً كان أن يتحدث للمصالحة بقومة البندقية، فإجراء المفاوضات في ظل مواصلة الصراع أمر مستحيل).

وتابع الملا عمر متحدياً رافضاً تقاسم السلطة: (لا تحسبوا أن قادة الجهاد الإسلامي سوف يتخلون عن حقهم المسلم وجهادهم المقدس بوعودكم الزائفة، والصلالح المادية، وإعطاء حق العصمة الشخصية، واقتراح منح الحقايق الوزارية والمناصب العالية في غضون الاحتلال).

ومطالب زعيم حركة طالبان

(المعتدين على شعبنا المنكوب وبلاذنا المظلومة) سحب قواتهم من أفغانستان، محذراً من هذه القوات لن تنجو (من ضربات مجاهديننا الغاضبة).

وجاءت تصريحات الملا عمر هذه، في وقت توقعته فيه السعودية لجراء مفاوضات بين مبعوث من طرقة مع مبعوث حكومي بحيث تتم أثناء موسم الحج، لكن الملا عمر لم يرسل أحداً، ولم يقبل بالمفاوضات من أساسها، بل وصرح رافضاً لها، كونها تستهدف محاصرة القاعدة ولا تمنحه شيئاً مهماً.

وتعليقاً على ذلك قال مصدر سعودي في ١٢/٨ للسبي إن أن بأن تصريح الملا عمر، لم يتضمن اللغة المنتظرة منه، زاعماً أنه لا يربطه أي صلة بزعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن. وأشار المصدر السعودي إلى أن محادثات السلام الأفغانية مع طالبان، والتي كان يتوقع أن تتقد على هامش موسم الحج، ألغيت في الوقت الحالي، دون أن يشير إلى إمكانية عقدها في وقت لاحق غير محدد. وبهذا يسدل الستار عن محاولة سعودية فاشلة لاستعادة نفوذها في أفغانستان بدعم غربي.

إن هذا يكشف عن مدى انحدار السعودية في المكانة والإهتمام، بعد أن استعدت سياساتها الخارجية شعوباً عربية وإسلامية عديدة، فضلاً عن قوى سياسية لها ثقليها في بلادها. كما يقدم الفشل درساً لآل سعود، بأن المال لوحده لا يصنع المعجزات، حتى لدى الفقراء والمحتاجين، وعليهم أن يصلحوا منهجهم السياسي قبل أن يخطوا الخطوة الصحيحة والمستقلة، أما قطع الجبال مع الآخرين ومن ثم محاولة بنائها من جديد كما هو الحال مع أفغانستان، دون تغيير المنهج، وبإملاء غربي، فإنه لا يعيد المجد الضائع لهم ولا لبلدهم.

ليس جديداً القول بأن السعودية خسرت مواقعها في أفغانستان، بعد أن كانت مع الباكستان تشكلان الرقم الأصعب في معادلتها، الخسارة تمت قبيل الغزو الأميركي بسنوات حين رفضت الطالبان فك التحالف مع القاعدة، رغم أن السعودية من الدول الأولى التي راхت على الطالبان ومولتها وأولدتها واعترفت بها هي ودولتين أخريين: الإمارات والباكستان.

الاحتلال الأميركي لأفغانستان، وإدارة معاركة من قواعد أميركية في السعودية، كما هو معلوم، أطلق رصاصا الرحمة على العلاقات بين الطرفين السعودي والطالباني. ولأن السعودية كانت تبحث عن (براءة ذمة) من أحداث سبتمبر، وضعت الطالبان مع القاعدة في سلة واحدة ورأت التخلص منهما، وهو ما حدث.

خطأ السعودية أنها انسحبت من أفغانستان بعيد احتلاله، تاركة لأميركا والناو تدبر أمره، مع تمويل سعودي إن تطلب الأمر. ويسبب الإحتلال عادت العناصر المدعوم أكثرها من إيران لتسيطر على سدة الشغال، وهو أمر أزعج السعودية، وكان سبباً في تراخياها عن دعم النظام الجديد. الأمر الذي جعل موقع إيران في التأثير الثاني بعد الباكستان أو الأول حتى.

انتهجت السياسة الخارجية السعودية فلسفة التخلص من مواطن التورط، التي قد تردت عليها في وقت هي بحاجة إلى تلميع صورتها الإرهابية بعد أحداث ١١/٩، فكان أن طلقت شبه نهائياً أفغانستان والصومال، وحتى المشاكل القديمة الأخرى والمستجدة: الصحراء الغربية، وبارفور والشيشان وما أشبه.

فجأة صحت السعودية على دور أراء الغرب اتباطه لها لتخفيف خسائره في الحرب الأفغانية. والسعودية رحبت بالدور لتكون الوسيط بين كرزاي والملا عمر، لكنها تستعيد بعض الدور المفقود،

ولكن بمباركة وتأييد الغرب، بحيث إذا ما نجحت زادت رصيدها عند حلفائنا وحمايتها الغربيين، ولتثبت بأنها (أي السعودية) لم تتغير، وأنها الصديق والحليف الذي يعتمد عليه في الأزمات وأوقات الطوارئ.

الخطوط مع الطالبان منقطعة، ولكن السعودية حاولت الاتصال بأولئك السياسيين القدامى مثل الملا ضعيف الذي رأس خارجية الطالبان فترة من الزمن، واستعدته ليتباحث مع موفد من الحكومة في الرياض، في محاولة ابتدائية لجس النبض لدى الملا عمر، ومؤملة أن يقبل بتقاسم السلطة مع القابضين عليها

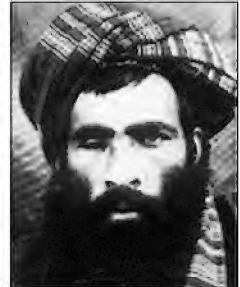
اليوم، بل وسرت شائعات نشرتها مجلة دير شبيغل بأن السعودية عرضت على الملا عمر اللجوء إلى اللجنة (السعودية).

مثل هذه الأخبار أثار الملا عمر، فهو أولاً يعتبر السعودية شريك في إحتلال بلاده، وهو ثانياً تلقى إهانة بمثل هذه التصريحات، وهو من جهة ثالثة أسى تقدير قوته غربياً وسعودياً، فيما هو يسيطر اليوم على ثلاثة أرباع أفغانستان، فلماذا يقبل بالهينة في ظل الإحتلال؟

السعودية طرف غير محايد، وإن كان قادراً على الدفع أي تمويل مستحقات الوساطة، واقتدار السعودية لعنصر الجهاد في أكثر من موقع جعلها تدفع



الفيسل: قنصل سعودي جديد



الملا عمر: لا صلح ولا تقاسم سلطة

الوهابية والعمل السياسي

المحاربة الإقتلالية

يحي مفتي

يحدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ستة أصول بيّنها الله تعالى بياناً واضحاً للعوام، وجاء في الأصل الثالث منها: (أن من تمام الإجتماع، السمع والطاعة لمن تأمر علينا، ولو كان عبداً حبشياً...) (انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، الجزء الأول ص ١٧٣)، وفي مكان آخر يقول (ويعدّ جينا من العلوم، أنه يقع بين أهل الدين والأمير بعض الحُرشة (أي خلافات وسوء تفاهم)، فإن كان الأمير ما يجعل بطانته أهل الدين، صار بطانته أهل الشر، وأهل الدين عليهم جمع الناس على أميرهم، والتغاضي عن زلته، وهذا أمر لا بد منه من أهل الدين، يتغاضون عن أميرهم، وكذلك الأمير يتغاضي عنهم).

ويشكل هذا الرأي خلاصة الرؤية الأيديولوجية الوهابية حول الدولة، ومن شأنه التحريض على قراءة الخلفية التاريخية التي يستند إليها المذهب الوهابي في التأسيس النظري لنظام الحكم الإستبدادي، وطالما أن ثمة نصيحة يمزجها جامع كتاب (الدور السنية في الأجوبة النجدية) تنص على إقتفاء أثر آل الشيخ ليكون (العدول عن طريقة آل الشيخ رحمهم الله، ومخالفة ما استمروا عليه في أصول الدين، فإنه الصراط المستقيم الذي من حاد عنه فقد سلك طريق أصحاب الجحيم)، فإنه يشير إلى ما تعنيه الإجتهاادات الوهابية في السياسة الشرعية من أهمية كبيرة داخل المدرسة السلفية.

تمجيده واعتبروا الدولة السعودية بأنها الوحيدة من بين دول العالم كله التي تطبق أحكام الإسلام، الأمر الذي يوارى الجدل حول شكل الحكم وآليات تداول السلطة، بل تجاوزوا كما أوصى مؤسس المذهب عن أخطاء النظام تبعاً لمماريات التحالف الديني - السياسي بين الوهابية وآل سعود. في الرؤية الإسلامية المثبتة في مصادر التشريع الإسلامي نقرأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصال، ورع يحجزه عن معاص الله، وحلم يملك به غضبه وحسن الولاية (أي حسن التدبير) على من يلي حتى يكون لهم كالأب الرحيم). ومن الثابت أن الملوك السعوديين جميعاً قد حازوا على مرتبة (تربية القصور)، كما يشهد بذلك مؤرخو العائلة المالكة، ولنا أن نتخيل كيف يمكن لمن اتقن ثقافة القصور أن يقود البلاد إلى مرحلة التحول الديمقراطي، أو يكون رائداً للإصلاح والحوار.

إن مجرد إسباغ طابع ثيوقراطي على الدولة السعودية لا يحلها دولة دينية بالمعنى الحرفي للكلمة، فممارسات الأمراء في السياسة لا تجعل منهم خلفاء دينيين، وفي الوقت نفسه على قدر من التأهيل السياسي والفكري ما يجعلهم ديمقراطيين أو إن شئت شوريين. فثمة وظائف محددة للدولة ترسمها النخبة الحاكمة، لا شأن لها بالمجال الحقوقي في عهده الديني والمدني، ولا صلة له بما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فهناك مصالح تستوجب فعلاً دوراً لثنائية دينية وسياسية تمنع إنتقال السلطة إلى آخرين، ينظر إليهم على أنهم خارج نطاق الشراكة والقسمة، فالدولة تأسست بالقوة ويجب أن تدار بالقوة، هكذا نظر لها العالم وبهذا التسرع يمسكها الحاكم.

قليل من لغت إنتباهه غياب كتابات وهابية تنظر لمبدأ الشورى في

وتنطلق الوهابية، كما يفصح رأي الشيخ ابن عبد الوهاب سالف الذكر، من مبدأ التعيين والغلبة في تشكيل السلطة، وليس من منطق الإختيار والتعاقد، حيث يستمد الحاكم سلطانه أو سيادته من الأمة التي يمثلها. فالإمارة في الرؤية الثيولوجية الوهابية تنعقد بالسلط ثم بالتوارث ولا دور لأهل الحل والعقد إلا في موضع إضفاء الشرعية على الإمارة المفروضة. يزعم أحمد دحلان بأن أهل الحل والعقد تنحصر في خمسة أطراف: أسرة آل سعود، أصحاب الفضيلة العلماء، رؤساء المحاكم والقضاة، أعضاء مجلس الوزراء، أعضاء مجلس الشورى (السيد أحمد دحلان، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، ص ١٤٦).

والحال أن الأطراف الأربعة الأخرى يتم تعيينها بأمر ملكي، ما يعني أن صلاحية أهل الحل والعقد تقف عند مستوى توفير الغطاء الديني بعد قيام السلطة وكذلك للممارسات السياسية السعودية، هذا إن قيلت، من حيث المبدأ، الصيغة المذكورة، حيث من الثابت حكماً أن تعيين الملك يتم بالتوارث بحسب التسلسل المتفق عليه داخل الأسرة المالكة، ويتولى الملك تعيين ولي عهده المحدد سلفاً، فيما لا دخل لأي فرد من خارج الأسرة المالكة في المشاركة في معادلة الحكم في أي مستوى. وقد أوجد علماء الوهابية مسوغات ليست بالضرورة مستندة على معطيات شرعية صلبة تذهب إلى حد التسامح في مسألة توارث العرش. ومن اللافت أن السيد أحمد دحلان تحدث بكل تفان عن مبدأ التوارث وقال (جرى التقليد على حصر وراثه العرش في أبناء الملك عبدالعزيز فيتولى العرش منهم الأخ بعد أخيه لا الولد بعد أبيه بعد ترحيب الأكبر سنّاً). (المصدر السابق ص ١٤٢). كما حظي التقليد برضى وتأيد علماء الوهابية، بل أقاضوا في

السعودي بصورة علنية والدعوة للإصلاحات يقوم على مبرر أن ذلك يتعارض مع المبدأ التقليدي الدارج في علاقة العلماء والأمراء، أي اعتماد مبدأ النصيحة. والأهم من ذلك، أن هجوم العلماء حمل رسالة أخرى لكل المطالبين بالإصلاح، واعتبار حركة المشايخ في شكلها الاحتجاجي العلني فتحت الباب أمام فئات أخرى للتدخل في شؤون الحكم، والتي تقع زعماً خارج الإطار المرسوم للشأن العام.

عند هذا المقطع، من الضروري القول بأن القوة الدينية السلفية كانت تعارضان على الدوام المناظرة بشأن الصلاحية الدينية للتوافق بين الإسلام والديمقراطية، والتي تصوّر بوصفها مفهوماً دخليلاً، وأحد منتوجات الصليبيين، وإشراك وثن في العبادة مع الله. وما يدعوا للغربة، أن هذا الوثن الديمقراطي يصبح مقبولاً في بلدان أخرى مثل الكويت والجزائر



بن باز: الانتخابات جائزة ولكن في الخارج

ومصر والأردن التي أفتى علماء الوهابية بجواز المشاركة في الانتخابات، بكونها أحد مكونات الديمقراطية.

إن الدور القارط وتتمدد سلطة المؤسسة الدينية كانا دائماً ينطويان على اعتراض أيديولوجي لكل أشكال التخفير. ومن وجهة نظر النخبة الدينية الوهابية، أن الإصلاح السياسي يقضي أولاً إلى تناقص سلطتها

السيادية وحصّتها في الدولة، وثانياً سيغفر

دون مناصب طبيعة الدولة، وثالثاً، سيؤدّي الإصلاح إلى تفقّيت سلطة التوجيه الثقافي والأيدولوجي التي كانت تحت سيطرة المؤسسة الدينية، بما يؤوّل إلى تعددية مصادر التوجيه، وصولاً إلى تخفيض سلطة العلماء وربما زوالها في مرحلة لاحقة. وفي الحاصل النهائي لتلك المخاوف، فإن رد فعل المؤسسة الدينية كان يميل على الدوام نحو معارضة الإصلاحات، بساطة لكونها الخاسر الأكبر.

وأمكن القول في ضوء هذه الخلفية الأيدولوجية، أن علماء الوهابية كانوا مسؤولين، وليس وحدهم بطبيعة الحال، عن إجهاض المناظرة حول الديمقراطية، وتوفير مسوّغات بطش الدولة ضد الإصلاحيين. بكلمات أخرى، كان الخطاب الديني الرسمي ومازال يساهم في إعاقه عملية الإصلاحات السياسية، بل وتقويض أية محاولات لعقد مناظرات حول الإصلاحات والديمقراطية.

كتب مقدّر خان، مدير الدراسات الدولية في كلية أوريان، يقول: توجّهت إلى عضو مجلس الشورى في أستوديو تلفزيوني حيث كنت أسجل مقابلة لمدة ساعة كاملة حول الديمقراطية الإسلامية، وعنّفي - أي عضو مجلس الشورى - لكوني لم أعقد نقدياً - ضد النظام السعودي - كما كنت سابقاً، واستمعت إلى هجومه على الجامعة وعلماء الوهابية كونهم مصدر مشكلة الإرهاب في السعودية. ويقول، بحسب نقل مقدّر خان: كل ما يدرّسونه هو كراهية من يختلفون معهم. ونحن بلد في القرن

الإسلام، بل يكاد كبار علماء المذهب يصقرون النظر عن تناول أسس الدولة الإسلامية والمبادئ التي تحكمها، على الأقل من أجل شرعية العلاقة مع السلطة، بالرغم من أن الدولة السعودية قائمة، من الناحية النظرية والتاريخية، على أساس تحالف عقدي بين العلماء والأمراء.

ورغم ما عرف عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب من تشدد وتطرف في تطبيق الأحكام الدينية والترويج لدعوته إلا أنه كان متسامحاً إلى الحد الأقصى في موضوع الإمرة، وكان له ما يبرر هذا التسامح فقد استفاد من بعض الأحاديث ليخرج بحكم ديني يقضي بالتسليم للأمير وإن كان فاجراً ظالماً وأن الوعد والوعيد لمن يعصي الأمير الظالم لأنه ظل الله في الأرض، وهذا الحكم تلقّاه أتباعه من بعده وطبقوه بحذافيره حتى ابتلع آل سعود الجزيرة العربية والوهابية معاً، والسبب في ذلك يعود إلى (أن) التحالف الوهابية قد بررت وتثبت الحكم السعودي على الجزيرة العربية. وقد شدّد محمد بن عبد الوهاب على أن طاعة الحكام واجبة حتى ولو كان هؤلاء ظالمين... ونصح الشيخ بالصبر على ظلم الحكام، وشجب الإنقضااض المسلح عليهم). (أنظر: أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية - ص ٣٦).

وبالرغم من أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يكن منخرطاً بصورة مباشرة في الكتابة حول طبيعة الدولة الإسلامية وفق تصوّره العقدي، إلا أن كتاباته بصورة إجمالية تنطوي على دلالات حول نموذج الدولة التي يناصرها، أي الدولة القائمة على أساس تطبيق حرفي للشريعة، بحسب الميراث الإجتهادي للمدرسة الحنبلية.

ولذلك، يعتقد علماء الوهابية بأن العلماء والأمراء يتقاسمون مسؤولية رسم وتطبيق السياسات ذات الصلة بالشؤون العامة. وكان التحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤ يقضي بأن تكون الشؤون الدينية بيد العلماء، وبصورة حصريّة في المتحدرين من الشيخ ابن عبد الوهاب فيما تقع الشؤون السياسية - الزمنية في أيدي آل سعود حصراً.

وكان انفجار أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١، قد بذل بصورة دراماتيكية المشهد السياسي - الديني في المملكة السعودية لينشظ عن ظاهراته إحتجاجية من داخل المجتمع الديني الوهابي، في رد فعل على تصدّع أسس التحالف التاريخي المشار إليه سابقاً، حيث عبّر مشايخ المؤسسة الدينية من الطبقة الثانية عن اعتراض شامل على تآكل سلطة العلماء، بفعل انجراف الدولة في تيار التحديث، في طابعه الإداري المحض، إذ فقد العلماء، بحسب فعوى العرائض السلفية حينذاك، جزءاً جوهرياً من صلاحيات كانوا يأملون الإسماك بها بصورة دائمة، ويوصفها إمتيازات حصريّة بهم دون سواهم، في مجالات التعليم ووسائل التوجيه التربوي والإجتماعي، والقضاء، والإعلام..

في سياق حملة العرائض التي رعت إلى الملك فهد وكبار الأمراء خلال أزمة الخليج، والمطالبة بالإصلاح على قاعدة أن سياسات الدولة كانت المسؤولة عن تداعيات الأزمة، كتب ما يربو عن مئة رجل دين سلفي (مذكرة النصيحة) عقب إعلان الملك عن الأنظمة الثلاثة (النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق). وتلخص المذكرة الرؤية السلفية للدولة الشرعية، من خلال المطالبة بإعادة أسلمة أجهزة، وسياسات، وبرامج الدولة السعودية.

على الجانب الآخر، كان كبار العلماء بقيادة المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز، قد وجّهوا انتقادات شديدة للطريقة التي تم بها التعيير عن اعتراضات المشايخ، دون تناول محتوياتها، ما يشي بموافقة ضمنية على تلك الإعتراضات. وكان هجوم كبار العلماء على من ينتقد أداء الحكم

العشرين من الناحية الإقتصادية ولكننا في القرن الرابع عشر من الناحية الفكرية). يقول مقتدر خان: (نصحتنا بأن نتحدث أمام شعبه وملكه كما تحدث بنفس القدر من الصراحة والعلانية هنا).

بطبيعة الحال، لم يسمع خان إن كانت نصيحته قد طبقت بحذافيرها، وأهل الدار يدركون تماماً بأن ما يقال في المجالس المغلقة أو في المنتديات التي تعقد خارج البلاد، لا يجد قنوات مناسبة لمروره إلى الشارع، فثمة مصالح ومحاذير جمّة تحول دون كسر التابوهات التي فرضتها العائلة المالكة بالتعاون مع حليفها الديني ما يجعل الحديث في السياسة أمراً محظوراً ما لم يكن متناغماً مع الخطاب المتبني من قبل الدولة.

ولذلك، أرغمت القوى السياسية من مختلف الطيف الاجتماعي والأيدولوجي على تغادي الانتقادات العلنية المباشرة للنظام السعودي كما لا تعكس صفو مضامع العلماء الذي يستصرّفون على وجه السرعة للدفاع عن المواضيع الاجتماعية التي يتمتعون بها، وكذلك المصالح المشتركة مع العائلة المالكة. يضاف إلى ذلك، يؤسس الخطاب الديني الوهابي، كما هي مهمته التقليدية على الدوام، الأرضية للحكومة السعودية كيما تتخذ كل الإجراءات ذات الطبيعة القاسية والقمعية ضد أولئك الذي يطالبون بإحداث تغييرات في بنية الدولة أو تحويلها إلى ديمقراطية.

فالتفسيرات الرسمية للإسلام تحظر المجادلات من أي نوع، خصوصاً تلك التي لا تتوافق مع الخطاب الوهابي التقليدي. وبالرغم من أن كثيراً من الإسلاميين لا ينتمون للمدرسة الوهابية، إلا أنهم لا يفضلون البوح بقناعاتهم السياسية، وإن جاءت في ضوء تفسيرات دينية مخالفة للتفسير الوهابي الرسمي. ولذلك، إنه الخطاب الديني الوهابي المسؤول عن غياب أي كتاب أو ندوة أو مؤتمر في هذا البلد حول الديمقراطية، ما لم تكن هذه الفعاليات مكرّسة بصورة حصرية لإثبات التعارض التام بينها وبين الإسلام، بما يؤكد في نهاية المطاف الرؤية الدينية. السياسية الرسمية.

إن غياب البنية التحتية للديمقراطية، يمهّد دون مناص لجهود النظام السعودي في عزل، وقمع بل وبلد أو إعدام أولئك الذين يتجاوزون فتاوى العلماء، ككتب سامية ناخول في مارس ٢٠٠٤: (حين أفتنى أعلى سلطة دينية في السعودية) (المفتي الأكبر الشيخ عبد العزيز آل الشيخ) بأن الإسلام يمنع الرجال والنساء من الاختلاط في الأماكن العامة، فإنه وضع حدوداً أمام الإصلاحيين الذي يتنادون بحقوق المرأة في المملكة المحافظة). ولم يكن الأمير نايف، وزير الداخلية، مخطئاً في تقدير الموقف الوهابي من قيادة المرأة للسيارة، حين استعمل لغة الفتوى بأن الإسلام يمنع المرأة من قيادة السيارة، فهو يعي تماماً الروح الخفية للوهابية المتناغمة مع توجهات رعاتها.

وفي حقيقة الأمر، فإن غياب المناظرة حول الديمقراطية في السعودية ليس عائدًا بحسب للتدابير القمعية للدولة، أو فشل الأخيرة في تطوير بنائها ووسائلها كيما تتطابق مع شروط الديمقراطية، ولكن أيضاً عائدًا إلى الدعم الديني الواسع والحازم الذي يقدّمه علماء الوهابية للحكم السعودي.

وتجدر الإشارة إلى أنه حين تكون القضية متصلة بالحكم والدولة، فإن التباينات داخل المجتمع الوهابي الديني تتلاشى. ولذلك، فإن الخلاف بين متشدي الوهابية ومعتدليها لا يحوم حول الديمقراطية إن كانت

متوافقة مع الإسلام أم خلاف ذلك، حيث أن الطرفين متمسكان بموقف عقدي متّوحد يقوم على اعتبار الديمقراطية بضاعة الكفار والمشرّكين. ولكن الخلاف يتركز حول المدى الذي يمكن تصل إليه سلطة وصلاحيات العلماء في الدولة. فما الذي يجعل الشيخ عبد الله التركي والشيخ ناصر العمر يلتقيان على موقف واحد في موضوع (ولاية الأمر)، واعتباره مفهوماً لا يمكن تطبيقه بحسب الرؤية الشرعية والتاريخية للوهابية إلا على العلماء وحدهم دون سواهم؟

إن محاولات العائلة المالكة، وخصوصاً الملك وبعض الأمراء المقربين



منه، في فبركة شكل جديد للوهابية مشتق من الوهابية الأصلية، أي شكل قابل للتسويق في الغرب، واجهت فشلاً ذريعاً في تطوير تفسيرات جديدة للوهابية. فالضجيج المصاحب لنموذج الوهابية الليبرالية كما بشر به الملك ورجاله وكثبت عنه بعض الصحف الغربية

الألماني: الأصل حرمة الانتخابات. ولكن..

والأمريكية مالبث أن توارى سريعاً، لأنه نموذج مقطوع الصلة بالجزور الفكرية والاجتماعية والتاريخية للوهابية نفسها التي لا تقبل تشويهاً لهويتها، وأسسها العقائدية، وبالتالي بقي النموذج بلا أتباع كبار أو صغار في التراتبية الوهابية الرسمية والشعبية، فالذين يتحدثون عن تجديد في الوهابية، يحتاجون إلى قدرة تأويل جبّارة من أجل الحصول على إشارات في كتابات وخطب وندوات المصنّفين على الوهابية الجديدة.

على أية حال، فإن الصورة النمطية عن الوهابية بوصفها حركة طهرانية إصلاحية بدأت في التشتت، ليس بسبب تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولكن بفعل تفجّر التناقضات داخل الدولة السعودية ذات الصلة بالمزاعم الدينية، والعدالة، والثروة، والحريات، وأخيراً الإصلاح السياسي. فاللهات خارج الحدود من أجل تزيين صورة العائلة المالكة، وتسويق نموذج الوهابية غير حائز على إجماع الحراس الحقيقيين للوهابية الأصلية، أدى إلى توليد إنطباع عام بأن الإزدواجية السعودية باتت مقرقة، لأنها تنطوي على خديعة، فالصورة الخارجية للدولة ليست

سوى غطاء مزوّ لأشكال التخلف، والاستبداد، والانتهاك المقيت للحقوق والحريات في الداخل. ولم تقل تلك المحاولات المفتعلة في تغيير حقيقة أن العائلة المالكة فاسدة، وأنّها تستعمل الإسلام لمصالح خاصة في مقابل المناصرين لخيار التجديد في الوهابية، هناك من ينتقدها بشدة لأنها لا تسمح بتطوير آليات تجديد، بل ذهب البعض مثل الدكتور محسن العواجي إلى أن الفكر الوهابي يحرض على العنف. وقال في مقابلة مع قناة (الجزيرة) في برنامج (بلا حدود) في نوفمبر ٢٠٠٣ قال (إن هؤلاء الشباب الذين في نهاية الأمر تبينوا العنف ينطلقون من أفكار هي أصلاً موجودة في الفكر الوهابي).

**مصالح آل سعود والوهابية
تستوجب فعلاً دُورياً فالدولة
تأسست بالقوة ويجب أن تدار
بالقوة، هكذا تظّر لها العالم
وبهذا المسوّغ يمسكها الحاكم**

العلماء والفتاوى السياسية

ما يثير الغرابة حقاً، أن علماء الوهابية رغم كونهم لم يدرسوا علوم السياسة، ولم يطلعوا على التجارب الديمقراطية ولا عاشوها في بلدانهم، ولكنهم مع ذلك يمارسون (ولاية الفقيه) المطلقة، فيفتون في كل شيء، حتى ما كان خارج اختصاصهم، لا على سبيل التعيين ولا على سبيل التعليم. في مطالعة متأنية في مضامين الفتاوى التي أصدرها علماء الوهابية من الطبقتين الأولى والثانية ما يلفت إلى أن الإنزواء عن العمل السياسي في الداخل لم يمنع تعويضه خارج الحدود، حيث يبرع العلماء والمشايع في تقديم أنفسهم بوصفهم خبراء في الفقه السياسي، تحوهم فكرة ممارسة التغيير من داخل المؤسسة (الحزب، البرلمان...)، وإن كان إنكار شرعيته من حيث المبدأ يبقى قائماً. بل ما يثير في الفتاوى تلك المحازبة المنوَّسة في ثنايا الفتاوى، والتي تتعامل مع أنصار محددين، تبعث لهم برسائل توجيهية كيما يضلعلوا بواجب تلقيه عليهم القيادات الحزبية ولكن تحت أغطية أخرى.

وتستمد المحازبة السياسية لدى النخبة الوهابية من رؤية أيديولوجية تنزيهية، ما يعزّز الخوف الشائع من إمكانية اختطاف الديمقراطية من أناس يجحدوها، وترسيخ الاعتقاد بأن الديمقراطية توفر أدوات تقويضها من خلال إعطاء فرصة لذوي النزوعات الإقتلاعية بتمرير معتنقاتهم العقيدية عبر وسائل ديمقراطية تغضي في نهاية المطاف إلى السيطرة على العملية السياسية.

فقد أصدر عدد من كبار العلماء فتاوى تجيز بل تحث على المشاركة والمناقسة في الانتخابات التشريعية. فقد أجاز المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ ناصر الدين الألباني وإن تحفظ المشاركة في الانتخابات، ولكن من منظور عقدي، أي بنية توظيف الديمقراطية لخدمة العقيدة، وفق المنظور الوهابي.

وفي سؤال وجه للشيخ بن باز عن حكم الدخول في المجالس التشريعية، أو مجلس الشعب (البرلمان) فأجاب بما نصّه: (إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) فلا حرج في الالتحاق بمجلس الشعب (البرلمان)، إذا كان المقصود من ذلك تأييد الحق وعدم الموافقة على الباطل لما في ذلك من نصرة الحق والإنضمام إلى الدعوة إلى الله، كما أنه لا حرج كذلك في استخراج البطاقة التي يستعان بها على انتخاب الدعوة الصالحين وتأييد الحق وأهله). ولا يبدو الحق هنا منفصلاً عن رؤية عقيدية شديدة الخصوصية في العقل الوهابي، وكما يظهر فإن فتوى الشيخ بن باز تنطلق من وجود باطل،

وكما توحى الإيجابية فإن الشيخ يصدر الفتوى بناء على الرؤية العقيدية لدى السائل دون حاجة للتأكد من حقيقة الباطل المزعوم، وهذا ما ينبئ عن الخلقة الأيديولوجية لدى الشيخ، حيث الأصل فساد المجتمعات وبطلان ما هي عليه.

تجد ذلك واضحاً أيضاً في جواب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على سؤال عن حكم التصويت في الانتخابات والترشيح لها؟ ويؤسس السائل تمهيداً للحكم بالقول (مع العلم أن بلادنا تحكم بغير ما أنزل الله). وأجابت اللجنة بالقول:

(لا يجوز للمسلم أن يرشح نفسه رجاء أن ينتظم في سلك حكومة تحكم

بغير ما أنزل الله، وتعمل بغير شريعة الإسلام، فلا يجوز لمسلم أن ينتخبه أو غيره ممن يعملون في هذه الحكومة إلا إذا كان من رشح نفسه من المسلمين ومن ينتخبون يرجون بالدخول في ذلك أن يصلوا بذلك إلى تحويل الحكم إلى العمل بشريعة الإسلام، واتخذوا ذلك وسيلة إلى التغلب على نظام الحكم، على ألا يعمل من رشح نفسه بعد تمام الدخول إلا في مناصب لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية). وقد وقّع على الفتوى كل من الشيخ عبد العزيز بن

باز، الشيخ عبد الرزاق عفيفي، الشيخ عبد الله بن غديان، الشيخ عبد الله بن قعود. أنظر: فتاوى اللجنة الدائمة، (٤٠٦،٤٠٧/٢٣).

وسنلت اللجنة بأعضائها الأربعة السابقيين عن الانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر سنة ١٩٩١، وكان السائل قد حدد معالم الخارطة الحزبية من منظور عقدي بما نصّه: كما تطمون

عندنا في الجزائر ما يسمى بـ"الانتخابات

التشريعية"، هناك أحزاب تدعو إلى الحكم الإسلامي، وهناك أخرى لا تريد الحكم الإسلامي. فما حكم الناخب على غير الحكم الإسلامي مع أنه يصلي؟، فكان الجواب على النحو التالي:

(يجب على المسلمين في البلاد التي لا تحكم الشريعة الإسلامية، أن يبذلوا جهدهم وما يستطيعونه في الحكم بالشريعة الإسلامية، وأن يقوموا بالتكاتف يداً واحدة في مساعدة الحزب الذي يعرف منه أنه سيحكم بالشريعة الإسلامية، وأما مساعدة من ينادي بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية فهذا لا يجوز، بل يؤدي بصاحبه إلى الكفر: لقوله تعالى: (وَأَن كُفِرَ بَيْنَهُمْ مِمَّا أُنزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مِمَّا أُنزِلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فإِذَا تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ) أفكركم الجاهلية يبعون ومن أحسن من الله حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) المائدة/٤٩-٥٠، ولذلك لما بين الله كفر من لم يحكم بالشريعة الإسلامية، حذر من مساعدتهم أو اتخاذهم أولياء، وأمر المؤمنين بالفتوى إذا كانوا مؤمنين حقاً، فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارُ أَوْلِيَاءُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مَوْمِنِينَ) المائدة/٥٧. (فتاوى اللجنة الدائمة، ٣٧٣/١).

وتفتش الفتوى سر التسامح العقوي إزاء العمل الحزبي، ولكنها المحازبة في شكلها الواحد التنزيهي، التي لا تنطوي على إباحة مفتوحة للعديد الحزبية، بل تشير الفتوى بوضوح إلى أن المطلوب من الناخبين

**الوهابية تعارض المناظرة
حول الديمقراطية، بوصفها
وثناً يعبد من دون الله، ولكن
تقبل به حين يكون في الخارج،
لتحقيق مصالح مرجوة**

ولكنها

ترشيح الحزب - الأداة الذي يضطلع بمهمة تطبيق الشريعة دون غيره. وكان أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ عبد الله بن بن قعود والشيخ عبد الله بن غديان والشيخ عبد الرزاق عفيفي) قد أفتوا بجواز الانضمام والعمل مع الأحزاب السياسية - وإن كانت علمانية - إذا استطاع المسلم التأثير فيها وتوجيهها توجيهها إسلامياً. وجاء في فتوى اللجنة الدائمة حول (موقف المسلم من الأحزاب السياسية) السؤال الرابع من الفتوى رقم ٦٢٩٠:

س ٤: بعض الناس مسلمون، ولكنهم يخطرطن في الأحزاب السياسية، ومن بين الأحزاب إما تابعة لروسيا أو تابعة لأمريكا، وهذه الأحزاب متفرعة وكثيرة: أمثال: حزب التقدم والاشتراكية، حزب الإستقلال، حزب الأحرار - حزب الأمة - حزب الشبيبة الاستقلالية، حزب الديمقراطية... إلى غيرها من الأحزاب التي تتقارب فيما بينها، ما هو موقف الإسلام من هذه الأحزاب، ومن المسلم الذي يخطرطن في هذه الأحزاب، هل إسلامه صحيح؟ ج ٤: من كان لديه بصيرة في الإسلام وقوة إيمان وحصانة إسلامية ويعد نظر في العواقب وفصاحة لسان، ويقوى مع ذلك على أن يؤثر في مجرى الحزب فيوجهه توجيهها إسلامياً - فله أن يخالط هذه الأحزاب، أو يخالط أربابهم لقبول الحق: عسى أن ينفع الله به، ويهدي على يديه من يشاء فيترك تيار السياسات المنحرفة إلى سياسة شرعية عادلة، ينتظم بها شمل الأمة، فتسلك قصد السبيل، والصراف المستقيم، لكن لا يلتزم مبادئهم المنحرفة، ومن ليس عنده ذلك الإيمان ولا تلك الحصانة ويخشى عليه أن يتأثر ولا يؤثر، فليعتزل تلك الأحزاب: اتقاءً للفتنة ومحافظة على دينه أن يصيبه منه ما أصابهم: ويبتلى بما ابتلوا به من الإحتراف والغشاد.

وفق هذا المنظور الشرعي، يرتفع الخطر عن التيار السلفي في الكويت والبحرين للانخراط في العمل الحزبي المؤهل للتنافس الانتخابي. ومن اللافت، أن كبار العلماء في المدرسة السلفية لم يشككوا على الانتخابات بوصفها إحدائاً جديداً لم يعهده السلف من قبل، وليس له أصل في الكتاب والسنة. على أية حال، فتحت الفتوى الباب أمام التيار السلفي الذي كان يعيب على الإخوان انخراطهم في السياسة وصفهم بـ (الأشاعة)، لكي يزايد في انخراطه في العملية الديمقراطية الكويتية إلى حد إتيانه بأفكار متطابقة مع الديمقراطية الغربية كما جاء في برنامج (حزب الأمة) الكويتي. فلماذا يكون الجواز الشرعي للدخول في البرلمان إذا كان خارج البلاد ولا يقابلها موقف مماثل في الداخل، هل تضمن الفتوى موقفاً عقائدياً من المجتمع والدولة في الكويت، ما يجعل الكلام هناك ضرورة شرعية، فيما الصمت هنا موافقة شرعية؟

وكان أمين الظواهري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، قد أعد في سنة ١٩٨٩ رسالة بعنوان (نصح الأمة بتجنب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة) عارض فيها بالأدلة الفقهية والحديثية والتاريخية فتوى الشيخ ابن باز، كما كتبت مجموعة سلفية رسالة بعنوان (حقيقة الديمقراطية) ضمن سلسلة أطلق عليها (سلسلة فاعلم أنه لا إله إلا الله) جاء فيها:

وقال الشيخ ابن باز نفسه في شرح النافض الرابع من توافض الإسلام العشري التي جمعها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، قال ابن باز (ويؤخذ في ذلك أيضاً كل من اعتقد أنه يجوز الحكم بغير شريعة الله في المعاملات والحدود أو غيرهما، وإن لم يعتقد أن ذلك أفضل من حكم الشريعة، لأنه

بذلك يكون قد استباح ما حرم الله إجماعاً، وكل من استباح ما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة كالزنا والخمر والربا والحكم بغير شريعة الله فهو كافر بإجماع المسلمين) أهـ (مجلة البحوث الإسلامية) الصادرة عن الرئاسة العامة للبحوث والدراسة والأفتاء بالسعودية، العدد السابع، ص ١٧ - ١٨. وفي رسالته (نقد القومية العربية) وصف الشيخ ابن باز الحكم بالقوانين الوضعية بأنه (هذا هو الفساد العظيم والكفر المستبين والردة السافرة) ص ٥٠.



الحوالي: الديمقراطية كفر، والإباحة استثناء

فأعضاء البرلمانات مسئولون عن استمرار الحكومات في الحكم بالقوانين الوضعية، كما أنهم مسئولون عن تشريع ما يستجد من هذه القوانين، وكلا الوظيفتين من الكفر الأكبر للمستبين، (ظلمات بعضها فوق بعض).

وتضيف الرسالة:

ويكل أسف فقد تابع الشيخ ابن باز في إجازته المشاركة في البرلمانات الشريكية بعض أهل العلم بدعوى أنها ضرورة، وهذا هو التقليد المحرم المذموم... ومن تابع ابن باز في هذا الدكتور سفر الحوالي (في شريط مسجل رقم ٤٦٦١ - تسجيلات الهداية الإسلامية بالدمام - محاضرة ٢٣ / ٦ / ١٤١٢ هـ)، وقد خصصته بالذكر لسببين: أحدهما: أنه يُدرّس للناس العقيدة ويعلم حقيقة الشرك وأنواعه، والثاني: أنه كتب كتاباً في (العلمانية) بين فيه أصل الديمقراطية وحقيقتها الشريكية. فكان بذلك من أولى الناس بالأيقاع في هذا التقليد المذموم وهو التقليد بخلاف الدليل الشرعي. وإليك بعض كلامه عن الديمقراطية في كتابه (العلمانية) قال د. سفر الحوالي (ص ٦٨٧) (من هذه الشبهات استصعب بعض الناس إطلاق لفظ الكفر أو الجاهلية على من أطلقها الله تعالى عليه الأنظمة والأوضاع والأفراد بذريعة أن هذه الأنظمة - لاسيما العلمانية الديمقراطية - لا تترك وجود الله ولا تصنع في إقامة شعائر التعبد وبعض أفراد الأنظمة العلمانية يتلفظون بالشهادة ويقومون الشعائر من صلاة وصيام وحج وصدقة ويحترمون رجال الدين (١) والمؤسسات الدينية... الخ. فكيف تستسيغ القول بأن العلمانية نظام جاهلي وأن المؤمنين بها جاهليون؟

وتلق الرسالة: من الواضح جداً أن الذين يلوكون هذه الشبهة لا يعرفون معنى لا إله إلا الله ولا مدلول «الإسلام»، وهذا على فرض حسن الظن بهم، وهو مالا يجوز في حق كثير من المتفقين الذين يتعللون بهذه (العلل) وقال د. سفر أيضاً (ص ٦٩٢ - ٦٩٣) (ووجدت بنا أن نفق قليلا عند قول شيخ الإسلام إن الردة عن شرائع الدين أعظم من خروج الخارج الأصلي عنها، لنقول: إن هذا هو مأثره المخطط اليهودي الصليبي كما سبق في وصية زويمر فقد ينس المخطط من إخراج المسلمين عن أصل

**علماء الوهابية مسؤولون عن
توفير مسوغات بطش الدولة
ضد الإصلاحيين، وما زال
الخطاب الديني
الرسمي معوقاً للإصلاح**

أخف الضررين، وأقل الفسادين.

وهنا ينشق المشهد عن نزوعين داخل المجتمع الديني الوهابي، فبينما يميل أغلبية الاتجاه الرسمي إلى تشجيع الإنخراط في العملية السياسية من أجل السيطرة عليها وتفتيز أجندة سلفية، يميل الاتجاه الجهادي إلى مقاطعة العملية السياسية بصورة تامة بوصفها باطلة شرعاً.

ويمثل موقف الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، التعبير المبدئي عن

العقيدة السلفية في مبدأ التعيين، وقد سئل عن الانتخابات، قياساً على انتخاب الخليفة عثمان عن طريق الستة السجوري، فسأجاب: إنتخابات من أهل الحل والعقد نعم، من أهل الحل والعقد ماهي من الغوغاء العامة وخراء الأصوات والغوضى، لا هذه ماهي من الإسلام، أما أهل الحل والعقد نعم ينتخبون، نعم العلماء

بن عثيمين: المشاركة في الإنتخابات واجبة لمنع الفسقة

نظام الاسلام في الإنتخابات أما الفوضى والغوغاء والنساء والأطفال هذا نظام الغرب، نظام غربي. (عنوان الفتوى: حكم الانتخابات . رقم الفتوى: ٨٠٢٧ انظر موقع الشيخ الفوزان).

وتكشف الفتوى عن موقف جازم من أصل مبدأ الانتخابات باعتباره بدعة غريبة، لا أساس شرعي لها، وتمثل الانخراط الأمين بالخط السلفي الذي يقف أمام الإحداثيات الجديدة التي لا أصل لها في الكتاب والسنة وسيرة الأولين من السلف الصالحين. إلا أن هذا الموقف يقابله إجتهد آخر، يقوم على أساس الموازنة بين المفساد والمصالح، وفي كلا الحالين تبدو المحازبة في شكلها الاجتماعي شديدة الوضوح.

وكان الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن الجبرين قد سئل عن موقفه من المشاركة في انتخابات البلدية سواء بالتسجيل أو الترشح أو التصويت، فأجاب: نظراً لأهمية هذه الانتخابات، وأثارها المتوقعة في تحسين وضع البلاد، واختيار ما له أهمية ومصالحة في البلاد والعباد، فإننا نرى أهمية المشاركة في هذه الانتخابات، واختيار الأفضل من المرشحين من أهل الخبرة والمعرفة والصلاحية: لخدمة المشاريع البلدية، ورجاء أن يكون المرشحون من أهل الصلاح والإصلاح، والعمل فيما يكون سبباً في الإستقامة واختيار ما يناسب البلاد، واختيار الأشخاص الصالحين المصلحين، ممن يرجون الله والدار الآخرة، وينصحون لولاء الأمر وللمواطنين، فمتى تقدم أهل الخبرة وأهل المعرفة وأهل الإستقامة لاختيار من لهم صلاح ومعرفة، فإن ذلك خير في الحال وفي المال، والله أعلم.

وليس أهل الصلاح هنا سوى من محضوا العقيدة السلفية، والتزموا

دينهم إلى المذاهب الإلحادية والمادية فلجأ - بعد التفكير والتدبير - إلى ماهو أخبث وأخطر: لجأ إلى اصطناع أنظمة تحكم بغير ماأنزل الله وفي الوقت نفسه هي تدعي الإسلام وتظهر احترام العقيدة، فقتلوا إحساس الجماهير وضمتوا ولاعها وخدروا ضميرها، ثم انطلقوا يهدمون شريعة الله في مأمن من انتفاضتها، ولذلك لايجزئ أرباب هذه الأنظمة على التصريح بأنهم ملحدون أو لا دينيون بينما يصرحون - مفتخرين - بأنهم «ديمقراطيون» مثلاً. (العلمانية) ط جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ. فهل يستقيم - مع كلامه هذا - أن يتابع ابن باز في فتواه؟.

وتواصل الرسالة نقد فتوى ابن باز بالقول: ولا فؤوتني في هذا المقام أن أوصي كل من يقتي الناس - أيما كانت رتبته - بأن يكون ذا بصيرة في الواقع الذي يفتي فيه حتى لا يخذعه المستفتي في عرض الواقع القبيح في ثوب حسن، كما أليس هؤلاء الديمقراطيون الشركية ثوب الدعوة إلى الله، فإن من شروط المفتي معرفة الواقع الذي يفتي فيه، كما قال ابن القيم - في أحكام المفتي - (الفائدة الرابعة والأربعون: يحرم عليه إذا جاءته مسألة فيها تحل على إسقاط واجب أو تحليل محرم أو مكر أو خداع أن يعين المستفتي فيها، ويرشده إلى مطلوبه، أو يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به إلى مقصوده، بل ينبغي له أن يكون بصيراً بسكر الناس وخداعهم وأحوالهم، ولا ينبغي له أن يحسن الظن بهم، بل يكون حذراً قطعاً فقيهاً بأحوال الناس وأمورهم، يوازره فقهه في الشرع، وإن لم يكن كذلك رآه وأزاع، وكم من مسألة ظاهرها ظاهر جميل، وباطنها مكر وخداع وخداع وظلم، فالغُر ينظر إلى ظاهرها ويقضي بجوازها، وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها، فالأول يروج عليه زُغَل المسائل كما يروج على الجاهل بالنقد زُغَل الدرام، والثاني يخرج زيفها كما يخرج الناقذ زُغَل النقود. وكم من باطل يُخرجه الرجل بحُسن لفظه وتجميله وإبرازه في صورة حق، وكم من حق يخرج به تهجينه وسوء تعبيره في صورة باطل، ومن له أدنى فطنة

وخبرة لا يخفى عليه ذلك، بل هذا أغلب أحوال الناس، وكثرته وشهرته يُستغنى عن الأمثلة. بل من تأمل المقالات الباطلة والبُذع كلها وجدها قد أخرجها أصحابها في قوالب مستحسنة وكسوها ألفاظاً يقللها بها من لم يعرف حقيقتها) (اعلام الموقعين) ج ٤ ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

وكان الشيخ سفر الحوالي قد تعرّض في محاضره له بعنوان (الامتياز في شرح بيان ابن باز) لموضوع الانتخابات الجزائية وقال: (نحن مبدئيًا نعتقد أن الديمقراطية كفر ليس في ذلك عندنا أي شك، ونعتقد كذلك أن قيام الإسلام في الأرض ليس بهذه الطرق وبهذه الوسائل بالضرورة، بل الطريق الصحيح والمنهج الحق هو: الدعوة وطلب العلم ونشر الفقه في الدين، وتربية الناس على ذلك، وحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إلى أن تأتي مرحلة تمايز الصفوف، هنا يأتي الجهاد في سبيل الله، وإقامة الدين بعد البيان والحجة وإبلاغ الحق، وهذه بديهيات معروفة والحمد لله، لكن نحن نتكلم عن قضية واقعية وأمر قد وقع).

في موقف الشيخ الحوالي هنا ما يلفت إلى تمايز بين بعدين: مبدئي وواقعي، فالمبدئي يقضي بكفر الديمقراطية، أما الواقعي فيملي حكماً استثنائياً إذ لا مناص من إيداء الرؤية الشرعية في مسألة لم يكن بالإمكان السكوت عنها بعد أن صارت أمراً واقعاً، ولذلك فهو يجيز الإنخراط في العملية الانتخابية بغرض إنقاذ ما يمكن إنقاذه، أي من باب

في مجال ديمقراطية الحكم تتلاشي التباينات بين متشددي الوهابية ومعتدليها والخلاف يتركز حول سلطة وصلاحيات العلماء في الدولة

وأن قوله (إذا فقد صوت المسلمين، وإذا شارك المسلمون) تستدعي الموقف العددي الوهابي من المجتمعات غير المنضوية داخل العقيدة السلفية. وكان الشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني قد أفتى في الانتخابات الجزائرية بكلام طويل بعد سلسلة من الاستفسارات وصلته من الجزائر، وقبيلها من الأردن وأعطى فيها نظره الفقهي. وقال: نحن لنا موقفان من الانتخابات يبدو لمن لا علم عنده ولو لأول وهلة أن بينهما تناقضاً ولا تناقض. الموقف الأول: أننا لا ننصح أحداً من المسلمين أفراداً كانوا أم جماعات أن يرشحوا أنفسهم لمثل هذه البرلمانات. الموقف الثاني: أننا نقول لعامة المسلمين في أي بلد كانوا: إذا كانت الدولة الحاكمة تفرض هذا النظام، نظام الانتخابات، وهنا يتسابق أصحاب الأحزاب والآراء أن يتسارعوا إلى ترشيح أنفسهم والوصول إلى البرلمانات بأكثر عدد ممكن لحزبهم أو كتلتهم. في هذه الحالة إذا وجد بعض المسلمين رشحوا أنفسهم ونحن ننصحهم ألا يفعلوا، لكن لنا موقف آخر فنقول حينئذ: القاعدة الفقهية إذا وقع المسلم بين مفسدين اختار أقلهما شراً، البرلمان سيقيم علي عجره ويُبجِّره شيئاً نحن معشر المسلمين أم أبينا، فهناك فرق كبير جداً بين أن يكون البرلمان كل أفراد غير مسلمين، وبين أن يكون كل أفراد مسلمين فرق



الفوران: الانتخابات بدعة

أفراد مسلمين فرق كبير جداً. ثم فرق كبير بين أن يكون في الصلابة الأخرى أن يكون المرشحون في البرلمان كلهم مسلمين لكن بعضهم صالح وبعضهم طالح، بعضهم يعمل لصالح الإسلام وبعضهم يعمل لصالح خصمه أو كتلته أو حزبه، ولا يبالي عن مصالح الإسلام.

حينئذ على الناحيتين من المسلمين أن يشاركوا في انتخاب الأصحح والأنفع للإسلام، في الوقت الذي نقول لا ينبغي لمسلم أن يرشح نفسه ويدخل البرلمان لأنه في هذا إهلاك لنفسه وإقرار لمخالفته للشرعية. لكن ليس كل الناس في إمكاننا أن نتقنعهم برأينا ولو كان صواباً منه بالمئة وسيكون هناك ما هو الواقع ناس آخرون لهم اجتهادات لهم آراء، بغض النظر هل هم مصيبون أو مخطئون هل هم أهل لأن يجتهدوا. هذا هو الواقع، الواقع أن كثيراً من المسلمين الصالحين سيرشحون أنفسهم في البرلمانات، حينئذ نقول لأفراد المسلمين إختاروا هؤلاء على الأفراد المسلمين الغير صالحين وعلى الأفراد الكافرين من الشيوعيين وغيرهم. هذا أقل شراً من أن تقبوا في بيوتكم وأن لا تشاركوا في اختيار نوابكم (مقتطف من شريط رقم ٢٤٤ من أشرطة سلسلة الهدى والنور).

وتكشف الآراء الشرعية لدى العلماء عن حقائق بالغة الأهمية، فهي من جهة تؤكد الرؤية العدوية إزاء المجتمعات غير الوهابية، والتي ترى بأنها لا تحكم بما أنزل الله، ثم تفرق إستراتيجية التغيير بين إتجاهين في المحاربة الإقتلاع الوهابية، فبينما يميل إتجاه إلى مقاطعة العملية السياسية كونها تضيف شرعية على فسادها، يميل إتجاه آخر إلى الإخراط فيها بنية مبيتة نحو تغييرها، وفي كل تبعث المحاربة الوهابية بنزعتها الإقتلاع خوفاً مشروعاً من أن الديمقراطية تصبح مكافأة لها لا خطاطها وترسيخ الإستبداد السعودي.

تعاليمها وقاموا بواجباتها خير قيام كيما يحظوا بشهادة التزكية من العلماء الكبار الذين شاركوا بصورة غير مباشرة في تشجيع الأتباع على التصويت لقائمة مرشحين من نفس الخط العدوي.

وكانت الفتاوى السياسية التي أصدرها علماء الوهابية في السعودية قد أثارت جدلاً فكرياً مفتوحاً، كونها أعادت الدولة إلى الحقل الديني، الذي يرى البعض بأنها ابتكار بشري وتهدف لتحقيق مصالح دنيوية محض، وأن إقحام الدين في هذا الحقل يقتصر على وضع ضوابط أخلاقية كيما لا تتحرّف الدولة عن مسارها الوظيفي في تحقيق العدل والمساواة وضمان سلامة تطبيق الحقوق والحريات الفردية والعامة. وكان مثيراً أن تلتزم الجماعات السلفية في كل من الكويت والبحرين وفتاوى سياسية صادرة عن علماء الوهابية في المملكة، فيما تجتهد أو تتأول فتاوى أخرى مرتبطة على سبيل المثال بقيادة المرأة للسيارة والتي أصدر فيها الشيخ بن باز والشيخ بن عثيمين فتوى بالحرمة. وقد علّق وزير التربية الكويتي الأسبق الراحل أحمد الربيعي على إنتقائية التيار السلفي في تطبيق الفتاوى بالقول (فإذا كانت المسألة هي الإنصاع للفتاوى فالمفروض أن يتم الإلتزام بفتوى قيادة السيارة. بل إن هؤلاء السلفيين كانوا يأخذون على الأخوان دخولهم البرلمان في السابق، فلقد كانوا ضد دخول الرجل للبرلمان، ثم أفتى زعيمهم ونقل عن الشيخ بن عثيمين رحمه الله، شافهة (إدخلوها. أتركونها للعلمانيين والفسقة؟).

وتجدر الإشارة هنا إلى ما ورد على لسان الشيخ ابن عثيمين فيما سمي بـ (لقاء الباب المفتوح للشيخ ابن عثيمين رحمه الله- رقم الشريط ٢١١)، وقد ورد سؤال يقول: ما حكم الانتخابات الموجودة في الكويت، علماً بأن أغلب من دخلها من الإسلاميين ورجال الدعوة فتتوا في دينهم؟ وأيضاً ما حكم الانتخابات الفرعية القبلية الموجودة فيها يا شيخ؟ فكانت الإجابة على النحو التالي: أنا أرى أن الانتخابات واجبة، يجب أن نعين من نرى أن فيه خيراً، لأنه إذا تقاعس أهل الخير من يحل محلهم؟ أهل الشر، أو الناس السليبيون الذين ليس عندهم لا خير ولا شر، أتباع كل ناعق، فلا بد أن نختار من نراه صالحاً، فإذا قال قائل: إختارنا واحداً لكن أغلب المجلس على خلاف ذلك، نقول: لا بأس، هذا الواحد إذا جعل الله فيه بركة وألقى كلمة الحق في هذا المجلس سيكون لها تأثير ولا بد لكن يتقصنا الصدق مع الله، نعتد على الأمور المادية الحسية ولا ننظر إلى كلمة الله عز وجل... فأقول: حتى لو فرض أن مجلس البرلمان ليس فيه إلا عدد قليل من أهل الحق والصواب سينفعون، لكن عليهم أن يصدقوا الله عز وجل، أما القول: إن البرلمان لا يجوز ولا مشاركة الناسقين، ولا الجلوس معهم، هم نقول: نجلس لنواقفهم؟ نجلس معهم لنئين لهم الصواب.

ويضيف: بعض الإخوان من أهل العلم قالوا: لا تجوز المشاركة، لأن هذا الرجل المستقيم يجلس إلى الرجل المنحرف، هل هذا الرجل المستقيم جلس لينحرف أم ليقيم المعوج؟ نعم ليقيم المعوج، ويعدل منه، إذا لم ينجح هذه المرة نجح في المرة الثانية.

وسئل الشيخ بن عثيمين عن الانتخابات الفرعية القبلية، فأجاب: كله واحد أبداً رشح من تراه خيراً، وتوكل على الله. وقد أكد الشيخ نفسه فتواه بإجادة الانتخابات وقال: نعم أفتينا بذلك. ولا بد من هذا. لأنه إذا فقد صوت المسلمين: معناه: تمّخّص المجلس لأهل الشر. وإذا شارك المسلمون في الانتخابات: انتخبوا من يرون أنهم أهل لذلك، فيحصل بهذا خير وبركة.

ولابد من التذكير هنا أن فتوى الشيخ ليست لمسلمين يعيشون في الغرب، أو بلاد غير إسلامية، بل هي فتوى صادرة للمسلمين في الكويت،

أبواب المسجد الحرام

عدنان الشريف

عمارة عبدالله بن الزبير سنة ٦٥هـ / ٦٨٤م. وقد جرى فيها زيادة كبيرة في مساحة المسجد الحرام، ترتب عنها بناء أبواب جديدة بدلاً من الأبواب القديمة. وقد ذكرت المصادر هذه الأبواب الجديدة في حادثة حصار الجيش الأموي لابن الزبير وأنصاره في المسجد الحرام، حيث وكل قائد ذلك الجيش الحجاج بن يوسف الثقفي لكل طائفة من جنده باباً من تلك الأبواب. فكان لجند حمص الباب الذي يواجه الكعبة المشرفة، ولجند

الباب، جمعه أبواب وبيبان وأبوبة، وبه يعرف كتلة المدخل بعناصره المعمارية في المنشآت بأنواعها، كأسوار المدن والعناصر من مساجد وقلاع وبيوت وغيرها. وتعرف به الفتحات الرابطة بين الأجزاء الداخلية للمنشآت، وفتحات الخزائن وما شابه ذلك. وبهذا اللفظ تعرف الأبواب بد (مصراع) أو إثنين.

أطلق اللفظ قبل إنشاء المسجد الحرام على المداخل الواقعة في نهايات الطرق المؤدية لفناء الكعبة، فكان إذا قدم الأعراب في الجاهلية إلى مكة المكرمة للطواف بالبيت، لزمهم خلع ثيابهم عند أبواب المسجد ليطوفوا في ثياب تعطي لهم من المكيين، فإن لم يعطوا طافوا بالبيت عراة بدون ثياب.

وتذكر المصادر التاريخية، في حادثة بناء قريش للكعبة المشرفة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم أنهم اختلفوا حول من يكون له شرف إعادة الحجر الأسود إلى مكانه، وأرادوا أن يقتتلوا، ثم تداعوا إلى السلم واتفقوا أن يحتكموا إلى أول من يدخل عليهم من باب المسجد، ويقصد بباب المسجد باب بني عبد شمس آنذاك، وعرف بد (باب بني شيبه) و (الباب الأعظم)، وذلك بالرغم من أنه وغيره من الأبواب لم يكن لها هيئة معمارية واضحة، فعرفت مداخلها بالفجاج.

في عصر النبوة استمرت أبواب الحرم المكي الشريف على صفتها التي كانت عليها في العصر الجاهلي. ويرد ذكر أسماء بعض هذه الأبواب في نصوص تعود لتلك الفترة. ففي أحداث فتح مكة سنة ٨هـ / ٦٢٩م، اندفع ابن الزبير حتى وقف بالرابية بباب المسجد ثم دخل الرسول صلى الله عليه وسلم المسجد، وطاف بالكعبة المشرفة، فلما فرغ خرج من باب بني مخزوم إلى الصفا. وفي حجة الوداع دخل الرسول صلى الله عليه وسلم المسجد الحرام من باب بني شيبه، ولما رأى الكعبة المشرفة وقف عنده ورفع يديه بالدعاء. ويرد ضمن أحداث السيرة النبوية الشريفة ذكر لثلاثة أبواب أخرى: باب بني جمح، وبني سهم، والحناطين (الخياطين). يقدر بعض الباحثين عدد أبواب المسجد الحرام في تلك الفترة بسبعة أبواب: إثنان في الجهة الشرقية، وثلاثة غربية، وواحد في كل من الشمال والجنوب. وقد اكتسب بعضها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم صفة خاصة لارتباطه بالنسك.

في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أضحي للأبواب هيئة معمارية محددة، بعد ما أمر رضي الله عنه سنة ١٧هـ / ٦٢٨م بإحاطة المطاف بجدار قصير يبلغ ارتفاعه دون القامة، فتح فيه أبواب في محاذة الأبواب التي كان من قبل بين الدور. وشهدت أبواب الحرم المكي الشريف تطوراً معمارياً مهماً في عمارة الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه للمسجد الحرام سنة ٢٦هـ / ٦٤٦م، حيث زيدت مساحته، وأضيفت إليه الأروقة، فاقضى بدوره أن يبني للمسجد الحرام أبواباً يتوافر لها عضادتان وعلو مسقوف. بعد عصر الخلفاء الراشدين شهد المسجد الحرام أكثر من عمارة. أولها



موضع باب بني شيبه وهو أحد أبواب الحرم المكي الشريف،
عن محمد حلمي ١٩٤٧م

دمشق باب بني شيبه، ولجند الأردن باب الصفا، ولجند فلسطين باب بني جمح، ولجند قسرين باب بني سهم. ويلاحظ أنه ضمن هذا السرد لم يرد ذكر لباب الحنطاطين (الخياطين) بسبب مجاورته لباب بني جمح على ما يبدو، أو أنه ألغى في تلك التوسعة، كما لم يرد ذكر لباب الندوة لأنه يؤدي إليها.

الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان قام في سنة ٧٢هـ / ٦٩٤م بتجديد

أبواب الجدار الجنوبي (اليمني)؛

شيد في هذا الجدار سبعة أبواب، تبدأ من الشرق بـ (باب بني عائذ) يليه (باب بني سفيان بن عبد الأسد) ثم (باب بني مخزوم) باب الصفا، وبابان آخران متتاليان عرفا بـ (بابي بني مخزوم) أيضاً، ومن بعدهما (باب بني تميم بن مرة)، و (باب أم هاني).

أبواب الجدار الغربي؛

تبدأ أبواب هذا الجدار من الشمال بباب بني سهم (باب العمرة) ثم باب دار زبيدة، وباب أبي البخخري بن هاشم الأسدي، وباب بني جمح، وباب الحناطين (الخياطين)، وآخر هذه الأبواب باب الحزامية. وقد أزيل بابا بني جمح والخياطين وحل محلهما باب إبراهيم في صدر هذه الزيادة. الوصف السابق للأبواب يمثل واقعها في مطلع القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وقد استقر وضعها على هذه الصورة قروناً عدة، وما طرأ عليها من تغيرات خلال تلك القرون لا يعود عن كونها ترميمات أو تجديدات لبعض هذه الأبواب أو إضافة أبواب ثانوية جديدة.

بالنسبة للترميمات، فبعضها كانت لمجمل الأبواب مجتمعة، كما حدث في سنة ٧٢٨هـ / ١٣٢٧م عندما جدد هلال الدولة سطح المسجد الحرام وأبوابه. وفي سنة ٨٧٢هـ / ١٤٦٨م، قام السلطان قايتباي المملوكي بإصلاح ما خرب من المسجد الحرام، فأصلح ما في سطح المسجد من المخرب بالخشب والحصى، ويبيض داخل المسجد وأبوابه والقبب الثلاث، ومقام الأئمة الأربعة، ورخم الحجر وشيئا من جهة جدار زمزم. وفي مطلع العصر العثماني ٩٥٩هـ / ١٥٥١م تم ترميم جميع أبواب المسجد الحرام. واستمرت أعمال الترميم تتوالى حتى العصر الحديث. وخلال تلك العصور كانت تجري إعادة عمارة بعض أبواب المسجد الحرام. فنتيجة لخراب أجزاء كبيرة من باب النبي صلى الله عليه وسلم، أعيد بناؤه من جديد، وجعل له بين مدخله بكرة كبيرة. وبسبب هذه العمارة كتب في لوح من رخام، أن ذلك عمر في سنة ٨٢٥هـ / ١٤٢١م بأمر صاحب مصر الملك الأشرف برسباي على يد الأمير زين الدين مقبل القديري.

ومن الأبواب التي أعيد عمارتها في العصر المملوكي، باب إبراهيم، حيث أمر السلطان قانصوه الغوري في سنة ٩١٥هـ / ١٥٠٩م بإعادة بناء هذا الباب وجعله أكثر قوة وارتفاعاً عما كان عليه في السابق، ليحتل فوقه قصراً أمر ببنائه السلطان المذكور.

العصر العثماني شهد إعادة بناء معظم أبواب المسجد الحرام، وبخاصة في عمارة السلطان سليمان الثاني والتي استكملت في عهد ابنه السلطان محمد خان سنة ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م، وقد ترتب عنها إعادة بناء معظم أبواب المسجد الحرام، وهي أبواب: العباس، وعلي، وبازان، والبغلة، والصفا، وجياد الصغير، والمجاهدية، ومدرسة الشريف عجلان، وأم هاني، والعمرة، والسدة، والباسطية، والزيادة.

أما بالنسبة للأبواب التي تمت إضافتها فكانت تؤدي إلى منشآت خاصة، من أبرزها باب المارستان، وكان يربط بين المسجد الحرام والمارستان الذي أنشأه الخليفة العباسي المستنصر بالله سنة ٦٢١هـ / ١٢٢٤م. ومن هذه الأبواب باب المدرسة السليمانية، والذي كان باباً للمدرسة الكتبانية، وينفذ إلى المسجد الحرام.

إن التطورات التي مرت بها أبواب المسجد الحرام حتى نهاية العصر العثماني، جعلت أعدادها تختلف باختلاف المراحل التاريخية. فالأزرقى والفلكهي وابن رسته يذكرون أن عددها بلغ ثلاثة وعشرين باباً. أما ابن

عمارة المسجد الحرام، وأرتبط بذلك تجديد عمارة أبوابه بطبيعة الحال. كما قام ابنه الوليد بإعادة عمارته سنة ٩٠هـ / ٧٠٩م، فرقع جدرانه وزخرفها من الداخل، وربما أصاب الأبواب شيء من الزخرفة كذلك. في العصر العباسي شهد المسجد الحرام توسعات عدة، ترتب عنها زيادة كبيرة في مساحته، واستقر على أثرها مخطط المسجد الحرام حتى نهاية العصر العثماني وأوائل العصر السعودي. كما أن عدد الأبواب شهد في هذه التوسعات زيادة كبيرة حتى بلغت في بعض الفترات ثلاثة وعشرين باباً.

أولى التوسعات العباسية للمسجد الحرام كانت توسعة الخليفة أبي جعفر المنصور سنة ١٣٧هـ / ٧٥٤م، وشملت الضلع الغربي وبعض الشمالي (الشامي).

أما التوسعة الثانية فكانت لابنه الخليفة المهدي، وكانت على مرحلتين: الأولى سنة ١٦١هـ / ٧٧٧م، وشملت تعديل الإزوار في الضلع الشمالي وتوسعة الضلع الشرقي ناحية المسعى. أما المرحلة الثانية سنة ١٦٤هـ / ٧٨٠م، فقد اقتضت على توسعة الضلع الجنوبي لجعل الكعبة تتوسط صحن المسجد.

ثالثة هذه التوسعات كانت توسعة دار الندوة بأمر الخليفة المعتضد بالله العباسي، وكانت ما بين سنتي ٢٨١ - ٢٨٤هـ / ٨٩٤ - ٨٩٧م، وضمت فيها دار الندوة (الإمارة) إلى عمارة المسجد الحرام.

الخليفة المعتز بالله العباسي اختتم الزيادات العباسية للمسجد الحرام سنة ٣٠٦هـ / ٩١٨ - ٩١٩م، بضم مساحة كانت تقع بين دارين للسيدة زبيدة، عرفت بزيادة باب إبراهيم، نسبة إلى باب يتصدر هذه الزيادة.

ترتب على هذه الزيادات أن تعرضت أبواب المسجد الحرام لتغيرات في أعدادها ومواقعها. ويمكن وصف هذه التغيرات على النحو التالي:

أبواب الجدار الشمالي (الشامي)؛

أنشئ في هذا الجدار عدد من الأبواب أولها من الشرق (باب دار شيبه) بن عثمان. يليه إلى الغرب منه (باب دار الندوة) لأنه يتخذ إليها. وقد أزيل هذا الباب بعد توسعة دار الندوة، حيث حل محله ثلاثة أبواب جديدة تربط بين الزيادة والطرق المحيطة بها، فهناك باب يقع في صدر الزيادة على الطريق المؤدي إلى سوق، ويقع الباب الثاني أعلى الطريق غربي الزيادة. يليه باب ثالث أسفل منه ذكره الخزازي في ذيله على الأزرق، وقد أغلق بعد عصره إذ أن المصادر بعد ذلك لا تشير إليه على الإطلاق.

يلي ذلك (باب دار حجيز بن أبي إهاب)، وهو باب انقطع ذكره في المصادر بعد القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. ومن بعده (بابا دار العجلة) حيث يقعان في مواجهتها وقد سد الغربي منها.

(باب دار عمرو بن العاص) هو آخر أبواب الضلع الشمالي الشامي، حيث يقع في النهاية الغربية لهذا الضلع.

أبواب الجدار الشرقي؛

انتظمت أبواب الجدار الشرقي في زيادة المهدي، وبلغ عددها خمسة أبواب تطل على المسعى، فتبدأ من الشمال بباب بني شيبه الكبير (دار السلام) يليه إلى الجنوب (باب دار القوارير) ثم (باب النبي صلى الله عليه وسلم) و (باب العباس بن عبد المطلب) وآخرها (باب بني هاشم) أو باب سوق الليل.

مناسبات معينة، فالحجاج والمعتمرون كانوا يخرجون من باب الصفا للذهاب إلى المعس، ومن كان من الأمراء والأعيان يرغب في المعس راكباً، يربط دوابه بجوار باب الصفا.

خلال معظم العصر المملوكي كان من يلبس الخلع من الأشراف والقضاة يبدأ موكبهم من باب الصفا، ففي سنة ٨٢٧هـ/ ١٤٢٣م لبس علي بن عنان خلعة إمارة مكة في المسجد الحرام وركب من باب الصفا ودار البلد بالخلعة. وعندما ولي شيخ السدة محمد بن علي الشيباني القضاء ونظر المسجد الحرام، والشيخ أبو البركات بن الزين قضاء المالكية في مكة المكرمة، سنة ٨٢٧هـ/ ١٤٢٣م كان لكل منهما موكب خاص يبدأ مسيرته من باب الصفا.

والخروج من باب الصفا اقتداءً بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي خرج من ناحيته للمعس في مسار محدد معروف، ذكره الفاكهي نقلاً عن أهل مكة المكرمة. ومنذ أواخر العصر المملوكي لم يعد خروج موكب الشريف بعد قراءة مراسيم التجديد والتعيين مفيداً بباب الصفا، وإنما أضحي من الممكن أن ينطلق الموكب من أبواب أخرى في المسجد الحرام. ففي سنة ٩٢١هـ/ ١٥١٥م لبس الشريف مكة خلعة الإمارة وخرج من باب أم هاني متوجهاً بموكبه إلى بيته. كما لبسها الشريف مكة سنة ١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م وانطلق موكبه من باب السلام.



باب البيعة أحد أبواب الحرم المكي الشريف

أما إذا أراد الشريف مكة أو أحد أعيانها مغادرة مكة المكرمة، فإنه يطوف بالبيت مودعاً ويخرج من باب الحزورة، ويعمل جارا لله بن فهد عادة الخروج من هذا الباب بأنه يتمناً بما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم. ويقصد بذلك عندما هاجر عليه السلام إلى المدينة المنورة فإنه خرج من ناحية الحزورة.

وقد كتبت المراسيم المهمة التي تصدرها الدولة وتعلق بمكة المكرمة على مواضع في المسجد الحرام بالقرب من الأبواب الرئيسية حتى يشاهدها الداخل والخارج. ففي سنة ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م أمر السلطان المملوكي الظاهر ططر (تتر) بإسقاط المكس عن المأكولات في مكة المكرمة، وكتب بذلك نقش على أعمدة المسجد الحرام ناحية باب السلام وباب الصفا.

المصادر التاريخية تذكر بأن الجنائز كانت تخرج من أكثر من باب في الجدار الشرقي للمسجد الحرام. فهناك باب السلام الذي كانت تخرج منه معظم الجنائز في العصر المملوكي والعثماني ومطلع السعودي. وكان يصلى على الجنائز عند باب النبي صلى الله عليه وسلم وباب العباس رضي الله عنه، ولذلك كانت تخرج منهما بعض الجنائز أيضاً حسبما تشير بذلك بعض النصوص التاريخية، كما أنهما عرفا بباب الجنائز أيضاً خلال العصر المملوكي.

العصر المملوكي شهد ارتباط النظام القضائي في مكة المكرمة

جبير وابن بطوطة فيذكران أن عددها بلغ تسعة عشر باباً. أما إبراهيم رفعت فيذكر أن عددها خمسة وعشرون باباً، وأحصاها بإسلامة فوجد أن عددها بلغ ستة وعشرين باباً.

العصر السعودي يعد مرحلة رئيسية في عمارة المسجد الحرام، حيث شهد بداية هذا العصر اهتماماً كبيراً بترميم أبواب المسجد الحرام ضمن أعمال الترميم السنوية التي تجري له، كما شهد المسجد في هذا العصر توسعتين رئيسيتين: الأولى أمر بها الملك عبد العزيز سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٤٧م، وتم الفراغ منها سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، والأخرى أمر بها الملك فهد سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، وتم الفراغ منها سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م. ترتب على هاتين التوسعتين أن أضحي للمسجد الحرام أربعة أبواب رئيسية، وستون باباً يدخل منها مباشرة، بالإضافة إلى أبواب السلالم والأقبية والمشايخ، ليصل مجموع ذلك إلى مائة وستة وعشرين باباً. ارتبط المسجد الحرام بتسيج المجتمع المكي وكانت أبوابه جزءاً رئيساً من هذه العلاقة، فكان لهذه الأبواب نصيب وافر من الأحداث والفن التي شهدتها مكة المكرمة، ومن ذلك حادثة تزاحم عدد باب العمر في اليوم الرابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م، نتج عنه وفاة أعداد كبيرة من الناس، اختلفت الروايات في عددهم، فقيل إثنان وثلاثون، ويقال أربعة وثلاثون، ويقال ستة وثلاثون، ويقال خمسة وأربعون، ويقال ثمانية وأربعون وقيل إثنان وخمسون ويقال خمسة وسبعون، وقيل سبعة وسبعون، ويقال نحو الثمانين، ووجد في موضع منفرد إثنان عشر ميتاً لم يدفنهم أحد إلى آخر النهار، أما من نقل إلى منزله وفيه الروح ومات عند أهله فكثير جداً، وبقي منهم أقوام بحشاشة الروح إلى أن مات بعيداً عن الناس، ومنهم من حمل في أول الأمر قبل أن يأتي أعوان أمير مكة، وقال بعض من خرج من تحت الموتى، عدت خمسين ميتاً إلا إثنين، وتعجب أهل مكة من تلك الواقعة.

كانت أبواب المسجد الحرام شاهداً على الكثير من الصراعات والحروب التي شهدتها المدينة وحدث الإقتتال عند بعضها، كما كانت تغلق كلها أو بعضها عندما يتحصن بعض المحاربين بالمسجد الحرام أو بمبانٍ مجاورة له.

وارتبطت أبواب المسجد الحرام ببعض عادات المكين وتقاليدهم، فإذا حفظ أحد أبناء عليّة القوم القرآن الكريم كان يحقّ به ويُزف من أحد أبواب المسجد، وكذلك كان يُفعل بهم إذا ختنوا. وكان من عادة القوم في ذلك الوقت الإحتفال بالمولد النبوي الشريف، وله مراسيم وتقاليد تبدأ من باب المسجد الحرام المعروف بباب علي وصولاً إلى مكان مولده صلى الله عليه وسلم. وكذلك يحتفون بمناسبات الزواج: فإذا كان العريس من أهل الحظوة والمكانة المرموقة فإنه يزف من أحد هذه الأبواب، كما حدث في سنة ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م حيث زف القاضي تاج الدين الشافعي زفة الغمرة من باب السدة (عمرو بن العاص) وأسرج له المقرعات وشمع المسجد الحرام وغيره، ومشى أمامه أقاربه ومن يلون به وبعض النسوة من الأتباع.

وارتبط الدخول والخروج من المسجد الحرام في مناسبات معينة ببعض أبوابه، فالخلفاء كانوا يدخلون إلى المسجد من باب السلام وكذلك الأعيان، وكان الموكب الحامل لمراسم التعيين أو التجديد لأمر مكة المكرمة يدخل من هذا الباب، وفق مراسم ثابتة لا تتغير، سمّاها السنجاري بالقانون المعتاد. وكذلك الحجاج والمعتمرون يدخلون إلى المسجد الحرام من هذا الباب، اقتداءً بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي دخل منه في أكثر من مناسبة.

أما بالنسبة للخروج من المسجد الحرام فقد كان للأمر ترتيبات في

ولذلك صدر الأمر المذكور باستبدالهم وتعيين بوابين جدد ليس لهم حرفة ولا صناعة ولا شغل، فقراء مساكين، ليكونوا متفرغين لهذه الوظيفة. وكان يُمنع استخدام أبواب المسجد الحرام للمرور وحمل الأمتعة من مكان إلى مكان، وعلى الأخص الجوارى اللاتي يحملن الماء إلى بيوت أسيادهن، كما منعت الدواب والكلاب من الدخول من هذه الأبواب. بيد أن عدم التزام البوابين بالبقاء عند أبواب المسجد الحرام حال دون تحقيق ذلك، فاستبدلهم السلطان برسباي كما سبق ذكره.

إن الإجراءات التي اتخذها السلطان برسباي لضمان تنظيم أوضاع الدخول والمرور في المسجد الحرام لم يكتب لها الديمومة والبقاء، حيث طلب الأمير مصلح الدين الرومي في سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م من البوابين قفل الأبواب ليلاً حتى لا تدخل الكلاب المسجد الحرام. وفي سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م أمر أحد الشيوخ من ذوي المكانة في مكة المكرمة، وهو الشيخ محمد عراق، الناس باحترام المسجد وعدم المرور منه بالخوانج والأمتعة كما أمرهم بلبس نعالهم خارج أبواب المسجد حفاظاً على نظافته.

عدم وجود المصاريع على الأبواب في العمارات الأولى للمسجد الحرام يدل على أنها كانت مفتوحة على الدوام، كما أن تركيب المصاريع الخشبية أواخر القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي لا يدل على أنها كانت تغلق في وقت من الأوقات. ولذلك حاول السلطان برسباي وضع نظام للغلق وفتح هذه الأبواب، فأمر في سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م بأن تسد أبواب المسجد الحرام بعد انقضاء الموسم، بما في ذلك الأبواب الشارعة من المنازل إلى سطح المسجد، ويستثنى منها أربعة أبواب فقط وهي: السلام والعمرة وإبراهيم والصفاء، فتضرر سكان مكة بخاصة المتعبدون، فروعج السلطان فأمر بفتح بابين آخرين همسا الزيادة والجنازة. ثم جاء مرسوم سلطاني صحبة ركب الحج المصري بإعادة فتح الأبواب جميعها، مع وضع ضوابط للبوابين والمرور من المسجد الحرام.

بيد أن عدم التزام الناس بهذه الضوابط، حدا بالأمير مصلح الدين الرومي بالأمر بإغلاقها ليلاً. ويظهر أن هذا الإجراء ظل متبعاً حتى زمن المؤرخ حسين باسلامة، حيث يذكر أنه كان ببعض أبواب المسجد الحرام خوخ لأجل الدخول منها ليلاً. وما يذكره باسلامة يشير إلى أن إغلاق أبواب المسجد الحرام لم يحل دون دخول الراغبين إليه ليلاً حيث تفتح لهم خوخ في بعض أبوابه الرئيسية.

عبر التاريخ الطويل لأبواب المسجد الحرام، حمل بعضها أكثر من تسمية. كل منها يمثل فترة تاريخية معينة، وقد يحمل الباب الواحد أكثر من تسمية في فترة تاريخية واحدة. فباب السلام ذكره الأزرقى بأسماء عدة منها: باب بني قريظة، وباب بني شيبه الكبير، والباب الأعظم. وكذلك الحال في باب أم هاني، فالفاشي ذكر له أيضاً إسمين آخرين هما: الملاعية والفرج. أما باب الحزورة فقد أطلق عليه الأزرقى أربعة أسماء هي: باب بني حكيم بن حزام، وباب بني الزبير بن العوام، وباب البقالين، وباب الحزامية.

ولا يرد ذكر لأسماء الأبواب في الكتابات التذكارية التي دونت على بعضها، وتضمنت ذكراً لأعمال الإنشاء والتجديد والترميم، إذ يرد فقط ذكر عبارة الباب الشريف، أو الباب المعظم. ويستثنى من ذلك باب النبي صلى الله عليه وسلم، والذي ذكر اسمه في كتابة تذكارية عليه، تُوِرَج لتجديد عمارة السلطان برسباي لهذا الباب سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م.

إن إطلاق تسمية معينة على الباب في غالب الأحوال يكون مشتقاً مما يواجهه من أماكن كالدر أو الأخياء السكنية وغير ذلك، فأبواب بني مخزوم عرفت بذلك لأنها تقابل دورهم، كما أن بابي العجلة عرفا بذلك لأنها يقعان أمامها. وقد يحمل الباب تسمية لوظيفة معينة يقوم بها،

بأبواب المسجد الحرام، حيث أنشئ للقضاة دكاك عند بعض هذه الأبواب يجلسون عليها يؤدون وظائفهم. ففي سنة ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م أنشأ الأمير سودون المصمدي دكة في الجانب الأيمن من باب البغلة، يجلس عليها قاضي مكة أبو اليمين النويري، وكان للقاضي الشافعي بمكة المكرمة دكة بباب السلام في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. ويظهر أنه كان عند هذا الباب دكة أو أكثر يجلس عليها شهود القضاء. لم يكن لأبواب المسجد الحرام تنظيم معين خلال القرون الثلاثة الهجرية الأولى، إذ لا يرد ذكر للبوابين في مصادر تلك الفترة كما أن معظم الأبواب كانت مفتوحة الدوام، ولم يكن لها مصاريع تغلقها. فالأزرقى والفاشي وابن رسته يذكرون أن الأبواب المبوية ذات المصاريع من أبواب المسجد الحرام كانا بابين فقط، وقد بُوِيَا لأنهما خصصا لدارين هما: دار أبي البخترى ودار زبيدة.

وأقدم نص ذكرته المصادر التاريخية يشير إلى وجود مصاريع خشبية على أبواب رئيسة في المسجد الحرام يعود للعصر الأيوبي، وتحديدًا أواخر القرن السادس الهجري/ العاشر الميلادي، في سنة ٥٩٣هـ/ ١١٩٦م عندما جاء سيل وأخذ فرضتي باب إبراهيم، والفرضة هي الخشبة التي تدور فيها رجل المصراع، ما يشير إلى وجود مصاريع خشبية لبقيّة أبواب المسجد الحرام، فلا يعقل أن تركيب المصاريع على أبواب دون أخرى، وهو ما تؤكده بعض حوادث العصر المملوكي التي تشير إلى وجود المصاريع الخشبية على أبواب المسجد الحرام.



باب الصفاء، أحد أبواب الحرم المكي الشريف

فوجود المصاريع على الأبواب يقتضي أن يكون لها بوابون يتولون فتحها وإغلاقها، والتحكم في طرق الإستفادة منها بالنسبة للداخلين والخارجين. ومثل ذلك لا يظهر بوضوح في المصادر إلا منذ العصر المملوكي، إذ يرد ذكر لمرتبات وصدقات خصصت لبوابي المسجد الحرام، كما أن الدولة أصدرت قرارات تهدف إلى ضبط أوضاع البوابين، نظراً لعدم التزامهم بالبقاء في أماكن عملهم عند الأبواب.

ففي سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م، أمر الأمير بيسق الشيخي أمير الركب الأول لسنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م بوابي المسجد الحرام بملازمة أبوابه ليلاً ونهاراً وعدم التغيب. كذلك صدر أمر السلطان برسباي في سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م بتعيين بوابين جدد للمسجد الحرام، وأمروا بملازمة أبواب المسجد ليلاً ونهاراً، وأن لا يجيبوا عنها إلا لضرورة. ومن الواضح أن سبب تغيب البوابين السابقين الذين حل محلهم البوابون الجدد، هو أنهم كانوا من القضاة والفقهاء، وكانوا يشغلون بالتعلم والتعليم أو بوظائف أخرى.

الحرام ارتفاعاً. أما أقلها ارتفاعاً فكان باب بني شبيبة الصغير في الركن الشمالي الشرقي من المسجد، وبلغ ارتفاعه تسعة أذرع (٤,٤٢ م). إن تباين ارتفاع أبواب المسجد الحرام تعكس تبايناً في ارتفاع أروقته، كما تعكس الاختلاف في طبيعة الأرض التي بنى عليها المسجد الحرام.

لمدخل هذه الأبواب نهايات علوية معقودة، أطلقت عليها المصادر لفظ (طيقان) وهو مصطلح يطلق على العقود في مصادر التراث المعماري الإسلامي. وإذا كان الباب متعدد المداخل، فيتوسطه أسطوانات ترتكز عليها أرجل العقود، يظهر أنها من الرخام كعظم أسطوانات المسجد. وتميزت



مسطح المسجد الحرام، رسم محمد صادق باشا عام ١٨٨٠م، وتظهر فيه أبواب الحرم

الأبواب الرئيسية بزخرفتها، فكان يعلو بعضاً منها روشن من الخشب الساج، مزخرف ومطلي بالذهب. بينما زخرفت وجوه العقود بالفسيساء، وكسي الجدران المحيطان بالباب بالرخام الملون. وتظهر هذه التفاصيل جلية مع بعض الاختلافات في كل من باب السلام والعباس والصفا وبني جمح.

كان للزيادات والترميمات التي أجريت على المسجد الحرام اثرها على أبوابه أيضاً. فنتيجة لزيادة دار الندوة سنة ٢٨١هـ/ ٨٩٤م أضيف للضلع الشمالي أبواب جديدة منها باب في صدر هذه الزيادة له مدخلان وهو الوحيد على هذه الصفة في أبواب الضلع الشمالي. وترتب عن زيادة باب إبراهيم أن أضفى في صدر هذه الزيادة باب له مدخل واسع وواجهة مرتفعة. ويلاحظ أنه عندما زار ابن جبير المسجد الحرام، ذكر بأن لباب النبي صلى الله عليه وسلم مدخلين، ذلك على خلاف ما كان عليه زمن

مثل باب الصفا والذي عرف بهذا الإسم لأن الحجاج والمعتمرين يخرجون منه إلى الصفا، وكذلك حال باب العمرة فإنه مدخل ومخرج المعتمرين من التمتع.

وقد يكون لتسمية الباب دلالة رمزية، فباب السلام يرمز إلى دعاء الدخول إلى المسجد الحرام، حيث ورد أن من الأدعية المستحبة في حال دخول الحاج أو المعتمر من هذا الباب أن يقول: (اللهم أنت السلام ومنك السلام، فحينئذ ربنا بالسلام). وكان هذا الدعاء الشائع عند الحجاج والمعتمرين ذكره بعض الرحالة في رحلاتهم إلى مكة المكرمة. فحمل الباب اسمه من الدعاء الذي يقال عنده، كما أن في ذلك دلالة رمزية لما يمثله الإحساس بالسلام والأمان من يدخل هذا المكان المقدس المبارك. وعلى التورية نفسها حمل باب النبي صلى الله عليه وسلم اسمه حيث يرمز إلى دخول النبي صلى الله عليه وسلم إلى الحرم وخروجه منه من هذه الناحية.

وحملت بعض الأبواب أسماء بعض الأعيان أو الأشخاص، ومن أبرز الأدلة على ذلك باب إبراهيم، حيث تذكر المصادر أنه ينسب إلى خياط يدعى إبراهيم كان يعمل أمام هذا الباب وليس نبي الله إبراهيم عليه السلام كما كان يعتقد بعض العوام. وفي العصر الحديث أطلقت أسماء بعض الملوك من آل سعود على بعض الأبواب الرئيسة في المسجد الحرام مثل: باب الملك عبدالعزيز وباب الملك فهد، لتشير إلى إنجازاتهم في عمارة المسجد والعناية به.

لا توفر المصادر التاريخية أية معطيات عن عمارة أبواب المسجد الحرام قبل العصر العباسي، وإن كان من الواضح أنه كان لها هيئة معمارية، وربما حظيت ببعض الزخارف. في حين أنها في هذا العصر تقدم لنا أوصافاً معمارية في غاية الوضوح، حيث يلاحظ من خلالها أن الأبواب حظيت بعناية كبيرة في عمارتها وزخرفتها.

بعض هذه الأبواب كانت متعددة المداخل، فمنها من له مدخلان، كبابي بني تيم وأم هانئ جنوبي المسجد الحرام، وبابي بني جمح والحزامية غربي المسجد الحرام. ومن هذه الأبواب ما يكون له ثلاثة مداخل، مثل بابي السلام (بني شبيبة الكبير) والعباس شرقي المسجد الحرام، وباب الخياطين غربي المسجد الحرام. ووصل عدد المداخل إلى خمسة في باب الصفا جنوبي المسجد الحرام.

أما الأبواب ذات المدخل الواحد فمن أبرزها باب بني سهم (لعمرة) غربي المسجد الحرام. وجميع أبواب الضلع الشمالي في العصر العباسي الأول.

ويلاحظ أن تعدد المداخل تركز في أبواب الضلع الجنوبي، وما اقترب منه من أبواب في الضلعين الشرقي والغربي، ولا يستثنى من ذلك سوى باب السلام الذي يقع شمالي الضلع الشرقي لما له من أهمية خاصة كما سبق. وسبب هذا التكوين المعماري يرتبط بحركة دخول الحجاج وخروجهم من المسجد، إذ أن هذه الأبواب تطل على الوادي والمسيح، وهي المنطقة الرئيسة لحركة الدخول والخروج من المسجد الحرام.

إن التساوي في عدد المداخل لا يعني بالضرورة أن اتساع هذه الأبواب كان متساوياً، فباب السلام (ثلاثة مداخل) كان اتساعه أربعة وعشرين ذراعاً (١١,٥٢ م) أما باب العباس (ثلاثة مداخل) فكان اتساعه واحداً وعشرين ذراعاً (١٠,٨ م) وكذلك الحال بالنسبة للأبواب ذات المدخلين والمدخل الواحد، فقد اختلف اتساع بعضها وتساوى بعضها.

كذلك اختلف مقدار ارتفاع فتحات هذه الأبواب، حيث بلغت في معظم أبواب الضلع الشمالي عشرة أذرع (٤,٨ م) وفي أبواب الضلع الجنوبي ثلاثة عشر ذراعاً واثنى عشر إصباعاً (٦,٤٨ م) وهي أكثر أبواب المسجد

الأزرقى والغاكيهي اللذين يذكران أن له مدخلًا واحدًا. مما يشير إلى أن الباب قد جرت توسعته وإضافة مدخل آخر إليه، بيد أن المصادر لا تحدد متى تمت هذه التعديلات ومن أمر وقام بها.

التجديدات والترميمات التي حدثت لبعض أبواب المسجد الحرام في العصر المملوكي أضافت عليها لمسات من العمارة المملوكية، حيث استخدمت في عمارتها العقود المدببة، وزخرفت بالجفوت والرنوك كطليات معمارية، وهو ما نشاهده في باب النبي صلى الله عليه وسلم وباب إبراهيم.

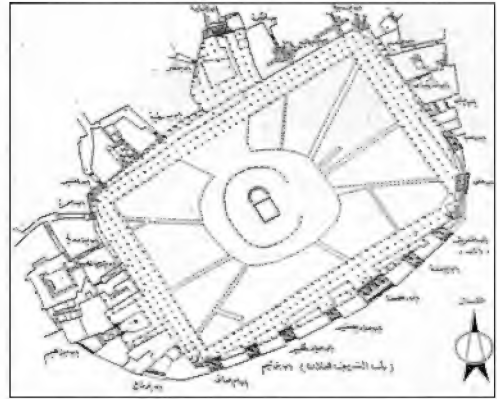
لم تلتفت المصادر التاريخية والبحوث والدراسات عن تاريخ عمارة المسجد الحرام إلى مثل هذه التعديلات في درج المسجد، والتي تشير إلى أنه في المراحل المبكرة، كانت أرضية رواق المسجد في مستوى عتب الأبواب ما عدا ناحية الزاوية الشمالية الشرقية للمسجد وما يقرب منها، حيث أن الأبواب هناك (السلام ودار شعبة وحجير بن إهاب) في مستوى أعلى من مستوى هذه الأرضية.

ثم طرأ تعديل بعد ذلك في العصر العثماني، فأضحى مستوى عتب الأبواب أعلى من أرضية الرواق بنسبة متفاوتة، كما هو واضح من اختلاف عدد درجات بعضها. وكان هذا بسبب اختلاف مستوى أرضية الرواق كما سبق ذكره.

ومن الواضح أن هذا التغيير الذي طرأ في العصر العثماني سببه تعديل مستوى عتب أبواب المسجد الحرام، والذي ابتدأ تنفيذه في العهد المملوكي، حيث يذكر ابن فهد أنه في سنة ٨٣٠هـ / ١٤٢٦م بني درج جديد لأبواب المسجد الحرام، دون أن يشير إلى وجود الدرج القديم. وتكرر الأمر في العصر العثماني: فيذكر السنجاري أنه في سنة ١٠٩٢هـ / ١٦٨١م زيد في درج المسجد الحرام من الخارج، دون أن يشير أيضاً إلى الدرج القديم. وفي كلتا الحالتين فإن المؤرخين السابقين يذكران أن السبب في بناء الدرج الجديد منع ماء السيل من الدخول إلى المسجد الحرام، وهذا يدل كذلك على اختفاء الدرج القديم، بسبب التراب المتراكم بسبب السيل، والذي غطى الدرج ودفنه، كما تشير بذلك المصادر التاريخية منذ العصر العباسي، حيث يذكر الفاكهي أن لباب دار عمرو بن العاص (العمرة) سبع درجات، دفن تراب السيل أربعة منها، وبقيت ثلاث فقط. ويذكر أبو محمد الخزازي في ذيله على الأزرقى أنه (لما غرق المسجد وما حوله من السعي والوادي والطريق، في سنة إحدى وثمانين ومائتين في خلافة المعتض بالله، ظهر من درج الأبواب أكثر مما ذكره الأزرقى. فكان عدد ما ظهر من درج أبواب الوادي كله من أعلى المسجد إلى أسفله اثنتي عشرة درجة لكل باب).

وترصد المصادر التاريخية هذه الظاهرة أيضاً في العصر العثماني حيث قطع سيل وادي إبراهيم جنوبي المسجد الحرام سنة ٩٨٣هـ / ١٥٧٥م فظهر أمام أبوابه عشر درجات كانت مدفونة. ومن الواضح أن بناء الدرج الجديد كان فوق مستوى الدرج القديم، ولذلك ارتفع مستوى عتب معظم الأبواب عن المستوى الذي كانت عليه في السابق، وبالتالي ما كان مسامتا منها لمستوى الرواق أضحي أعلى منه، فاقترض ذلك أن يبني درج في مواجه الداخل للمسجد حتى يتسنى له الوصول إلى الرواق. ويظهر أن هذا التعديل كانت بدايته سنة ٨٣٠هـ / ١٤٢٦م عندما أضيف الدرج الجديد.

وتبقى الإشارة هنا إلى ما طرأ من تعديل على درج باب السلام وباب دار شعبة (الدريبة) فبعد أن كانا يعلنان مستوى الرواق في العمارة العباسية، أضحي الأول مسامتا له والآخر منخفضاً عنه، وقد يكون السبب في ذلك أهمية باب السلام، لكونه مدخلًا رئيساً للمسجد الحرام، وبالتالي رُفع مستوى الرواق حتى أضحي مسامتا له ليسهل على مرتادي المسجد الحرام الدخول والخروج منه، وإن كانت المصادر لا تقدم أي معطيات يمكن من خلالها تحديد الزمن الذي حدث فيه هذا التعديل ومن أمر أو قام بتنفيذه.



أبواب المسجد الحرام حسب خريطة المساحة المصرية عام ١٩٥٢م

أما العصر العثماني فبعد مرحلة تغيير في عمارة معظم أبواب المسجد الحرام، نتيجة التجديدات والترميمات التي شهدتها المسجد الحرام طوال هذا العصر. ومن أبرز التعديلات استخدام الحجر الشمسي الأملس في بناء هذه الأبواب، بالإضافة إلى العقود المدببة والموتورة، علاوة على تنوع الزخرفة، مثل زخرفة التوريق والجفوت. ومنها ما كسي بالرخام الملون، وحشيت قمم مداخله بالمقرنصات بالإضافة إلى ظهور بعض التأثيرات الزخرفية الأوروبية على الأبواب التي جرى ترميمها أواخر العصر العثماني.

وعلى الرغم من استخدام أساليب العمارة الحديثة في العمارة السعودية للمسجد الحرام، فإن الطابع الإسلامي يظهر واضحاً في هذه العمارة. ولكل أبواب المسجد الحرام في هذه العمارة مدخل واحد ما عدا الأربعة الرئيسية، حيث أن لكل منها ثلاثة مداخل رئيسية ذات نهايات علوية معقودة. وقد ارتكزت هذه العقود على صف يتكون من أربعة أعمدة، وزودت هذه الأبواب بمصاريع خشبية ذات درفتين مصنوعة من الخشب الممتاز، وقد كسي الجزء الأوسط منها والزوايا يقطع بمدينة عليها زخارف إسلامية جميلة. المصادر المبكرة التي وصفت العمارة العباسية للمسجد الحرام تذكر بأن لمعظم أبوابه درجاً خاصاً بها، يقع في مواجهة الخارج من هذه الأبواب. ويستثنى من ذلك باب السلام وباب دار شعبة ابن عثمان وباب دار حجير بن أبي إهاب، حيث ذكرت المصادر أن للأول أربعة مراقي داخلية في المسجد ينزل بها إليه، والثاني والثالث ثمان درجات في طن المسجد. كما أن هناك أبواباً بدون درج، حيث سكنت عنها هذه المصادر ولم تشر لوجود درج لها على الإطلاق.

فإذا انتقل الدارس إلى العصر العثماني فإن المصادر تذكر بأن لمعظم

وجوه حجازية

(١)

إبراهيم بن حسين بن بيري (١٠٢٠ - ١٠٩٩هـ)

هو إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بيري، مفتي مكة المكرمة، وأحد أكابر فقهاء الحنفية وعلمائها المشهورين في عصره. تبحر في العلوم، وتحزى في نقل الأحكام، وحرر المسائل، وانفرد في الحرمين بعلم الفتوى. أخذ عن عمه محمد بن بيري، وعن الشيخ عبدالرحمن المرشدي وغيرهما، وقرأ في العربية على ابن جمال، وأخذ الحديث عن ابن علان، وأجازته كثير من المشايخ. كتب له بالإجازة كثير من شيوخ الحنفية بمصر، واجتهد حتى صار فريد عصره في الفقه، وانتهت إليه الرياسة وأجاز كثير من العلماء، منهم: الشيخ حسن علي العجيمي، وتاج الدين الدهان، وسليمان حينو، وكثير من العلماء الوافدين إلى مكة.

تولى إفتاء مكة سنين، ثم عزل عنها لما تولى الشريف بركات إمارة مكة، لما كانت بينه وبين محمد بن سليمان الرنداني المغربي من عدم الألفة، وكانت ولادته في المدينة المنورة ووفاته بمكة المكرمة. وذكر عمر عبدالجبار في مقال خاص نشر في مجلة المنهل أنه من علماء القرن الثالث عشر الهجري بالمسجد الحرام. له مؤلفات ورسائل كثيرة تنيف على سبعين مؤلفاً، منها: حاشية على الأشباه والنظائر (عمدة ذوي البصائر)، شرح الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني في مجلدين: شرح تصحيح القدوري للشيخ قاسم: شرح المنسك الصغير للملا رحمة الله: شرح منظومة ابن السحنة في العقائد: رسالة في جواز العمرة

في أشهر الحج: السيف المسلول في دفع الصدقة لآل الرسول: رسالة في المسك والزباد: رسالة في جمره العقبة: رسالة في بيض الصيد إذا دخل الحرم: رسالة في الإشارة في التشهد: رسالة في عدم جواز التلفيق: عدة السالك في أحكام المناسك: إعلام الأعلام بمهمات مسائل الأحكام: شرح إعلام الأعلام: الفوائد المكية على العقائد القدسية: السهم الصائب على من حكم من نواب الوقت على الغائب: رسالة في عدم جواز صلاة الرجال خلف صف النساء: رسالة في حكم الإقتداء بالمخالف، وغير ذلك (١).

(٢)

أبو بكر ابن أبي الخير (٨٧٥ - ١٠٢٠هـ)

أبو بكر بن محمد بن محمد، أبو عبدالله بن أبي الخير المكي، ويعرف بابن أبي الخير. ولد بمكة ونشأ بها. وكان يباشر مع أبيه رئاسة المؤذنين بصوت طري. قال السخاوي: وهما ممن كان يتردد إلي وفارقتهما سنة ٨٩٤هـ في قيد الحياة. قال الشيخ جاز الله: أقول، وعاش بعد مؤلف الضوء وعظم أمره، وكان في أول أمره شافعي المذهب، وقال لي: إنه حفظ المنهج للنووي، وكذا قرأ بعضه مع شرحه، واللحمة، والعجالة لابن الملقن على الشيخ أيوب الأزهري بمكة، وكذا اللحمة للحريزي، وحضر دروس قاضيه الشافعي الجمالي أبي السعود بن ظهيرة في الفقه والحديث، وأخذ الميقات عن حسن الكرابيسي، والنور الطرابلسي، والشهاب

(٣) ابن حسان المكي (١٠٠٠ - ١٠١٤هـ)

هو عبدالرحيم بن أبي بكر بن حسان المكي الحنفي. كان محدثاً فقيهاً نحوياً. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم، وأخذ عن علماء الحرمين الشريفين، منهم: عبدالله الفاكهي، وأحمد بن حجر الهيتمي، وتقي الدين بن فهد وغيرهم. وأخذ عنه الإمام عبدالقادر الطبري، وأبو الوجاهة عبدالرحمن المرشدي وغيرهما. وكان لا يحضر المحافل ولا يفتي وعنده انجماع الناس، وعدم معرفة بأمور الدنيا، بعيداً عن طلب الرياسة والدخول في المناصب، مقلداً على الاشتغال بالعلم ونفع الناس. توفي بمكة رحمه الله (٣).

(١) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج١، ص ٣٤. وانظر عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر النور والزهر، ص ٣٩. وأيضاً محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر، ج١، ص ١٩. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٠. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣٦٢. وعمر عبدالجبار، من علماء القرن الثالث عشر الهجري بالمسجد الحرام، فضيلة الشيخ إبراهيم بن حسين بن أحمد بن علي بيري (١٢٢٠ - ١٢٩٩هـ)، المنهل، ج٥، المجلد ٢١، جمادى الأولى سنة ١٣٨٠هـ، ص ١٤.

(٢) محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، ج١١، ص ٩٢. وكذلك الجزء السادس، ص ٣٠٩. وانظر محمد بن عبدالله ابن حميد، السحب الوابلية في طبقات المنايلة، ج١، ص ٣٢٣ - ٣٢٤. وفيه أنه توفي في مغرب ليلة الإثنين ١٢ ربيع الأول سنة ١٠٣٠هـ. وانظر أيضاً عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر النور والزهر، ص ٦٠ - ٦١. وفيه وفاته سنة ١٠٣٠هـ. وأيضاً، عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٢. وعمر بن محمد ابن فهد، إتحاف الوري، ج٤، ص ٥٥.

(٣) محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر، ج٢، ص ٤٠٦.

تظاهرة (سلطانية) ضدّ (ملك الموت)!

فماذا تفيد جملة أن سلطان بصحة جيدة، إن كان السرطان قد انتشر مرة أخرى في القولون، وأن العلاج مؤوس منه؟ وبماذا يكون تبرير غياب سلطان عن المملكة لفترة طويلة من الزمن؟ وكيف سينجح خبراء التجميل في إظهاره لشعبه حين تفعل الإشاعات المكافحة للخلايا السرطانية فعلها فلا تبقى له من شعر يمكن تلوينه بالأسود أو غيره؟! بل ماذا سيقول هؤلاء إذا ما حل ملك الموت ضيفاً عند سموه، في حين أن الشعب السعودي - الذي لا يستطيع العيش بدون سموه والذي لم يُعْطَ بعداً - غير مهياً لسماع الخبر؟! ألا يخشون أن ينتحر نصف الشعب، ويسقط النصف الباقي مغمى عليه، حزناً وأسى وكمداً؟!

كيف يمكن أن يبقى سموه حياً حتى اللحظة الأخيرة؟ هذا سهل، والتجربة أفضل برهان. فالعاملون بقسم العلاقات العامة لدى سموه، ينشرون التصريحات، ويوزعون الأخبار، ويظهرون سموه متابعاً لكل ما يجري ليس في بلاده فقط، بل وفي الكون كله. إن سموه لم ينس شعبه، ولم يترك عمله لمرض تافه ألم به، بل هو حريص على الوطن وأهله ومصالحه؛ هكذا استقبل سموه بعض الطلاب المبتعثين في أميركا، ليقول للأخريين بأنه صحيح الجسد والعقل، ومنح كلاً منهم عشرة آلاف دولار فقط ثم وسع الأمر فأمر بمنح كل مبتعث في أميركا ثلاثة آلاف دولار، وطبعاً كل هذا من فضل سموه، ومن ميزانيته الخاصة، مؤملاً أن ترتفع الأكف له بالثناء والشفاء.

سموه أيضاً بشر الشعب من ميكروفون في مستشفى نيويورك بأنه سيزيد عدد أعضاء مجلس الشورى المعين ثلاثين عضواً، وكرر القول بأن المجلس سيمثل كل فئات الشعب، وأن سموه سيرؤيه ببعض الأسنان، لا لتنهش لحم السراق المستبدين من آل سعود، بل لحم الشعب، الذي عليه أن يلتزم ببعض قرارات المعينين.

سموه أيضاً وأيضاً، كان حياً وبكامل عنقوانه وشبابه، حينما استقبل وتباحث مع بان كي مون حول الأمور الدولية والشرق الأوسطية عدا (غزة) طبعاً، وليقول له بأن الإسلام بريء من الإرهاب. طبعاً هو بريء منها، ولكن الوهابية ليست بريئة، ولا تمثل الإسلام، فالوهابية والإسلام شيان مختلفان.

تري إن كان سموه بهذه الحيوية، فلم لا يعود إلى الوطن؟ ولماذا هذا العدد الهائل من الأمراء الذين يرافقونه، وكأنها رفقة الوداع؟

وهل ملك الموت عاجز عن اختطاف سموه حين يحين أجله، أم أنه سيتم تضليله من قبل الإعلام السعودي، ومشايخ الفساد الوهابيين؟!

الموت والمرض والشيخوخة (عيب) عند آل سعود. فمن المعيب أن يمرض الأمير أو الملك أو حتى شيخاً أو يموتاً، لأنهم محصنان ضد كل ذلك، وإنما خلق الموت والمرض لأجل العامة. سموه أو جلالته (بصحة جيّدة).

بماكياج جيد يخفي الشعر الأبيض، ويخفي تجاعيد الوجه الذي نحت الزمن عليه بصماته. يطل علينا آل سعود دائماً.

يستحيل أن ترى الملك أو ولي عهده بلحية بيضاء، فرغم عنصريتهما وانحيازهما ضد السواد أينما كان (حتى ولو كان أوباما!) فإنهما وإخوتهما أعداء لـ (الشعر الأبيض) الذي يذكرهم بخريف العمر، وهادم اللذات، والأخرة، والحساب، والعقاب، وأمثال هذه المفردات التي لا يطيقون سماعها.

في اللحظة التي قبل فيها أن الملك قد أصيب بالجلطة الدماغية، قالوا أن (خادم الحرمين بصحة جيدة) وأن كل شيء على ما يرام، بل أن نايف كان شديد الإنزعاج من التقارير الصحفية التي تحدثت عن مرض الملك وأنه سيبقي معوقاً.

وقد شاءت إرادة الأمراء أن تبقى الملك محتباً لما يقرب من تسع سنوات، زعموا أن جلالته كان خلالها يدير الدولة، ولم يكن في واقع الحال إلا دمية تمت إهانتها بشكل متكرر حين أظهرت على شاشات التلفاز وقت الضرورة.

الآن، ولي العهد سلطان، مريض. فبأنك بعض الوهابية الأغبياء لا ليقول بأن الموت حق، وأن المرض أمر طبيعي، وإنما: (موتوا بغيظكم، سلطان الخير بصحة جيدة، ولا نلتفت إلى الدعايات المغرضة التي تريد النيل من بلاد الحرمين)!

يتناسى هؤلاء الجهلة، أن البيان الرسمي الذي نشره الديوان الملكي قال بأن سلطان سافر إلى أميركا لأمر متعلق بصحته، أو لأجراء فحوص طبية؛ ومتناسين أن الأمير وحاشيته لم يصدروا بياناً بتطورات تلك الفحوصات، ولا نوعية المرض، ولكنهم استخدموا العبارة المعتادة (صحته سموه جيدة ويخبر). في حين أن الاتصالات الهاتفية تتوالى عليه من مشايخ الخليج لـ (الإطمئنان على صحته)!

وما قد اطمئنوا! يمكن الكذب في كثير من الأمور، إلا في موضوع المرض والموت، فعزرائيل لا يمازح أحداً، وقد الله يأتي الأمراء كما الأفراد العاديين ولو كانوا في بروج مشيدة، أو تحت رحمة أطباء نيويورك!

لكن من يرى الموت عيباً، ويعتبر المرض سراً من أسرار الدولة البهيّة السعودية، ومظاهر الشيخوخة عاراً تستدعي صناعة وجوه شابة من العدم.. هؤلاء لا بد أن يحتجوا ويتظاهروا ويعملوا على مقارعة الموت بوسائلهم البدائية.

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) إلى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجن السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي ونشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لمضطهد التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لقلعة

أثار اعتقال الإصاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الاعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته، وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العيمير... (الداخلية) مازالت في غيابها وهي العدو!

مرة أخرى أفيد د/ متروك الفالح من وسط مكنته في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيره من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحب على الأرض سحبا في مشهد يدل على حقارة مركبيته. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مآذاه له وماذا عليه ولكن كان جزاءه هو ورقاقه السجن.

وداعاً مكة!

لم يبق إلا الكثيل من مكة.. التراث والتاريخ والحق الديني.

لقد امتحننا الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أيا على روحها جماعة بنوية قبيلة جاهلة لا تفهم معنى الحجة بل فقط مظهرها.

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثار لنفسها في حكومة السنيرة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وشو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني إلى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلقته تلك القصة المكونة التي حاول الفيصل كبتها ولكنها سرّيت إلى إيتاماته الغائصة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعهّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطراله المتكرر على الشيخ حمد، الذي جاهد بحفاوة خاصة، بعد أن حكم حوار الدوحة بعبارة إطرأ مكمّلة (إذا كان نول القيث فطره، فكيف إذا كان قطر).

تعاود إعمار لبنان

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

- الحجاز لميساري
- لصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- استراحة
- لحبار

- تراث الحجاز
- أحب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- المرمان الشرايف
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب ومخطوطات

Adobe PDF
النسخة المطبوعة



Adobe PDF
أرشيف المجلة

اتصل بنا

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الانقلاب في سوريا بتمويل سعودي هل تقوم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تتناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملكة وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفع الأسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض واشنطن السعودية.. قلعة إستراتيجية أمريكية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة أمنية لحماية المنشآت النفطية في الباك، فوالها ألف عنصر استبي. وكال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 أغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة). بحسب الصحيفة فإن:





أزياء حجازية